ملخص البحث

تناول هذا البحث : القراءات الشاذة عند الخطيب الشربيني في شرحه لألفية ابن مالك دراسة نحوية وصرفية .

وهذا الشرح يُعنَى بالقراءات القرآنية الشاذة ويستند إليها في الحكم النحوي .

وقد درس البحث هذه القراءات فتناولها بالدراسة المتعمقة وناقشها ووجهها نحويا وصرفيًا .

وتهدفُ دراسة هذا البحث إلى بيان موقف النحويين من هذه القراءات من ناحية وبيان موقف الخطيب الشربيني منها من ناحية أخرى .

وقد أظهرت الدراسة أن الخطيب الشربيني يعتد بالقراءات الشاذة ويُعَوِّلُ عليها في الحكم على صحة القاعدة .

***

الكلمات المفتاحية :

الخطيب الشربيني – النحويون والصرفيون – القراءة الشاذة – القواعد والأحكام .

Research Summary

This paper deals with: the abnormal readings according to Al-Khatib Al-Sherbini in his explanation of Al-Alfiya Ibn Malik, a grammatical and morphological study.

The research examined these readings, addressed them in depth, discussed them, and addressed them grammatically and morphologically.

The study of this research aims to clarify the position of the grammarians on these readings on the one hand and to clarify the position of Khatib El-Sherbiny on them on the other hand.

The study showed that Al-Khatib El-Sherbiny relied on the abnormal readings and relied on them in judging the correctness of the rule.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. **وبعد ..**

فـإن علـم القـراءات مـن أرفـع العلـوم شـأنا ، وأعظمها قدرا ، وقد تعهد الله – سبحانه وتعالى – بحفظ قرآنـه الكـريم فقـال : « إنَّـا نحـنُ نزلنـا الـذكر وإنَّا له لحافظون [١]» .

وقد بدت مظاهر حفظه في كثير من الدراسات التـي كانـت موضـع عنايـة مـن الدارسـين حولـه ، ومنها القراءات القرآنية بقسميها : المتواترة والشاذة .

والقـراءة المتـواترة هـي التـي تـوفرت فيهـا ثلاثـة أركان [٢] :

– صحة السند إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم– أو إلى أحد صحابته ، وذلك بأن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي إلى رسـول الله – صـلى الله عليـه وسـلم– وتكـون مـع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن .

– موافقة أحد المصاحف العثمانية موافقة تقديرية احتمالية كقراءة : (مالك يوم الدين) بإثبات الألف [٣] علـى معنـى إثباتهـا علـى احتمـال وتقـدير أنهـا ثابتـة وحذفت في الرسم اختصارًا كما في :

(مالك الملك) [٤] فإنها قرئت بإثبات الألف للجميع[٥] مع حذفها اختصارًا في سائر المصاحف [٦].

– موافقة وجه صحيح في اللغة العربية ، وذلك بموافقـة القـراءة وجهـا مـن وجـوه النحـو سـواء أكـان أفصح أم فصيحًا ، مجمعا عليه أم مختلفا فيه .

أما القراءة الشاذة فهي التي اختل فيها ركن من الأركان السابقة ، وهذا يعني أن الشاذ : ما لم يثبت بطريق التواتر ، أو ما خالف الرسم أو العربية ولو كان منقولاً عن الثقات ، أو ما وافق الرسم والعربية ونقله غير ثقة أو نقله ثقة ، ولكن لم يتلق بالقبول ، ولم يبلغ درجة الاستفاضة أو الشهرة[٧].

وفـي ضـوء هذا أجـاز العلمـاء تعلم القراءة الشـاذة وتعليمها وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب والمعنى ، إضافة إلى أنها حجة عند الأصـوليين فـي اسـتنباط الأحكـام الشـرعية منهـا علـى القول بصحة الاحتجاج بها والاستدلال بها على وجه من وجوه اللغة العربية ، وفتاوى العلماء قديما وحديثًا مطبقة على ذلك[٨].

ولما يممت وجهي نحو القراءات الشاذة وفقني الله إلـى موضـوع : القـراءات الشـاذة عنـد الخطيـب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) في شرحه ألفية ابن مالك دراسة نحوية وصرفية[٩].

---

(١) سورة الحجر الآية ٩ .
(٢) انظر النشر في القراءات العشر ١٠/١ والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص٧ وما بعدهما ومواقف النحاة من القراءات القرآنية ص٢٠ ، ومقدمات في علم القراءات ص٣٥ وما بعدها .
(٣) سورة الفاتحة الآية ٤ ، وهي قراءة عاصم والكسائي . انظر إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٤٧/١ ، والحجة في علل القراءات السبع ص٦ .
(٤) سورة آل عمران من الآية ٢٦ .
(٥) انظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٤٧/١ .
(٦) انظر القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص٨.
(٧) انظر النشر ٩– ١١ والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ص١٠ .
(٨) انظر القراءات الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١٠ ومقدمات في علم القراءات ص٧٥.
(٩) هذا الشرح يسمى بـ (فتح الخالق المالك في حل

وقد حفَّزني إلى اختيار هذا **الموضوع عدة أمور** :

أولاً : أن القراءات القرآنية الشاذة شائعة بكثرة في كتاب : (فتح الخالق) ولم تنل حظها من الجمع والدراسة[١] ، فأردت إكمال هذا الجانب ، علاوة على أن دلالتها مختلفة ومتنوعة فرغبت في إيضاحها وبيانها .

ثانيا : التعرف على موقف النحاة من القراءات الشاذة التي حوتها القراءة نحويا وصرفيا في الكتاب المذكور وخاصة موقف الخطيب الشربيني الذي كان حجة في كثير من المعارف والعلوم ، فكان لا يقصر علمه على فنٍّ معيّنٍ بل شمل كثيرًا من العلوم والفنون .

قال عنه ابن العماد الحنبلي : "وبالجملة كان آية من آيات الله تعالى وحجة من حججه على خلقه "[٢].

ثالثاً : رغبتي الشديدة في دراسة ما له صلة بالقرآن الكريم ، إذ هو بقراءاته أعلى الشواهد فصاحة ومكانة ودليلاً على لغات العرب .

وأما عن الدراسات السابقة فلم يتناول أحد – فيما أعلم – القراءات الشاذة في كتاب فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك للخطيب الشربيني المتوفى ٩٧٧هـ ، ولكن هناك دراسات قامت حول الخطيب الشربيني منها :

١- الخطيب الشربيني ت (٩٧٧هـ) وجهوده النحوية والصرفية جمعًا ودراسةً للباحث/ هشام أحمد السيد محمد عبد الخالق، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر ، سنة ٢٠١٤هـ .

٢- توجيه القراءات عند الخطيب الشربيني في سورة البقرة جمعًا ودراسةً، للباحثة / منيرة بنت سعود الملحم ، مجلة العلوم الإسلامية المركز القومي للبحوث بغزة ، مجلد٣ ، العدد ١ ، سنة ٢٠٢٠م .

٣- الخطيب الشربيني وجهوده في الفقه الشافعي من خلال كتاب مغني المحتاج، للباحث/ عبد الشكور معلم ، رسالة ماجستير في كلية العلوم الإسلامية ، جامعة المدينة العالمية ، ماليزيا ، سنة ٢٠١٧م .

٤- الخطيب الشربيني ومنهجه في التفسير ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير أعدها : ثقيل بن ساير بن زيد الشمري ، بكلية أصول الدين بالرياض – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٩٩٩م .

وقد أسست البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة :

المقدمة : بينت فيها : أهمية الموضوع ، وسبب اختياري له ، والمنهج الذي اتبعته في دراسته ، والدراسات السابقة حول هذا الموضوع ، وخطة البحث .

التمهيد : ترجمت فيه للخطيب الشربيني ،

ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك للخطيب الشربيني المتوفى ٩٧٧هـ) .

(١) على الرغم من وجود أطروحة دكتوراه بعنوان (الخطيب الشربيني وجهوده النحوية والصرفية جمعا ودراسة) للباحث / هشام أحمد السيد محمد عبد الخالق بكلية اللغة العربية بالمنصورة سنة ٢٠١٤م فإن الباحث أتى ببعض النماذج من نص الخطيب الشربيني دليلاً على احتفائه بالقراءات الشاذة ولم يتعرض لدراستها لا نحويا ولا صرفيا . انظر ص١٢٢ من رسالة الباحث وما بعدها .

(٢) شذرات الذهب ٨/ ٣٨٤ .

وعرفت بكتابه ومنهجه فيه ، ثم بيّنت فيه موقف الخطيب الشربيني من القراءات الشاذة .

الفصل الأول : خصصته للمسائل النحوية التي حوتها القراءة الشاذة ، فشملت الأسماء ، والأفعال ، والحروف والأدوات :

أولاً : المسائل المتعلقة بالأسماء ، وهي مكونة من تسع مسائل :

١- مجيء (أبو) في موضع جر على الحكاية .
٢- إعراب (أيّ) الموصولة .
٣- حذف العائد المرفوع
٤- حكم مجيء الحال معرفًا بـ (أل) .
٥- وقوع (حاشا) اسمًا
٦- تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور .
٧- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه .
٨- إعراب (قبل) و (بعد)
٩- حذف همزة (خير) و(شر) **ثانياً** : المسائل المتعلقة بالأفعال وهي مكونة من أربع مسائل :

١- حكم تأنيث الفعل مع الفاصل بـ (إلا) .
٢- رفع المضارع الواقع جوابًا للشرط المضارع .
٣- نصب المضارع الواقع بين الشرط والجواب إذا اقترن بـ (ثم) .
٤- نصب المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط .

ثالثًا - المسائل المتعلقة بالحروف والأدوات ، وهي مكونة من ثماني مسائل:

١- عمل (لات) عمل ليس .
٢- إعمال (إن) النافية عمل (ليس) .
٣- مجيء (من) بمعنى (بعض) .
٤- مجيء اللام بمعنى (عند) .
٥- موافقة (على) الباء .
٦- إهمال (أن) الناصبة للمضارع .
٧- إعمال (إذن) وإهمالها .
٨- النصب بـ (لم) الجازمة .

الفصل الثاني : المسائل الصرفية التي حوتها القراءة الشاذة وهي مكونة من **أربع مسائل** :

١- جمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث بالواو والنون .
٢- مد المقصور .
٣- كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف .
٤- جواز الفك والإدغام في (حيي) .

ثم كانت الخاتمة ، وقد أوضحت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وبعد ذلك ثبت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث .

وقد كان منهجي في البحث جمع القراءات الشاذة ودراستها نحويا وصرفيا في شرح الألفية للخطيب الشربيني فبلغت - حسب اطلاعي- خمسًا وعشرين قراءة[1] ودرستها دراسة مستفيضة ، فكنت أذكر في البداية نص الخطيب الشربيني متضمنًا القراءة الشاذة مسبوقا بعنوان المسألة التي حوتها القراءة ونتجت عنها ، ثم إشارة الخطيب إلى المسألة ، منطلقًا من ذلك إلى إيراد أقوال النحويين

(١) أي القراءة التي تحتمل النقاش وتتعدد فيها الوجوه النحوية .

والصرفيين فيها ومناقشتها والموازنة بينها ، وترجيح ما هو جدير بالاختيار ، ثم بيان موقف الخطيب الشربيني من القراءاة ، ووجهة نظره نحويا أو صرفيًا ، وأخيرًا توجيه القراءة من المصادر التي تُعْنَى بذلك .

ورتبت هذه المسائل – غالباً – ترتيب مباحث ألفية ابن مالك في النحو، وذلك بعد تقسيمها إلى مسائل تتعلق بالأسماء ، ومسائل تتعلق بالأفعال ، ومسائل تتعلق بالحروف والأدوات وترتيب شافية ابن الحاجب في الصرف ، وذلك تيسيرًا على الباحثين من ناحية ، وشهرتهما وذيوعهما بين الدارسين من ناحية أخرى .

والله أسأل أن يلهمنا الصواب ويهدينا إلى سواء السبيل .

التمهيد وفيه :

أ- التعريف بالخطيب الشربيني

وكتابه : (فتح الخالق)

بداية أشير إلى أنني لم أطل في ترجمة الخطيب الشربيني ، فالرجل دارت حوله دراسات أكاديمية منها ما هو في النحو [١] ، ومنها ما هو في التفسير [٢]، لذا سَأُعرّف به في إيجاز [٣].

فهو : محمد بن أحمد الشربيني المعروف بالخطيب الشربيني الشافعي شمس الدين ، ولُقب بـ(الخطيب) لأنه كان خطيب الجامع الأزهر ، وبـ (الشربيني) نسبة إلى مدينة شربين ، إحدى مدن محافظة الدقهلية في مصر ، وبـ (شمس الدين) لتعظيم الدين في نفوس المسلمين . وبـ(الشافعي) نسبة إلى مذهب الإمام الشافعي .

ي لم يذكر المترجمون سنة ولادته ، ويغلب على الظن أنه ولد في الربع الأول من القرن العاشر ؛

د لأنه أخذ عن الشيخ زكريا الأنصاري المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة[٤] ، ونشأ الخطيب

---

(١) هذه الدراسة بعنوان : الخطيب الشربيني وجهوده النحوية والصرفية جمعًا ودراسة (رسالة دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالمنصورة ٢٠١٤م ، إعداد الباحث / هشام أحمد السيد محمد عبدالخالق ص (خ) وما بعدها .

(٢) هذه الدراسة بعنوان : الخطيب الشربيني ومنهجه في التفسير . (رسالة ماجستير) بجامعة الإمام محمد بن سعود ، إعداد الباحث / ثقيل بن ساير الشمري . الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٣) انظر ترجمته في الكواكب السائرة ٧٩/٣ وشذرات الذهب ٣٨٤/٨ . والأعلام ٦/ ٢٣٤ ، ومعجم المؤلفين ٢٦٩/٨ . والتفسير والمفسرون ٣٣٨/١ ، وفتح الخالق ص٢٦ وما بعدها ، والخطيب الشربيني وجهوده النحوية ص (خ) وما بعدها (رسالة) ، والخطيب الشربيني ومنهجه في التفسير ص ٤٩ ، وما بعدها .

(٤) ينظر الكواكب السائرة ١٩٦/١ وشذرات الذهب

الشربيني بالقاهرة فطلب العلم فيها وهو صغير ، وتنقل بين مساجدها ومدارسها ، فعظمت إفادته في علوم اللغة العربية والشريعة الإسلامية .

وكانت له مكانة كبيرة ، فهو من أعيان علماء الشافعية في القرن العاشر، وتصدر للتدريس والإقراء في حياة شيوخه الذين أخذ عنهم ، إذ كان يقرئ تلامذته الذين جلسوا إليه ، ونهلوا من معارفه ومن هؤلاء : ابنه عبد الرحمن بن محمد المنعوت زين الدين بن شمس الدين الخطيب الشربيني [١].

وقد تلقى العلوم والمعارف المتعددة في القاهرة على أيدي مجموعة من علمائها ومشايخ عصره ، ومن هؤلاء : الشيخ زكريا الأنصاري المتوفى ٩٢٦هـ[٢]، والشيخ شهاب الدين أحمد البرلسي الشافعي الملقب بعميرة المتوفى سنة ٩٥٧هـ[٣] والإمام الفاضل بدر الدين محمد بن أبي المشهدي المصري الشافعي المتوفى سنة ٩٦٢هـ [٤] ، والإمام ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي الشافعي المتوفى سنة ٩٦٦هـ بالقاهرة [٥].

وكان للخطيب الشربيني جملة من المصنفات متنوعة في كثير من العلوم تشهد بوفرة بضاعته ، فصنف في النحو ومنها : فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك[٦] وفي التفسير : السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلامنا الخبير [٧] وفي الفقه : الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع[٨]، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، وهو شرح على متن المنهاج للإمام النووي [٩] ، ومصنفات أخرى في النحو والصرف والبلاغة وغيرها .

ومات الخطيب الشربيني بعد حياة حافلة بالتدريس والتأليف ، إذ أجمعت المصادر على أنه توفى بعد عصر يوم الخميس وهو الثاني من شهر شعبان سنة ٩٧٧هـ .

وأما كتاب : (فتح الخالق) للخطيب الشربيني، ومنهجه فيه ، فإن الكتاب شرح لألفية ابن مالك في النحو والصرف ، وهو شرح متوسط ، بعيد عن الإيجاز المخل والتطويل الممل ، وقد حوى علمًا يدل على تعدد معارف صاحبه ، وتمكنه من مادته العلمية ، وبروز شخصيته ، وفهم مراد الألفية التي جمعت مسائل النحو والصرف ، وحرصه على الإتيان بشواهد تعضد رأيه ، فجاء الكتاب حافلاً بالقراءات القرآنية وغيرها من الشواهد الأخرى ، وقد صرح عن منهجه وطريقته فقال :

٢٣٦/٨، والخطيب الشربيني ومنهجه في التفسير ص٥١ .

(١) انظر خلاصة الأثر ٢/ ٣٧٨ .

(٢) انظر الكواكب السائرة ١/ ١٩٦ وشذرات الذهب ٨/ ٢٣٦ .

(٣) انظر شذرات الذهب ١/ ٢٣٦ .

(٤) انظر الكواكب السائرة ٣/ ١٢٣ وشذرات الذهب ٨/ ٢٣٦ .

(٥) انظر الكواكب ٣٣/٢ ، والمصدر السابق .

(٦) وهو كتاب محقق مطبوع بتحقيق أ/ سيد بن شلتوت الشافعي، ط دار الضياء – الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م .

(٧) هذا الكتاب طبع عدة مرات في أربعة أجزاء ، طبعة بولاق ١٢٨٥هـ وبهامشه تفسير البيضاوي ، وطبع مرة أخرى في ثمانية أجزاء – بتحقيق أحمد عز وعناية الدمشقي – طبعة دار إحياء التراث العربي .

(٨) هذا الكتاب قرر الأزهر تدريسه على طلاب المرحلة الثانوية في معاهده .

(٩) هذا الكتاب طبع في مصر طبعة قديمة في المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٨هـ ، وطبع أيضًا طبعة مصطفى الحلبي في مصر في أربعة مجلدات ١٩٥٨م .

"لما كان كتاب الألفية في النحو تأليف الإمام العالم العلامة محمد أبي عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعي ... سنح لي أن أضع عليه شرحًا يوضح ما أشكل فيه ، ويفتح ما أغلق منه على طالبيه ، ضامًا إلى ذلك الفوائد المستجادات والقواعد المحررات ، فاستخرت الله تعالى مدة من الأيام ... في شرح تَقَرُّ بِه أعين أولى الرغبات ، راجيًا بذلك الأجر والمثوبات أجافي فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل ، إذ خير الأمور أوسطها ، لا تفريطها ولا إفراطها ، حرصًا على التقريب لفهم قاصده والحصول على فوائده ، وأعرب من ألفاظه ما يشكل من الإعراب ، ...

فإني مؤمل من الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب عمدة ومرجعا لأولى الألباب ببركة الكريم العزيز الوهاب ، وإن كان قد شرحه أئمة أعلام ، فكل زمان يناسبه أهل زمان تلك الأيام والفضل مواهب، والناس في العلم مراتب متفاوتون في الفضائل ، وقد تظفر الأواخر بما لم تدركه الأوائل ...

وسميته : فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك..."[١].

***

ب – موقف الخطيب الشربيني من القراءات الشاذة

الناظر في كتاب فتح الخالق يدرك بوضوح أن صاحبه كان يُعنى بالقراءات الشاذة ويُعوّل عليها في بناء القواعد والأحكام ، ويستند إليها في القبول أو الرفض .

والكتاب في النحو ، وهو شرح لألفية ابن مالك ومن المعلوم أن يكون السماع أصلاً عند الخطيب الشربيني ، وقد ظهر ذلك في استشهاده بالقرآن وقراءاته ومما يؤيد ذلك :

١– أنه كان يستشهد بالقراءة الشاذة إثباتًا للقاعدة النحوية إضافة إلى أنه كان أحيانا– يقدمها على الشعر .

من ذلك قوله في جواز حذف العائد المرفوع : " وشذّ قراءة بعضهم : (مثلاً ما بعوضة) برفع (بعوضة) (تماما على الذي أحسن) بالرفع أي : الذي هو أحسن ، والذي هو بعوضة ، وشذّ قوله :

منْ يُعن بالحمد لا ينطقُ بما سفهٌ

ولا يحدْ عن طريق الحلم والكرمِ

أي : بما هو سفه ... " [٢] .

٢– كان أحيانًا يستشهد بالقراءة الشاذة على صحة جواز الوجوه الإعرابية الثلاثة ويحملها على النظير والشبيه ، من ذلك ما جاء في عمل (لات) عمل (ليس) ، إذ يقول : " قرأ عيسى بن عمر في الشواذ : (ولات حين حينُ ، مناص) برفع (الحين) على أنه اسمها ، وخبرها محذوف أي : ليس حينُ فرار حينا لهم ... وقرئ – أيضًا – (ولات حينِ مناص) بخفض (حين) فزعم الفراء أن (لات) تستعمل حرفا جارًا لأسماء الزمان خاصة ، كما أن (مذ) و(منذ) كذلك فتحصل في الخبر ثلاث قراءات : الرفع والنصب والخفض "[٣].

٣– كان يستشهد بالقراءة الشاذة على أنها لغة صحيحة وردت عن بعض العرب ، فجاءت القراءة تعضيدًا لهذه اللغة ، من ذلك قوله في إعمال (إن) النافية عمل

(١) فتح الخالق ٦٢/١ وما بعدها .

(٢) انظر البحث ، مسألة حذف العائد المرفوع ، وينظر أيضًا مسألة إعمال (إن) النافية عمل ليس.

(٣) انظر البحث مسألة عمل (لات) عمل (ليس) ، وينظر أيضًا مسألة نصب المضارع الواقع بين الشرط والجواب إذا اقترن بـ (ثم) .

(ليس) : " وأما (إنْ) النافية فإعمالها نادر عند المصنف ، وقال غيره : إنه أكثر من عمل (لا) ، وهو لغة أهل العالية ، كقول بعضهم: إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية ، وكقراءة سعيد بن جبير:" ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾الأعراف: ١٩٤ بسكون نون (إنْ) ونصب (عبادا) وقول الشاعر :

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ
إلا على أضعفِ المجانينِ

أنشده الكسائي "(١).

يلاحظ من كلام الخطيب الشربيني معرفته بلغات العرب ، وإحاطته بها، إضافة إلى أنه دعم القراءة وقواها بشاهد شعري ، وقدم القراءة على الشعر.

٤- كان – أحيانا- يلحق القراءة الشاذة ويربطها بالقراءة السبعية إدراكًا منه بفصاحتها .

إذ يقول في جواز نصب المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط في الفعل (يغفر) في قوله تعالى : ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ ﴾البقرة: ٢٨٤ "ومثال الفاء : قوله تعالى :

(يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب) قرئ في السبع بالجزم والرفع وقرئ في الشاذ بالنصب . والواو كقول الشاعر :

فإنْ يهلكْ أبو قابوس يَهْلكْ
ربيعُ النَّاسِ والشهرُ الحرامُ
ونأخذُ بعدهُ بذنابِ عيشٍ
أجبّ الظهرِ ليس له سَنامُ

يروي : (ونأخذ) بالجزم والنصب والرفع "(٢).

فإننا نجد الخطيب الشربيني يستشهد بالقراءة الشاذة ليقوي وجهة ما يذهب إليه في الوجوه النحوية ، ويقدمها على الشعر الذي جاء توكيدًا لما يذهب إليه من أقوال تتعلق بتعدد الأوجه الإعرابية .

٥- كان نادرًا ما يصف القراءة الشاذة بأنها على خلاف القياس تحفظ ولا يقاس عليها من ذلك قوله : في جمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث بالواو والنون: " وقرأ الحسن : (وما تنزلت به الشياطون) فهذه على خلاف القياس تحفظ ولا يقاس عليها "(٣).

وهكذا وجدنا استشهاده بالقراءات الشاذة كان دليلا على اعتماده على ما يذهب إليه من وجوه إعرابية من ناحية ، أو يحملها على أنها لغة من لغات، العرب أو يحمل بعض الشعر عليها ...

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اعتداده بها وعلى أنَّ القراءات الشاذة لا تقل شأنًا عن القراءات المشهورة عند الخطيب الشربيني .

***

(١) انظر البحث مسألة إعمال (إن) النافية عمل (ليس) ، ومسألة النصب بـ (لم) الجازمة ، ومسألة وقوع (حاشا) اسما .

(٢) انظر البحث ، مسألة جواز نصب المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط ، ومسألة جواز الفك والإدغام في (حيي) .

(٣) انظر البحث ، مسألة جمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث بالواو والنون .

الفصل الأول

المسائل النحوية التي حوتها القراءة الشاذة وهي :

أولاً: المسائل المتعلقة بالأسماء :

١- مجيء (أبو) في موضع جر على الحكاية

أشار الخطيب الشربيني إلى الإعراب على الحكاية مستشهدًا بقراءة : (تبت يدا أبو لهب) ، فقال في معرض تعليقه على لغة القصر في قول أبي النجم العجلي .

إنَّ أباها وأبا أباهَـــا

قد بلغا في المجد غايتَاها [١]

" ... والشاهد في (أباها) الثاني ، إذ هو نص في القصر[٢] ، لأنه مضاف إليه ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف وإلا لجرّ بالياء ، وقرئ في الشاذ : « تبت يدا أبو لهب »[٣] وأجيب بأن هذا من حكاية العلم أول وضعه "[٤].

مما تقدم يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتحدث عن إعراب أسماء أعلام غلبت عليها الكنية ، واشتهرت بها فجاء إعرابها على الحكاية ، ومن ذلك مجيء (أبو) بالرفع على الحكاية وهو في موضع الجر .

وقد أجمع الرواة على حكاية العلم اسمًا وكنية ولقبا في لغة الحجاز [٥].

قال سيبويه في هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب : "اعلم أن أهل الحجاز يقولون : إذا قال الرجل رأيت زيدًا : من زيدًا ؟ وإذا قال : مررت بزيد قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبد الله قالوا : من عبد الله ؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان ، على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان .

وسمعت عربيًا مرةً يقول لرجل سأله فقال : أليس قرشيًّا فقال : ليس بقرشيًّا حكاية لقوله .

فجاز هذا في الاسم الذي يكون علما غالبا على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنه الأكثر في كلامهم وهو العلم الأول الذي به يتعارفون .

وإنما يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة . وإنما حكى مبادرة للمسئول أو توكيدًا عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به والكنية بمنزلة الاسم "[٦].

ومجيء (أبو) بالواو على الحكاية ، لأن الرفع أشرف أحوال اللفظ وأسبقها ، لذا حوفظ عليه واشتهر الاسم به [٧].

---

(١) رجز وهو في ديوانه ص٢٢٧ ، وسر صناعة الإعراب ٧٥٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٥١ .

(٢) القصر في هذه الأسماء هو أن يكون آخر الاسم ألفا في الأحوال الثلاثة. انظر المقاصد الشافية : ١٥١/١.

(٣) في مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢ : (حكاه أبو معاذ) والقراءة غير منسوبة في الكشاف ٢٩٦/٤ ، ومفاتيح الغيب ٣٢/ ٣٥٠ .

(٤) فتح الخالق ١/ ١٨٣- ١٨٤ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٦٩٠/٢ .

(٦) الكتاب ٢/ ٤١٣ .

(٧) انظر حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٨/ ٤٠٧ .

وقد ورد (أبو) مرفوعًا وهو في موضع جرّ في نصوص لبعض العلماء منها[١] :

قال الفراء : " ... وبلغني أن كتاب علي بن أبي طالب كان مكتوبا : هذا كتاب من عليّ بن أبو طالب كتابها : أبو في كل الجهات "[٢].

وقال ابن قتيبة : " ولذلك كانوا يكتبون عليّ بن أبو طالب ومعاوية بن أبو سفيان ؛ لأن الكنية بكمالها صارت اسمًا وحظ كل حرف الرفع ما لم ينصبه أو يجره حرف من الأدوات أو الأفعال ، فكأنه حين كنّى قيل : أبو طالب ثم ترك ذلك كهيئته ، وجعل الاسمان واحدًا " [٣].

وعلى الرغم من كثرة النصوص الواردة في مجيء (أبو) بالواو وهو في موضع جر ، فإن المختار عند ابن مالك أن يقرأ بالياء وإن كان مكتوبا بالواو إذ يقول في حكاية المفرد : " ويمكن أن يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة – رضي الله عنهم– (فلان بن أبو فلان) بالواو ، فكأنه قيل : ابن المقول فيه أبو فلان .

فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء – وإن كان مكتوبا بالواو – كما يقرأ: (الصلوة) و(الزكوة) بالألف وإن كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على أن المنطوق به منقلب عن واو " [٤].

وقراءة (أبو) بالياء – كما هي عند ابن مالك – تفوت الغرض من الحكاية في الكنية ، وحق الأسماء أن تحفظ ولا تغيّر . لذا اختار الشيخ خالد الأزهري قراءة (أبو) بالواو مخالفًا ما ذهب إليه ابن مالك في ذلك فقال : "وعندي أنه يقرأ بالواو لوجهين :

أحدهما : أن الغرض أنه محكيّ ، وقراءته بالياء تفوّت ذلك ، بخلاف (الصلوة) و(الزكوة) فإنهما غير محكيتين .

والثاني : أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو ، فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله ، وذلك لا يغيّر "[٥].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة جمهور النحويين في القول بمجيء (أبو) معربًا على الحكاية بالرفع وهو في موضع جر ، وقد استدل بالقراءة الشاذة تأكيدًا وتقوية لصحة ما يذهب إليه ، وهو الصحيح؛ إذ إن القول بالأسماء أول وضعها وعدم تغييرها لا يشكل على السامع .

وتوجه قراءة (يدا أبو لهب) بالواو في مكان الجر– على الحكاية ، كما قيل : علي بن أبو طالب ، ومعاوية بن أبو سفيان ، لئلا يتغير منه شيء فيشكل على السامع [٦].

أو لأن أكثر ما يشتهر الاسم بينهم في موضع الرفع بأن يجعلوه مبتدأ أو خبرا أو فاعلا [٧].

وقد خرج ابن هشام مجيء (أبو) بالرفع في تذكرته عدة تخريجات منها[٨]:

– أنه كتب على أصل لام الكلمة ولا ينطق به

(١) انظر مجيء (أبو) في موضع نصب أو جر على الحكاية ص١٤ وما بعدها ، وينظر أيضًا الكافي في شرح الهادي ٢٨٨/١ .
(٢) معاني القرآن ٣/ ١١٤ .
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٧ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٢٢ .
(٥) التصريح ٤/ ٥٢٦ .
(٦) انظر الكشاف ٤/ ٢٩٦ .
(٧) الكافي في شرح الهادي ٢٨٨/١ .
(٨) نقلا عن مجيء (أبو) في موضع جر على الحكاية ص ٢٥ .

كمـــــــا كتبـــــــت (الصـــــــــــلوة) و(الربوا) بالواو .

– أن الواو في ذلك حشو .

– أنه لا أصل للواو خطا ولا لفظًا لأنها مكتوبة بخط المصاحف .

***

٢– إعراب (أيّ) الموصولة

أشار الخطيب الشربيني إلى وقوع (أيّ) معربة بالنصب مستشهدًا بقراءة نصب (أيّ) في قوله تعالى : «ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيّهم أشد » فقال : "وبعضهم – أي النحاة كالخليل ويونس ومن وافقهما(١)، أو بعض العرب أعرب (أيًا) مطلقا وإن أضيفت وحذف صدر صلتها .

وقرئ شاذًا في الآية السابقة(٢)– بالنصب (٣) ، وأُوِّلت قراءة الضم على الحكاية ، أي : الذي يقال فيه أيهم أشد(٤)"(٥).

مما تقدم يتبين لنا خلاف النحويين في إعراب (أيّ) الموصولة ، إذا أضيفت وحذف صدر صلتها وهم مختلفون في ذلك على قولين (٦) :

أحدهما : ذهب سيبويه الجمهور إلى أنها مبنية على الضم .

قال سيبويه في هذا باب (أيّ) : " وأرى قولهم: (اضرب أيهم أفضل) على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في : (خمسة عشر) وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا : من الآن إلى غدٍ (٧) " .

وقد اعتُل لذلك بأمرين :

أولهما : تزايد نقصها بسبب حذف شطر الصلة الذي هو المبتدأ ، إذ الأصل : اضرب أيهم هو أفضل ، مع قيام موجب بنائها ، وهو كونها كبعض الكلمة (٨).

ثانيهما : أنه لما حذف المبتدأ صار مبنيا كأخواته الموصولة ، وذلك أن شيئا إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها فبأدنى سبب يرجع إليها(٩).

وأما خصوصية حركة الضم لـ (أيّ) فلأنها لما حذف ما يعود عليها من الصلة ويوضحها أشبهت (قبل) و(بعد) إذا حذف منها المضاف إليه ، ولأنها لما حذف منها جزء الصلة تضمنته تضمن (قبل) و(بعد) لمضافيهما(١٠).

والآخر : ذهب الخليل ويونس والكوفيون إلى القول بإعراب (أيّ) بالنصب ولا بناء فيها البتة ، وما جاء ما ظاهره البناء فهو على غير البناء .

قال سيبويه : " وحدثنا هارون : " أن ناسًا وهم الكوفيـــــــــــون يقرؤونهـــــــــــا :

---

(١) وهو الكوفيون كما سيأتي قريبا .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : «**ثم لننزعنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيّهم أشد على الرحمن عتيّا** » .

(٣) سورة مريم الآية ٦٩ ، وهي قراءة طلحة من مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء – مختصر في شواذ القرآن ص٨٨– ٨٩ والبحر ٦/ ١٩٦ والدر المصون ٤/ ٥١٨ .

(٤) كما سيأتي قريبا .

(٥) فتح الخالق ١/ ٣٦٧ .

(٦) انظر الكافي في شرح الهادي ٣/ ١٥٠٩ وما بعدها والتذييل والتكميل ٨٨/٣ وما بعدها والمقاصد الشافية ١/ ٥٠٤ وما بعدها ، والهمع ٢٩٤/١ وأسرار النحو ص ٢٥٩ وما بعدها ، و(أيّ) في اللغة والقرآن ص ٤٨ وما بعدها .

(٧) الكتاب ٢/ ٤٠٠ ، وينظر أيضًا الكافي في شرح الهادي ١٥٠٩/٣ وشرح الكافية للرضي ٦١/٣ .

(٨) انظر الكافي في شرح الهادي ٣/ ١٥٠٩ .

(٩) انظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٦١ .

(١٠) انظر شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي ١/ ٣٦١ .

« ثم لننزعن من كل شيعةٍ أيَّهم أشد على الرحمن عتيا » يعني بالنصب وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيّهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت : اضرب الذي أفضل ؛ لأنك تنزل (أيّا) و(مَنْ) منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام .

وزعم الخليل أن (أيّهم) إنما وقع في : اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له : أيهم أفضل ...

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله واضرب معلقة"[١].

ويلاحظ أن الخليل يرى أن رفع

(أيّ) يكون على حكاية قول استفهام محذوف ، أما يونس فإنه يرى أن

(أيّ) في موضع المفعول بالفعل الذي قبلها المعلق عن العمل [٢].

وقد احتج الكوفيون وبعض البصريين بإعراب (أيّ) بما يأتي[٣] :

– حمل (أيّ) على نظيرتها :

(بعض) التي هي بمعناها وعلى مقابلتها (كلّ) لأنها نقيضتها في المعنى ، وقد يحمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره[٤].

– لزوم (أيّ) خاصّة من خواص الأسماء وهي الإضافة فعارضت شبه الحرف فروجع بها الأصل من الإعراب[٥].

– استجادة سيبويه قراءة النصب في : (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) ولم يجعلها ضعيفة حين حكاها عن الكوفيين وقال : " وهي لغة جيدة "[٦].

– قول الجرمي : " خرجت من الخندق – يعني خندق البصرة حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدًا يقول : اضرب أيّهم أفضل ، كلهم ينصب[٧].

– قول النحاس : " وما علمت أن أحدًا من النحويين وقد خطأ سيبويه في هذا ، سمعت أبا إسحاق يقول : ما يتبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين ، هذا أحدهما ، قال : وقد علمنا سيبويه أنه أعرب (أيّا) وهي مفردة ، لأنها تضاف ، فكيف يبنيها وهي مضافة "[٨].

وما ذهب إليه الخليل ويونس والكوفيون هو الأولى والأصح ؛ إذ إن القياس يقتضي أن تكون (أيّ) معربة دائما فهي اسم والأصل في الأسماء الإعراب ، فلا تخرج عنه إلا لموجب ولا موجب هنا[٩].

إضافة إلى أن سيبويه لا يمنع من مجيء (أيّ) الموصولة معربة بالنصب، إذ عدّها لغة جيدة – كما تقدم .

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاج واختاره حيث قال: " فكان إبقاء

(أيّ) على إعرابها مع حذف الضمير يتصف بالجودة بالإضافة إلى بنائها الذي يبعد توجيهه ويقل في السماع وجوده ، حتى إن الكوفيين – وهم أهل السماع– أنكروه .

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٩– ٤٠٠ .
(٢) انظر المقاصد الشافية ١/ ٥٠٧– ٥٠٨ .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) انظر الكافي في شرح الهادي ٣/ ١٥٠٩ .
(٥) انظر المقاصد الشافية ١/ ٥٠٤ .
(٦) الكتاب ٢/ ٣٩٩ .
(٧) شرح الكافية للرضي ٣/ ٦١ .
(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤ ، و(أي) في اللغة والقرآن ص ٥٩ .
(٩) انظر (أيّ) في اللغة والقرآن ص ٦٠ .

وقال الجرمي : خرجت من الخندق – يعني خندق البصرة حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحدًا يقول : اضرب أيّهم أفضل كلهم ينصب "[١].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة الخليل ويونس والكوفيين في القول بإعراب (أيّ) الموصولة المحذوف صدر صلتها ، وقد جاء استشهاده بالآية المذكورة دليلا على صحة القاعدة النحوية في إعراب

(أيّ) الموصولة .

وقد وجهت قراءة الضم على أن

(أيّهم) موصولة بمعنى الذي ، وأن حركتها حركة بناء و (أشد) خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة لـ (أيّهم) و(أيّهم) وصلتها في محل نصب مفعول به بقوله : (لننزعن)[٢].

لكن الخليل ويونس يريان أن (أيّ) على قراءة الضم استفهامية .

وهذا يعني أن (أيهم) هنا مبتدأ و (أشد) خبره والجملة محكية بالقول المقدر عند الخليل والتقدير : لننزعن من كل شيعة المقول فيهم : أيهم أشد .

وعند يونس أن (أيّهم) معلقة لـ

. (ننزعن) فهي في محل نصب[٣].

أما قراءة النصب فقد وجهت على أنّ (أيّهم) مفعول به[٤].

غير أن الزمخشري جوّز أن يكون النزع واقعًا على : (من كل شيعة) كقوله تعالى:« ووهبنا له من رحمتنا»[٥] أي لننزعن بعض كل شيعة ، فكأنَّ قائلا قال : من هم ؟ فقيل : أيهم أشد عتيا [٦].

فجعل (أيّهم) موصولة – أيضًا– لكن هي في قوله : خبر مبتدأ محذوف، أي هم الذين هم أشد[٧].

***

٣- حذف العائد المرفوع

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز حذف العائد المرفوع مستشهدًا بقراءة الرفع في (مثلا ما بعوضة) ، وذلك في معرض تعليقه على قول ابن مالك :

إن يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وإنْ لمْ يُسْتَطَلْ

فالحذف نَزْر .....

حيث قال : " ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير (أي) عند البصريين إلا بشرط ليس في (أيّ) أشار إليه بقوله : (إن يستطل وصل) إما بمعمول الخبر أو بغيره ، سواء تقدم المعمول على الخبر ، نحو : « وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله »[٨] أو تأخر نحو قولهم : ما أنا بالذي قائل لك سواء.

(وإن لم يُسْتَطَلْ) وصل (فالحذف للعائد (نزر) أي قليل ، وشذّ قراءة بعضهم (مثلا ما بعوضة) برفع (بعوضة)[٩]، (تماما على الذي أحسن)[١٠] بالرفع

---

(١) المقاصد الشافية ١/ ٥١٠ – ٥١١ .

(٢) انظر البحر المحيط ٦/ ١٩٦ ، والدر المصون ٥١٧/٤ .

(٣) انظر الدر المصون ٤/ ٥١٧ .

(٤) البحر المحيط ٦/ ١٩٦– ١٩٧ .

(٥) سورة مريم ، من الآية ٥٣ .

(٦) انظر الكشاف ٢/ ٥٢٠ .

(٧) الدر المصون ٤/ ٥١٧ .

(٨) سورة الزخرف من الآية ٨٤ .

(٩) سورة البقرة من الآية ٢٦ ، وهي قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج . ينظر المحتسب ٦٤/١ ، والكشاف ٢٦٤/١ ، والدر المصون ١٦٤/١ ، والمقاصد الشافية ٥١٩/١ ، والتصريح ٤٧٠/١ .

(١٠) سورة الأنعام من الآية ١٥٤ ، وهي قراءة يحيى بن أبي إسحاق ، ينظر المحتسب ١/ ٢٣٤ ، والبحر المحيط

أي : الذي هو أحسن ، والذي هو بعوضة ، وشذ قوله:

مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لا ينطقُ بما سفهٌ

ولا يحدْ عن طريق الحلم والكرم[١]

أي : بما هو سفه ...

والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ، ويقيسون على المسموع من الآية والبيت ونحوهما "[٢].

مما تقدم يتبين لنا أن الخطيب الشربيني حكى خلاف النحويين في حذف العائد المرفوع ، وهم – كما ذكر – مختلفون على قولين[٣]:

أحدهما : ذهب البصريون إلى جواز حذف العائد المرفوع إذا كان الموصول غير (أيّ) بشرط استطالة الصلة .

قال سيبويه : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنه سمع عربيا يقول : ما أنا بالذي قائل لك شيئا ، وهذه قليلة ، ومن تكلم بهذا فقياسه : اضرب أيهم قائل لك شيئا .

قلت : أفيقال : ما أنا بالذي منطلق ؟ فقال : لا فقلت : فما بال المسألة الأولى؟ فقال : لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلا ، وكأن طوله عوض من ترك هُوَ . وقل من يتكلم بذلك "[٤].

وهذا يعني أن الحاصل من كلام سيبويه أن حذف المبتدأ من صلة غير (أيّ) قليل ضعيف على الإطلاق إلا أن الصلة إذا طالت كان أسهل ... [٥].

وطول الصلة : بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك : جاءني الذي هو ضارب زيدًا يوم الجمعة ، تقول فيه : جائني الذي ضارب زيدًا[٦].

وكلما زادت الاستطالة في جملة الصلة ازداد الحذف حسنا نحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ الزخرف: ٨٤

فالصلة هنا طالت بالمجرور .

إذ التقدير : وهو الذي هو في السماء إله وهو في الأرض إله ، فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف[٧].

قال العكبري : " صلة " الذي " لا تكون إلا جملة ، والتقدير هنا : وهو الذي هو إله في السماء . و(في) متعلقة بـ (إله) أي معبود في السماء ، ومعبود في الأرض ، ولا يصح أن يجعل (إله) مبتدأ ، و(في السماء) : خبره ، لأنه لا يبقى لـ (الذي) عائد فهو كقولك : هو الذي في الدار زيد ، وكذلك إن رفعت (إلها) بالظرف ، فإن جعلت في الظرف ضميرًا يرجع على (الذي) ، وأبدلت (إلها) منه جاز على ضعف "[٨].

وتابع البصريين في ذلك ابن جني إذ يقول : " وإذا طال الكلام جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر ، ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم:

٤/ ٢٥٦ ، والتصريح ١/ ٤٦٩ .

(١) من البسيط لم أقف على قائله وهي في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ والتذييل والتكميل ٣/٨٧ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٠٤ ، والتصريح ١/ ٤٧٠ .

(٢) فتح الخالق ١/ ٣٦٨– ٣٦٩ .

(٣) انظر جواهر القرآن ونتائج الصنعة ٣/ ١٤٠٧ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٩٥– ٩٦ والتذييل والتكميل ٣/٨٦– ٨٧ وتمهيد القواعد ٢/ ٧٠٣ ، وما بعدها والمقاصد الشافية ١/ ٥١٦ وما بعدها والتصريح ١/ ٤٦٩ وما بعدها وأسرار النحو ص ٢٨٤ وما بعدها .

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٤ .

(٥) انظر : المقاصد الشافية ١/ ٥٢١ .

(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٣ .

(٧) انظر : شرح ابن الناظم على الألفية ص ٩٥ .

(٨) التبيان ٢/ ١١٤٢ .

"ما أنا بالذي قائل لك شيئًا " ولو قلت : ما أنا بالذي قائم لقبح"(١).

لذا عدّ البصريون ومن وافقهم ما جاء من شواهد ، حذف العائد مع عدم الاستطالة شاذا – كما جاء في – قراءة (مثلا ما بعوضة) برفع (بعوضة) أي الذي هو بعوضة وقوله تعالى : (تماماً على الذي أحسن) أي: الذي هو أحسنُ ، وقوله:

من يُعنَ بالحمدِ لم ينطقْ بما سفهٌ

ولا يحدْ عن سبيل المجد والكرمِ

أي : بما هو سفه .

ومن ذلك أيضًا قوله :

لا تنو إلا الذي خيرٌ فما شقيتْ

إلا نفوسُ الألَى للشرِّ ناوونا (٢)

والآخر : ذهب الكوفيون إلى جواز حذف العائد المرفوع مطلقا سواء أطالت الصلة أم لم تطل ، إذْ عدوا ما جاء به البصريون من سماع نثرًا وشعرًا هو القياس .

ومما حذف فيه العائد لطول الصلة قوله :

فأنت الجواد ، وأنت الذي

إذا ما النفوس ملأْنَ الصّدورا

جديرٌ بطعنةِ يوم اللقـــــا

ء تضربُ منها النساءُ النُّحورا (٣)

وقد تبع الكوفيين ابن مالك في عدم اشتراط استطالة الصلة في حذف العائد المرفوع غير أنه جعله قليلا في الألفية ، وغير ممتنع في شرح التسهيل فقال في الألفية :

..... وإن لم يستطل

فالحذف نزْر .....

وقال في شرح التسهيل : "فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع"(٤).

لذا عقب الشاطبي عليه فقال : " قوله : (فالحذف نزر) أي قليل يقتضي القياس على قلة على طريقته المنبه عليها ، وقد منع غيره هذا القياس وجعله من الشاذ الذي لا يقاس عليه "(٥).

وما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم في القول بالقياس على ما جاء من سماع هو الأولى بالقبول والأجدر ، وذلك لإدراك العقل المحذوف بوضوح.

وهذا ما لاحظه صاحب أسرار النحو د/ يسري زعير– رحمه الله– فقال: "فمن التحكم أن يقدر ضميرًا في قوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾الزخرف: ٨٤ مع أننا لا نرى حاجة إليه ، إذ صلة الموصول هي الجملة المذكورة كما هو الشأن في ﴿وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٢ ، وينظر أيضًا المقاصد الشافية ١/ ٥٢١ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٧١ .

(٢) من البسيط لم أقف على قائله وهو في شرح الأشموني ١/ ٢٧١ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٩٧٨/٢ .

الشاهد (إلا الذي خبر) إذ أراد إلا الذي هو خير فحذف العائد مع كونه مرفوعًا بالابتداء والصلة ليست طويلة .

(٣) من المتقارب قالهما الأعشى وهما في ديوانه ص٨٨– ٨٩ والتذييل والتكميل ٣/ ٨٦ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٠٤ ، والمقاصد الشافية ٥١٨/١ .

المعنى : يصف ممدوحه بالشجاعة والإقدام في الحروب .

الشاهد : (جدير بطعنة يوم اللقاء) إذ الأصل وأنت الذي هو جدير بطعنة يوم اللقاء ، حيث حذف العائد لطول الصلة بمعمول الخبر وبالظرف وما بعده .

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٠٧ .

(٥) المقاصد الشافية ١/ ٥٢١ .

مَّرَضٌ﴾[١] ولو كان معنى الضمير مقصودًا لذكر كما ذكر في قوله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾﴾[٢] ولكن ألوهية الله لم ينكرها أحد فاستغنى المقام عن ذكر الضمير، ولم يقل (هو إله) لأن ذلك قصر لمعنى (إله) على الله، والواقع أن هناك آلهة مزعومة كثيرة في الأرض أو في السماء. وهذا هو الفرق بين كلمة (إله) وكلمة (الله).

ومن التحكم أيضًا أنه يمنع أن يحذف الضمير مع غير (أيّ) إلا إذا طالت الصلة، ثم يحكم على النصوص التي حذف فيها الضمير بالشذوذ ومنها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ الأنعام: ١٥٤

» فقد قرأه يحي بن يعمر بالرفع. أي على الذي هو أحسن كقراءة من ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ البقرة: ٢٦ برفع (بعوضة) أي الذي هو بعوضة.

ولذلك فنحن مع الكوفيين في قياسهم على هذه النصوص؛ لأن العقل يدرك المحذوف فيها، ولا ينبغي لنا أن نهمل دور العقل في اللغة.

ومن دور العقل في إدراك المعنى أنك تقرأ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ **الزخرف:** ٨٤

فلا تجد فيه معنى غامضًا، ولكن النحاة يقولون لابد من تقدير الضمير أي: (هو في السماء إله) ويكون مبتدأ و(إله) خبر و(في السماء) متعلق بـ (إله) لأنه بمعنى معبود. ثم قالوا ولا يجوز تقدير (إله) مبتدأ مخبرًا عنه بالظروف، أو فاعلاً بالظرف، لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولسنا في حاجة إلى ذلك كله، لأن النص نفسه مستغن عنه لإدراك معناه بدونه"[٣].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يجنح إلى البصريين بدليل استشهاده بالقراءتين الشاذتين على حذف العائد المرفوع ودعمهما بشاهد شعري وذلك إقرارًا للقاعدة النحوية في جواز حذف العائد المرفوع ...

إضافة إلى أنه يقدم القراءة الشاذة على الشعر في الاحتجاج ويلجأ إليها أولاً، شأنه في ذلك شأن ابن جني[٤].

وتوجه قراءة رفع (بعوضة) في: (مثلا ما بعوضةٌ) على أنها خبر لمبتدأ. والمبتدأ فيه تقديران.

أحدهما: مضمر تقديره: هو بعوضة و(ما) موصولة صلتها الجملة وحذف صدر صلتها.

والآخر: المبتدأ هو (ما) على أنها استفهامية إذا التقدير: أيُّ شيءٍ بعوضةٌ، وهذا الوجه استحسنه الزمخشري[٥].

أو أن تجعل (ما) زائدة أو صفة، وتكون " هو بعوضة " جملة كالمفسرة.

أما قراءة رفع (أحسن) في قوله تعالى: «تماما على الذي أحسن» فلها **وجهان**[٦]:

---

(١) سورة الأنفال من الآية ٤٩.
(٢) سورة الشعراء من الآية ٧٩.
(٣) أسرار النحو، ص٢٨٦- ٢٨٧.
(٤) انظر المحتسب ١/ ٦٤، ٢/٢٠٦- ٢٠٧، والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوص ص٢١٤.
(٥) ينظر الكشاف ٢٦٤/١ والدر المصون ١٦٤/١.
(٦) ينظر البحر المحيط ٢٥٦/٤، والدر المصون ١/ ٢٢١.

أحدهما : وهو الأظهر . على أنه خبر مبتدأ محذوف أي على الذي هو أحسن ، فحذف العائد مع عدم إطالة الصلة .

والآخر : أن (الذي) واقع موقع (الذين) ، و(أحسن) أصلها : (أحسنوا) بواو الضمير وحذفت الواو اجتزاء بحركة ما قبلها .

* * *

٤- حكم مجيء الحال معرفًا بـ (أل)

أشار الخطيب الشربيني إلى وجوب تنكير الحال وأن ما ورد معرفًا بـ(أل) فإنه يؤول بنكرة وقد جاء ذلك في معرض كلامه عن وقوع التمييز معرفة ، إذ يقول : " ويلحق بذلك ما زيد[١] في النثر شذوذًا نحو قولهم: ادخلوا الأوّل فالأوّل ، فالسابق منهما حال ، واللاحق معطوف[٢] ، و(أل) فيهما زائدة ؛ لأن الحال واجبة التنكير ، والأصل : ادخلوا أوّل فأوّل ، أي : ادخلوا مرتبين الأسبق فالأسبق ، ومثل ذلك قراءة بعضهم : «لنُخرِجَنَّ الأعزَّ منها الأذلّ »[٣]. أي ليخرجنَّ الأعزّ منها ذليلاً، والحال كالتمييز في وجوب التنكير "[٤].

مما تقدم يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتحدث عن وقوع الحال معرفًا بـ (أل) ، وفي ذلك خلاف بين النحويين على عدة أقوال[٥] :

أحدهما : ذهب سيبويه إلى وجوب تنكير الحال وما جاء معرفًا بـ (أل) فهو نكرة في المعنى و(أل) فيه زائدة .

قال سيبويه في هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام " وهو قولك : دخلوا الأوّل فالأوّل ، جرى على قولك : واحدًا فواحدًا ، ودخلوا رجلاً رجلاً "[٦].

وقال -أيضًا - " وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك : أرسلها العراك . قال لبيد بن ربيعة :

فأرسلهَا العراكَ ولم يذدْها

ولم يشفقْ على نغصِ الدّخالِ[٧]

كأنه قال : اعتزاكا ... "[٨].

وتابعه في ذلك ابن عصفور وابن هشام [٩].

ثانيها : ذهب الأخفش إلى أن هذه الألفاظ المعارف لا تقع أحوالاً ، إنما الأحوال هي العوامل المضمرة ، واختلفوا في تقدير ذلك :

فذهب الفارسي إلى أن المضمر فعل ، إذ

---

(١) أي يقصد زيادة الألف واللام .

(٢) الظاهر أن معنى الحال لا يتم إلا بالمجموع . انظر حاشية عبادة على شرح شذور الذهب ٦٥/٢ .

(٣) سورة المنافقون من الآية ٨ (لنُخرجن) بضم النون وكسر الراء ، وهي قراءة الحسن وابن أبي عبلة ، مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٧ ، والكشاف ٤/ ١١١ ، والدر المصون ٣٢٣/٦ .

(٤) فتح الخالق ١/ ٣٨٩ .

(٥) انظر المقرب ١٥٦/١ ، والارتشاف ١٥٦٢/٣ وما بعدها ، والتذييل والتكميل ٢٦/٩ ، وما بعدها ، ومنهج السالك ٢٨٨/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٠ ، والمقاصد الشافية ٤٣٤/٣ ، وما بعدها ، والشواهد النحوية في شعر لبيد العامري ص٣٨- ٤١ .

(٦) الكتاب ١/ ٣٩٧- ٣٩٨ .

(٧) من الوافر وهو في ديوانه ص ١٠٨ برواية (فأوردها) والكتاب ١/ ٣٧٢ ، والمقتضب ٣٢٧/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٤ ، والمقاصد الشافية ٤٣٥/٣ ، والتصريح ٦١٦/٢.
اللغة : العراك : الازدحام . نغص الرجل إذا لم يتم مراده.

(٨) الكتاب ١/ ٣٩٧ .

(٩) انظر المقرب ١/ ١٥١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

التقدير في نحو : (أرسلها العراك): أرسلها تعترك، فالفعل المضمر هو الحال في الحقيقة [١].

وبعضهم[٢] قدرها أسماء مشتقة من الأفعال أي أرسلها معتركة العراك.

وتابع الأخفش المبرد إذ يقول في هذا باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً : " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دلّ على موضعه وصلح للموافقة ، فنصب لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا ، وذلك قولك : أرسلها العراك، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأنه في موضع: فعله مجتهدًا وأرسلها معتركة لأن المعنى : أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى أرسلها لتعترك "[٣].

ثالثها : ذهب يونس والبغداديون إلى جواز مجيء الحال معرفة قياساً على الخبر نحو : جاء زيد الراكب .

رابعها : ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الحال معرفًا بالألف واللام إذا كان فيها معنى الشرط ، وهي مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ، وعبد الله عندنا الغني فأما الفقير فلا ، إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، وعبد الله عندنا إذا استغنى فأما إذا افتقر فلا ...

فإن لم يكن في الحال معنى الشرط فلا يجوز أن تأتي معرفة في اللفظ ، فلا يقال: جاء زيد الراكب ؛ إذ ليس المعنى : جاء زيد إنْ ركب .

وأقرب هذه الأقوال هو ما ذكره سيبويه ومن تابعه في القول بأن (أل) زائدة لأن الحال واجبة التنكير ، وأما بقية الأقوال فلا تخلو من تكلف .

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة سيبويه ومن وافقه ، وقد اتضح هذا من قوله في : (ادخلوا الأول فالأول) " و(أل) فيهما زائدة ؛ لأن الحال ... " وقد استدل بهذه القراءة على صحة القاعدة النحوية في وقوع الحال معرفا بـ (أل) وتأويله بنكرة وجعل (أل) زائدة .

وتوجه هذه القراءة نحويًا أعني[٤] – بضم النون وكسر الراء في « لنخرجن الأعزّ منها الأذل » بنصب (الأذل) على الحال بجعل (أل) مزيدة على حدّ ادخلوا الأول فالأول.

وقد خرجها الزمخشري[٥] بالنصب على المصدر لا على الحال على حذف مضاف أي : إخراج الأذل ، أو خروج الأذل أو مثل الأذل .

وأجاز أبو البقاء العكبري[٦] نصب (الأذل) على المفعول به ، وناصبه حال محذوفة أي مشبهًا للأذل .

***

٥- وقوع (حاشا) اسما

أشار الخطيب الشربيني إلى وقوع (حاشا) اسمًا منتصبا انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل مستشهدًا بقراءة ابن مسعود (حاش الله)[٧] بالإضافة مثل سبحان الله ، حيث قال : " وقيل في (حاشا) في لغة : (حاش) وفي لغة أخرى : (حشا فاحفظهما) ظاهره : أن

(١) انظر الإيضاح ص ١٧٢ .
(٢) انظر تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٥٨ .
(٣) المقتضب ٣/ ٢٣٧ .
(٤) انظر الدر المصون ٦/ ٣٢٣ .
(٥) ينظر الكشاف ٤/ ١١١ .
(٦) التبيان ٢/ ١٢٢٤ .
(٧) كما سيأتي قريبًا .

هاتين اللغتين في (حاشا) التي يستثنى بها)[١].

وقد سمع الاستثناء بـ (حشى) في قوله :

حشى رهطِ النّبي ، فإنَّ منهُمْ

بحورًا ، لا تكدّرها الدِّلاءُ [٢].

ولم يسمع بـ (حاش) [٣] ، وكلامه في التسهيل[٤] ظاهر في أنها في (حاشا) التي للتنزيه ، وهي التي تليها المجرور باللام ، نحو : (حاشا لله) وقد قرئ باللغات الثلاث ، وأقلها :

(حشى) وهذه التي يليها المجرور باللام ليست حرفا[٥].

قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل هي إما فعل وهو مذهب المبرد [٦] ، وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل ، ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود : (حاش الله) بالإضافة مثل سبحان الله[٧]"[٨].

مما تقدم يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتحدث عن (حاشا) التنزيهية ، والنحويون مختلفون فيها على قولين [٩].

أحدهما : ذهب الكوفيون والمبرد في أحد قوليه إلى أنها فعل .

قال المبرد : "وما كان فعلا فـ (حاشا) و(خلا) وإن وافقا لفظ الحروف"[١٠].

وتابعهما في ذلك ابن جني ، حيث قال في قوله تعالى : (حاش لله) " في: (حاشا) ضمير ليوسف، ومعناه : حاشى يوسف من الفاحشة لله"[١١].

وقد استدل هؤلاء على فعليتها بما يأتي[١٢].

– ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن بعض العرب : " اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع" بنصب (الشيطان) .

– تصرفها تصرف الأفعال قالوا : حاشى يحاشي مثل نادى ينادي ، قال النابغة :

---

(١) انظر رصف المباني ص ١٧٩ ، والتذييل والتكميل ٨/ ٣٢٥ .

(٢) من الوافر لم أقف على قائله ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩ ، والتذييل والتكميل ٣٢٥/٨ ، والبحر المحيط ٤/ ١٧٥ ، واللسان [حاشا] .

(٣) أي في الاستثناء في التذييل ٣٢٦/٨ : " وفي كتاب أبي الفضل الصفار : " ويقال : حاشا وحشا، وحاش إلا أن حاش لا تستعمل في الاستثناء) .

(٤) ص ١٠٥– ١٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢.

(٥) سورة يوسف من الآية ٣١ ، قرأ أبو عمرو ونافع (حاشا لله) بألف ، وقرأ الباقون (حاش لله) بغير ألف . السبعة في القراءات ص ٣٤٨ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٣٥٩ .
نقل الفراء أن الإتمام لغة بعض العرب ، والحذف لغة أهل الحجاز ، قال ومن العرب من يقول: حشي زيدًا) ، أراد : حشي لزيد ، فقد نقل الفراء أن اللغات الثلاث مسموعة ، ولكن لغة أهل الحجاز مرجحة عندهم) البحر المحيط ٤/ ١٧٨ .

(٦) انظر المقتضب ٤/ ٣٩١ .

(٧) مختصر في شواذ القرآن ص ٦٨ والكشاف ٢/ ٣١٧، والدر المصون ٤/ ١٧٦ .

(٨) فتح الخالق ٢/ ٨٩١ .

(٩) انظر المرتجل ص١٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤– ٨٥ ، ورصف المباني ص١٧٩ ، والجنى الداني ص٥٥٩ ، والمنهاج في شرح الجمل للزجاجي ٢/ ٦٥ ، والمغني ١/ ٢٤٢ .

(١٠) المقتضب ٤/ ٣٩١ ، وقال المبرد أيضًا بحرفيتها في باب الاستثناء ، وعبارته : " وما كان حرفا سوى (إلا) فـ(حاشا) و(خلا)" المصدر السابق ٤/ ٣٩١ .

(١١) انظر توجيه اللمع ص ٢٢٥ ، والكافي في شرح الهادي ٢/ ٩٠٠ ، والمغني ١/ ٢٤٢ ، وينظر أيضًا : التبيان في إعراب القرآن ٧٣١/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣ .

(١٢) انظر توجيه اللمع ص٢٢٥ ، ورصف المباني ص١٧٨– ١٨٠ ، وجواهر الأدب ص٥٢٤ – ٥٢٧ والمغني ١/ ٢٤٢ .

ولا أرى فاعلاً في النّاس يشبهه

ولا أحاشي من الأقوام من أحد [١]

– نصب ما بعدها كقول الشاعر :

حاشا قريشًا فإن الله فضّلها

على البريّة بالإسلام والدّينِ [٢]

والآخر : أنّها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال : (حاشا لله) فكأنه قال تنزيها لله وإلى هذا ذهب الزجاج وغيره [٣].

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

– قراءة أبي السمال :

(حاشاً لله) بالتنوين [٤] مثل قولهم :

(رعيًا لزيد)؛ لأن القراءات بلام الجر في غير قراءة أبي السمال لا يجوز أن يكون ما قبلها من : (حاشا) أو (حاش) أو

(حشى) حرف جر ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، ولأنه متصرف فيهما بالحذف ، وأصل التصرف بالحذف أن لا يكون في الحروف [٥].

قراءة ابن مسعود : (حاشى الله) بالإضافة مثل سبحان الله ، ومعاذ الله[٦].

قال الزمخشري : " قولهم :

(حاشى لله) بمعنى براءةً لله من السوء"[٧].

والقول باسمية (حاشا) وانتصابها انتصاب المصدر الواقع بدلاً من فعله هو ما يؤيده المعنى ؛ لذا اختاره ابن مالك حيث قال : " والصحيح أنها اسم فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، فمن قال : (حاشا لله) فكأنه قال : تنزيها لله "[٨].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة من يقول باسمية (حاشا) وهو في ذلك تابع للزجاج والزمخشري وابن مالك .

وقد جاءت القراءة التي استشهد بها تقويةً للوجه الإعرابي بانتصاب (حاش الله) انتصاب المصادر.

ووجهت نحويا[٩] قراءة ابن مسعود : (حاش لله) على أنها : إما فعل وفاعله ضمير يوسف ، أي: حاشى يوسف أن يقارب ما رمته به – أي جانب المعصية لأجل الله ، وعلى هذا تكون اللام في (لله) للتعليل .

وإما اسم مصدر بدلاً من اللفظ بفعله كأنه قيل تنزيها لله وبراءة له كما ذكر من قبل .

***

---

(١) من البسيط وهو في ديوانه ص٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥ ، والتذييل والتكميل ٣٢٧/٨ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤١٢ .

الشاهد : (أحاشي) حيث جاء مضارعاً مما يدل على تصرفه .

(٢) من البسيط للفرزدق وهو في ديوانه ٢١٥/١ برواية :

إلا قريشا فإن الله فضلهم

على البرية بالإسلام والخير

وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٧ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤١٢ .

الشاهد : (حاشا قريشا) حيث جاء (قريشا) منصوبا بـ (حاشا) مما يدل على فعليتها .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٥ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ص٥٦٠ .

(٤) مختصر في شواذ القرآن ص ٦٨ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٣ ، والدر المصون ٤/ ١٧٧ .

(٥) انظر البحر المحيط ٣٠٣/٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣ .

(٦) تقدم تخريج القراءة

(٧) المفصل ص ١٣٤ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٨ .

(٩) انظر البحر المحيط ٥/ ٣٠٣– ٣٠٤ ، والدر المصون ٤/ ١٧٦ .

٦-تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور

أجاز الخطيب الشربيني تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور مستشهدًا بقراءة الحسن البصري بنصب (مطويات) في قوله تعالى : «والسموات مطويات بيمينه »[١] ، وذلك في معرض تعليقه على قول ابن مالك :

..... وَنَدَرْ

نَحْوُ : سعيد مستقِرًا في هَجْر

حيث قال : " (وندر) عند توسط الحال بين صاحبه وعامله إذا كان ظرفًا أو مجرورًا مخبرا به ، وإن أجازه الأخفش بكثرة[٢] ، (نحو : سعيد مستقرًا في هجر) فهذا أيضًا من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه ، وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له ، كما في نحو: زيد عندك قاعدًا ، وسعيد في هجر مستقرًا ... ومثله قوله تعالى في قراءة الحسن البصري : « والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه » [٣] بنصب (مطويات) ، والأصل – والله أعلم – : والسموات بيمينه مطويات ، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور ، ومنع بعضهم[٤] هذه الصورة كما منع تقديمها عليها بإجماع"[٥].

(١) سيأتي تخريج الآية والقراءة قريبا

(٢) انظر التذييل والتكميل ١١٧/٩ – ١١٨ ، منهج السالك ٢/ ٣٣١ ، تمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥ والأشموني ٢/ ٢٧١ ، والهمع ٢/ ٢٤٠ .

(٣) سورة الزمر من الآية ٦٧ ، و(مطوياتٍ) بالنصب هي قراءة عيسى بن عمرو والجحدري مختصر شواذ ابن خالويه ص١٣١ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٢٢ ، والدر المصون ٦/ ٢٤ .

(٤) انظر التذييل ١١٩/٩ والدر المصون ٢٣/٦– ٢٤ والتصريح ٢/ ٦٥٦ .

(٥) فتح الخالق ٢/ ٩١٨ .

مما تقدم يتبين لنا أن النحويين مختلفون في جواز تقديم الحال على عامله الجار والمجرور والظرف على فريقين[٦]:

أحدهما: ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى عدم جواز تقديم الحال على عامله الجار والمجرور.

قال سيبويه : " واعلم أنه لا يقال : قائمًا فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة : راكبا مرّ زيد و" راكبا مرّ الرجل " قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأن (فيها) بمنزلة " مرّ " ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن " فيها " وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل . فأجره كما أجرته العرب واستحسنت " [٧].

وحجتهم في ذلك : أن المجرور– في معناه الظرف– ليس من العوامل القوية فلم يقو أن يتصرف في معموله تصرفها ، وعمله في الحال ، إنما كان لشبه الحال بالظرف الذي يعمل فيه رائحة الفعل ، والعامل المعنوي لا يقوى على التصرف بتقديمه عليه ، كما قد يقوى الظرف ؛ لأن المشبه لا يقوى قوة ما شُبّه به [٨].

والآخر ذهب الفراء والأخفش إلى جواز ذلك .

قال الفراء في معرض تعليقه على قوله تعالى : «والسموات مطويات بيمينه» " ترفع (السموات) بـ (مطويات) إذا رفعت المطويات . ومن قال (مطويات) رفع السموات بالباء التي في يمينه ، كأنه قال : والسموات في

(٦) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٠ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٣ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٧ .

(٧) الكتاب ٢/ ١٢٤ .

(٨) المقاصد الشافية ٤٧٧/٣ ، وينظر أيضًا تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٣ .

يمينه ، وينصب المطويات على الحال أو على القطع ، والحال أجود " [١].

واستدلوا على ذلك بالسماع نثرًا وشعرًا .

فمن النثر قراءة نصب (مطويات) في قوله تعالى : « والسموات مطوياتٍ بيمينه »[٢].

وقول ابن عباس– رضي الله عنه– : (نزلت هذه الآية ورسول الله متوارياً بمكة) بنصب (متواريا) والعامل قوله : (بمكة) [٣].

وقول الشاعر :

رَهْطُ ابن كوزٍ مُحقَبي أدْرَاعِهِمْ

فيهم ورهط ربيعة بنِ حُذارِ [٤]

وقوله :

بنا عاد عوفٌ وهو بادي ذِلّةٍ

لديكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ ولاءً ولا نَصْرَا [٥]

وقول الآخر :

أبنو كُلَيْبٍ في الفخارِ كدارمٍ

أم هل أبوك مُدعْدِعًا كعِقالِ [٦].

وقوله :

ونحن منعْنا البحْرَ أن تشربوا به

وقد كان منكم ماؤه بمكانِ [٧]

وقال تأول البصريون ما استدل به الفراء والأخفش بأن السماع في ذلك نادر ومحتمل للتأويل[٨].

وما ذهب إليه الفراء والأخفش هو الصواب لثبوت السماع بذلك نثرًا ونظما كما ورد ،ولجواز ما في العامل الظرفي ما ليس في غيره وهو اختيار ابن مالك حيث قال: " وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقا والصحيح جوازه محكومًا بضعفه ، ولا يجري مجرى

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٤٢٥ .

(٢) أجاز ابن عصفور نصب (مطويات) بفعل مضمر انظر شرح الجمل ٣٣٦/١ .

(٣) صحيح البخاري – كتاب التوحيد ١٥٣/٩ برواية : (ورسول الله مختف بمكة) .

(٤) من الكامل قاله النابغة وهو في ديوانه ص ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٦ ، والتذييل والتكميل ١١٨/٩ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٨٧ .

اللغة : رهط الرجل : قومه . محقبي أدراعهم : جاعلين أدراعهم في حقائبهم .

الشاهد : (محقبي أدراعهم) : حيث وقعت حالاً من الضمير المستكن من (فيهم) .

(٥) من الطويل لم أقف على قائله ، وهو في شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٠ والتذييل والتكميل ١١٨/٩ ، ومنهج السالك ٢/ ٣٣٠ ، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٣ .

المعنى : لما التجأ لنا عوف وهو يظهر ذلة وجد عندنا النصرة والعون .

الشاهد : (وهو بادي ذلة لديكم) حيث تقدم الحال على صاحبها وهو الضمير المستكين في (لديكم) الذي هو خبر (هو) .

(٦) من الكامل قاله الفرزدق وهو في ديوانه ١٦٢/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٠ والتذييل والتكميل ١١٨/٩ ومنهج السالك ٣٣٠/٢ وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٣ .

اللغة : بنو كليب : قبيلة جرير ، دارم وعقال من أجداد الفرزدق . المدعوع : الذي يسير أمام الغنم والماعز ليصوت لهم ليتبعوه .

الشاهد : (مدعدعا) حيث جاءت حالاً متقدمة على عاملها الظرف ك (عقال) .

(٧) من الطويل قاله ابن مقبل العجلاني ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٦ وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٠ ، والتذييل والتكميل ١١٨/٩ ، وتمهيد القواعد ٢٣٠٤/٥ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٣٨ .

المعنى : منعنا شربكم من ماء البحر الذي كان له شأن.

الشاهد : (وقد كان منكم) حيث وقعت :

(وقد كان) حالاً من الضمير في (منكم) .

(٨) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٤٧٤ ، وينظر أيضًا الدر المصون ٦/ ٢٣– ٢٤ والتصريح ٦٥٦/٢ – ٦٥٧ .

العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية باتفاق ، لأن في العامل الظرفي ما ليس في غيره ، من كون الفعل الذي ضمن معناه في حكم المنطوق به ، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره ، فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه ، فكان للعامل الظرفي بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه .. "[١].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة الفراء والأخفش في إجازة تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ، وذلك لتوسطها بين المبتدأ والخبر وهو الصحيح لوجود السماع بذلك .

وقد جاءت قراءة الحسن بنصب (مطويات) إثباتًا لصحة القاعدة النحوية التي تجيز تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور ، وذلك لتوسطها بين المبتدأ والخبر .

وتوجه قراءة عيسى بن عمر – نحويا– بنصب (مطويات) في قوله تعالى: «والسموات مطويات بيمينه » كما ذكرنا – على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور ، وهي (مطويات) وصاحبها الضمير المستتر في (بيمينه) وقد توسطت الحال بين المبتدأ المخبر عنه وهو (السموات) والمخبر به وهو (بيمينه) ؛ إذ الأصل والسموات بيمينه مطويات [٢].

٧- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

أشار الخطيب الشربيني إلى أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه التأنيث مستشهدًا على ذلك بقراءة الحسن البصري : (تلتقطهُ بعضُ السيّارة)، وذلك بتعليقه على قول ابن مالك :

وربما أكسب ثانٍ أولاً
تأنيثًا إن كان لحذفٍ موهلا

حيث قال : " (لحذف موهلا) أي : أهلا ، أي : إذا كان المضاف صالحًا للحذف ، والاستغناء عنه بالثاني ، فمن الأول قولهم : قطعت بعضُ أصابعه، و(بعض) نائب فاعل (قطعت) وأنث الفعل المسند إليه ، لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وهي الأصابع ، لصحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه ، فيقال : قطعت أصابعه تعبيرًا عن الجزء بالكل مجازًا .

وقراءة الحسن البصري : (تلتقطه بعضُ السيَّارةِ) بتأنيث (تلتقطه) [٣]، وقول الأغلب العجلي ، وهو من المعمرين :

طول الليالي أسرعتْ في نقضي
نقضْنَ كلّي ونقضْن بعضي[٤]

فأنث (أسرعت) مع أنه خبر عن مذكر وهو (طول) إلا أنه اكتسب التأنيث من الليالي ، و(نقضي) و(نقض) في الموضعين بقاف وضاد معجمة"[٥].

مما تقدم يتبين لنا أن المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه بشرط صلاحية المضاف للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وكون الأول

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ .
(٢) انظر البحر المحيط ٧/ ٤٢٢ ، والدر المصون ٦/ ٢٣- ٢٤ والتصريح ٢/ ٦٥٥ .
(٣) سورة يوسف من الآية ١٠ ، وقراءة الحسن البصري في مختصر في شواذ القرآن ص٦٧ ، وجواهر القرآن للأصفهاني الباقولي ٣/ ١٣٨٥ ، وفي البحر المحيط ٥/ ٢٨٥ ، قرأها الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء .
(٤) من الرجز ونسب للعجاج في الكتاب ٥٣/١ ، ولم يوجد في ديوانه ، والمقتضب ١٩٩/٤- ٢٠٠ ، والأصول ٤٨٠/٣ ، والتصريح ٣/ ١٢٧ .
(٥) فتح الخالق ٢/ ١٠٣٩ – ١٠٤٠ .

بعضا أو كبعض[١].

قال سيبويه : " وربما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنما أنث البعض ، لأنه أضافه إلى مؤنث ، وهو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن"[٢].

وقد أوضح السيرافي مراد سيبويه ومقصود عبارته فقال : " اعلم أن المذكّر الذي يضاف إلى المؤنث على وجهين :

أحدهما: تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضفته إليها لو أسقطته هو .

والآخر : لا تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها .

فأما ما يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث ، فقولك : أضرّت بي مرّ السنين " و" آذنتني هبوب الرياح " و" ذهبتْ بعضُ أصابعي " و" اجتمعت أهل اليمامة " وذلك أنك لو أسقطت المذكّر فقلت : أضرّت بي السنون ، وآذنتني الرياح ، وذهبتْ أصابعي ، واجتمعت اليمامة ، وأنت تريد ذلك المعنى لجاز .

وأما ما لا تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث . فقولك : ذهب عبدُ أمك. ولو قلت : ذهبت عبد أمك لم يجز ، لأنك لو قلت : ذهبت أمك لم يكن معناه معنى قولك : ذهب عبد أمك ، كما كان معنى : اجتمعت اليمامة ، كمعنى اجتمع أهل اليمامة "[٣].

وقد جاء اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث في كلام العرب نثرًا وشعرًا .

فمن النثر :

- قراءة الحسن : (تلتقطه بعض السيارة) .
- وقراءة ابن عمرو وابن سيرين وأبي العالية: (يوم تأتي بعض آيات ربك) بالتاء [٤].

وقراءة ابن سيرين وابن عمر :

(لا تنفع نفسا إيمانها) [٥] إذ الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر ، فأنث الإيمان ، إذ هو من النفس وبها[٦].

قال الزمخشري : " وقرأ ابن سيرين : (لا تنفع) بالتاء لكون الإيمان مضافًا إلى ضمير المؤنث الذي هو بعضه كقولك : " ذهبت بعض أصابعه"[٧].

وأما ما جاء من الشعر فمنه قوله :

لما أتى خبرُ الزبير تواضعتْ

سورُ المدينة والجبال الخشعُ [٨].

وقول الآخر :

وتشرقُ بالقول الذي قد أذَعْتَه

كما شرقتْ صدرُ القناة من الدمِ [١]

---

(١) انظر المحتسب ١/ ٢٣٦- ٢٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٩٥ .

(٢) الكتاب ١/ ٥١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٩٤- ٣٩٥ .

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٥٨ ، والقراءة تنظر في مختصر في شواذ القرآن صـ٢٧ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٩ .

(٥) سورة الأنعام من الآية ١٥٨ والقراءة في البحر ٢٥٩/٤ ، وفي المحتسب ٢٣٦/١ أن القراءة بالتاء هي قراءة أبي العالية .

(٦) انظر البحر المحيط ٢٥٩/٤ ، والدر المصون ٢٢٣/٣ – ٢٢٤ .

(٧) الكشاف ٢/ ٦٤ .

(٨) من الكامل قاله جرير ، وهو في ديوانه ص٢٧٠ ، والكتاب ١/ ٥٢ ، والمقتضب ١٩٧/٤، والتذييل والتكميل ٥٨/١٢ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٩٥ .
الشاهد : (تواضعت سور المدينة) حيث أنث الفعل (تواضعت) مع أن فاعله (سور) مذكر، وذلك لأنه اكتسب التأنيث من (المدينة) .

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يدلل على جواز اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه بقراءة الحسن ، ودعمها بشاهد شعري ، وذلك إثباتا للقاعدة النحوية وتقوية لها.

وتوجه قراءة الحسن : (تلتقطه بعض السيارة) بتاء التأنيث– كما ذكرنا– أن التأنيث على المعنى لأن بعض السيارة سيارة [٢].

***

٨– إعراب (قبل) و(بعد)

أشار الخطيب الشربيني إلى إعراب (قبل) و(بعد) في قراءة الخفض من غير تنوين في قوله تعالى : « لله الأمرُ من قبلِ ومن بعد »[٣] وذلك بتعليقه على قول ابن مالك :

قبْلُ كغيرِ .....

.....

حيث قال : " (قبل كغير) في جميع ما تقدم فيجب إعرابها نصبا على الظرفية، أو خفضا بـ (من) فقط في ثلاث صور :

الأولى : أن يصرح بالمضاف إليه ...

والصورة الثانية : أن يحذف المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه ، فيبقى الإعراب وترك التنوين على حالها ، كما لو ذكر المضاف إليه كقولك :

ومن قبلِ نادى كلُّ مولى قرابة

فما عطفتْ مولى عليه العواطف[٤]

بخفض (قبل) بالتنوين على نية لفظ المضاف إليه أي : ومن قبل ذلك ، فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثانياً ، وقرئ في الشواذ : (لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ) [٥]بالخفض من غير تنوين أي : من قبل الغلب ومن بعده ، وهي قراءة الجحدري والعقيلي ... "[٦].

حاصل ما ذكره الخطيب الشربيني يتبين أن :

(قبل) و(بعد) من الظروف التي يتجاذبها الزمان والمكان فمثال استعمالها للمكان : الجبل قبل الوادي ، والوادي بعد الجبل ، ومثال استعمالهما للزمان : جئت قبل الظهر وبعد العصر ، أي : جئت وقتا قبل الوقت الذي جئت فيه ، وجئت وقتا بعد الوقت الذي جاء فيه زيد[٧].

وأما الصورة الثانية التي ذكر إعرابها مدللاً عليها بقراءة الجحدري والعقيلي وبيت الشعر وهي أن يحذف المضاف إليه وينوي ثبوته لفظًا ، فحينئذٍ يكون المضاف في حكم ما هو مضاف لفظًا ، وكأنه في التقدير لم يقطع عن الإضافة ويترك بإعرابه وهيئته التي يستحقها [٨].

وهذا يعني كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل) و(بعد)[٩].

---

(١) من الطويل قاله الأعشى وهو في ديوانه ص١٨٣ ، والكتاب ١/ ٥٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/٢ .
الشاهد : (شرقت صدر القناة) والكلام فيه كسابقه .
(٢) انظر الكشاف ٢/ ٣٠٥ .
(٣) سيأتي تخريج الآية والقراءة قريبًا .
(٤) من الطويل ، قاله النابغة الذبياني وهو في ديوانه ص ٢١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠٠ والتذييل والتكميل ٧٤/١٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٤ .
(٥) سورة الروم من الآية ٤ وقراءة الجحدري والعقيلي في البحر المحيط ٧/ ١٥٨ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤ ، والتصريح ٣/ ١٩٣ .
(٦) فتح الخالق ٢/ ١٠٨٢– ١٠٨٣ .
(٧) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٠ .
(٨) انظر تمهيد القواعد ٧/ ٣٢١٩ .
(٩) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠ .

وقد جاء استشهاد الخطيب الشربيني بقراءة الجحدري والعقيلي دليلاً على صحة القاعدة النحوية ، وكذا الشاهد الشعري الذي ذكره .

وتوجه هذه القراءة نحويا : على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده .

قال ابن هشام : " وقرأ الجحدري والعقيلي : (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالخفض من غير تنوين ، أي : من قبل الغلب ومن بعده ، فحذف المضاف إليه ، وقدّر وجوده ثانياً " (١).

والآية فيها قراءة شاذة أخرى، فقد قرأ أبو السمال والجحدري والعقيلي(٢) (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ) بالجر والتنوين ، أي: بحذف المضاف إليه ولا ينوي لفظه ولا معناه ، وذلك لقصد الإبهام ، أو لعدم دليل على المضاف إليه(٣)، ومن ذلك قول الشاعر :

فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلا
أكاد أغص بالماء الحميمِ (٤)

***

٩- حذف همزة (خير) و(شر)

أشار الخطيب الشربيني إلى حذف همزة (خير) و(شر) في التفضيل مستشهدًا على ذلك بقراءة أبي قلابة حيث قال : " وأما (خير) و(شر) في التفضيل فأصلهما : أخير ، وأشرّ ، فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة : (مِنِ الكذابُ الأشَرّ) (٥) بفتح الشين ، وتشديد الراء، وقول الشاعر:

بلال خير الناس وابن الأخير(٦).

واختلف في سبب حذف الهمزة منهما ، فقيل : لكثرة الاستعمال ، وقال الأخفش(٧) : لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة ، وكونهما لا فعل لهما ، أمّا قوله :

وحبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعا(٨)
فضرورة " (٩).

مما تقدم يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتحدث عن حذف همزة (خير) و(شر) . وقيل الحديث عن ذلك لابد من الإشارة إلى أن أفعل التفضيل لا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة ، غير مبني للمفعول ولا معبر

---

(١) شرح قطر الندى ص ٢٧
(٢) انظر القراءة في البحر المحيط ٧/ ١٥٨ والتوجيهات النحوية والصرفية لقراءة الجحدري ص١٦٢ .
(٣) انظر التذييل والتكميل ١٢/ ٧٤ .
(٤) من الوافر قاله النابغة الذبياني وهو برواية : (بالماء الفرات) في ديوانه ص ٢١١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٨ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٠١ ، والتذييل والتكميل ١٢/ ٧٤ .
الشاهد : (قبلا) حيث جاء معربًا لقطعه عن الإضافة وعدم نيته لفظا ومعنى .

(٥) سورة القمر من الآية ٢٦ والقراءة في مختصر في شواذ القرآن ص١٤٨ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٦ ، وقرأها أيضًا : أبو حيوة وعطية بن قيس . انظر بصائر ذوي التمييز ٣/ ٣٠٣ .
(٦) من مشطور الرجز ، نسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه ، وهو في المحتسب ٢/ ٢٩٩ ، وحواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص ص٦٤ ، والتذييل والتكميل ٢٥٣/١٠ .
الشاهد : (ابن الأخير) حيث أثبتت الهمزة في (خير) مراعاةً لأصلها .
(٧) لم أقف عليه في معاني القرآن وهو في التصريح ٣/ ٤٣٣ .
(٨) عجز بيت من البسيط للأحوص ، وصدره :
وزادني كلفًا في الحبّ أن مَنعتْ
وهو في ديوانه ص١٥٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٣ ، ومنهج السالك ١١٥/٤ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢ .
الشاهد : (وحبّ) حيث حذفت الهمزة للضرورة إذ يريد : وأحب شيء .
(٩) فتح الخالق ٢/ ١٢٣٤ – ١٢٣٥ .

عن فاعله بأفعل فعلاء[١].

فإذا تخلف شرط من الشروط السابقة ؛ فإنه يؤتى بـ (أشد) ونحوه بدلاً من بناء أفعل من تلك الكلمة ، ثم يؤتى بالكلمة ذات المانع ، إن كانت اسمًا، أو بمصدرها إن كانت فعلاً فيقال مثلا : هو أكثر مالاً أو ثياباً وما أشبه ذلك "[٢].

وعليه فلا يبنى من غير فعل ، فلا يقال : هو أثوبُ من زيد ، تريد أكثر ثياباً ، ولا أمْوَلُ منه ولا ما أشبه ذلك [٣].

أما زيادة الهمزة في (خير) و(شر) على اعتبار أصلهما وأنها حذفت لكثرة الاستعمال ، فهو ما نص عليه النحويون ؛ لذا عدّوا المجيء بهما على الأصل مرفوضا بدليل قولهم : الخوري والشرّي في التأنيث .

قال ابن جني : " الأشرّ– بتشديد الراء هو الأصل المرفوض ؛ لأن أصل قولهم : هذا خير منه ، وهذا شر منه . هذا أخير منه وأشر منه ، فكثر استعمال هاتين الكلمتين ، فحذفت الهمزة منهما ، ويدل على ذلك قولهم : الخوري والشُرّي تأنيث الأخير والأشرّ ... "[٤].

وتسقط همزة (خير) و(شر) في التفضيل وتسقط في التعجب ، فيقال : فلان خير الناس وفلان شر الناس ، ولا يقال أخير الناس ، ولا أشر الناس ، ويقال في التعجب : أخير بزيد ، وأشرر به ، وما أخيره وما أشره [٥].

والإتمام في (خير) و(شر) – كما ذكرنا من الأصل المرفوض ولا يتكلم به إلا في الشعر أو نادر الكلام أو قليله .

(١) انظر همع الهوامع ٣/ ٢٧٧ .
(٢) شرح الشاطبي على الألفية ٤/ ٥٧٥ .
(٣) المصدر السابق ٤/ ٥٧٢ .
(٤) المحتسب ٢/ ٢٩٩ ، وينظر أيضًا شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٢– ٥٣ وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٥٩ .
(٥) انظر إصلاح المنطق ص ٣٠٧ ، ودرة الغواص ص ٦٣ .

قال أبو حاتم : " لا تكاد العرب تتكلم بالأخير والأشرّ إلا في ضرورة الشعر "[٦].

على حين جعل أبو حيان وغيره الإتمام قليلا .

قال أبو حيان : " وإتمام خير وشر في أفعل التفضيل قليل [٧] " .

أما الجوهري فقد عدَّ ذلك لغة رديئة ، حيث قال: " ولا يقال : أشرّ الناس إلا في لغة رديئة . ومنه قول امرأة من العرب : " أعيذك بالله من نفس حرّي وعين شُرَّي أي خبيثة ، من الشر ، أخرجته على فعلي ، مثل أصغر وصغرى "[٨].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني قد استشهد على حذف همزة (خير) و(شر) بقراءة أبي قلابة وقواها بشاهد شعري لصحة ما يذهب إليه ؛ حيث إنها جاءت لغة لبعض العرب ، فقد جاء في المصباح المنير : " هذا أخير من هذا بالألف في لغة بني عامر ، وكذلك أشرّ منه وسائر العرب تسقط الألف منهما "[٩].

وقد وجهت قراءة أبي قلابة في حذف همزة (خير وشر) على جعلهما أفعل تفضيل وهو شاذ ؛ لأن الهمزة تحذف منهما في أفعل التفضيل ، فتقول : زيد خيرٌ من عمروٍ ، وشرٌ من بكرٍ ، ولا يقال أَخْيَر ولا أَشَرّ إلا في ندرة [١٠].

* * *

(٦) البحر المحيط ٨/ ١٧٩ .
(٧) المصدر السابق ، وروح المعاني ٨٩/١٤ .
(٨) الصحاح [شرر] .
(٩) المصباح المنير [الخير] .
(١٠) انظر الدر المصون ٦/ ٢٢٩ .

ثانياً : المسائل المتعلقة بالأفعال وهـــي :

١ – حكم تأنيث الفعل مع الفاصل بـ (إلا)

أجاز الخطيب الشربيني تأنيث الفعل للفصل بين الفعل والفاعل بـ(إلا) مستشهدًا بقراءة مالك ابن دينار والحسن في قوله تعالى : «فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم»[١] وذلك في معرض تعليقه على كلام ابن مالك :

والحذفُ مع فصْلٍ بإلاّ فضّلا ∴ كما زكا إلا فتاةُ ابنِ العلا

حيث قال : " (والحذف) للتاء من فعل مسندٍ إلى ظاهر مؤنث حقيقي (مع فصل) بين الفعل والفاعل (إلاّ فضلاً) على الإثبات (كما زكا إلا فتاة ابن العلا) ، إذ الفعل مسند في المعنى إلى مذكر تقديره : ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا[٢] ، ولذا قال الأخفش[٣] : إن التأنيث خاص بالشعر وأوجب التذكير في الكلام ، وأنشد على التأنيث في الشعر :

ما برئت من ريبةٍ وذمٍّ
في حرْبنا إلا بناتُ العمِّ [٤]

فـ (بنات العمّ) فاعل (برئت) ، وأنثه مع وجود الفصل بـ (إلا) ولكن الصحيح جوازه في النثر على قلة كما هو ظاهر كلام المصنف[٥] ، وقرأ مالك ابن دينار والحسن : «فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم» على النيابة عن الفاعل وهي قراءة شاذة[٦] "[٧].

مما تقدم يتبين لنا خلاف النحويين في تأنيث الفعل مع الفصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ (إلا) ، والنحويون مختلفون – كما ذكر الخطيب الشربيني– في ذلك على قولين [٨] :

أحدهما : ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز ذلك إلا في ضرورة الشعر نصّ على ذلك الأخفش –كما سبق– وابن عصفور وغيرهما .

قال ابن عصفور : " إذا أسند الفعل إلى مؤنث ، فإن فصل بينهما بـ(إلا) لم تلحقه علامة تأنيث نحو قولك : (ما قام إلا هند) ولا يقال : (ما قامت) إلا في ضرورة .."[٩].

وقد اعتل هؤلاء بأن الذي أوجب التنكير في الكلام نحو : (ما قام إلا هند) أن ما بعد (إلا) ليس هو الفاعل في الحقيقة ، وإنما بدل فاعل مقدر قبل (إلا) وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مذكر ، ولذلك ذكّر الفعل، والتقدير : ما قام أحد إلا هند [١٠].

ومن شواهدهم لمجيء ذلك في ضرورة الشعر قولـه :

---

(١) سيأتي تخريج الآية وتوثيقها قريبا .
(٢) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٥ .
(٣) انظر تمهيد القواعد ٤/ ١٥٩٥ ، والتصريح ٢/٢٧٨ .
(٤) من الرجز لم أقف على قائله ، وهو في التذييل والتكميل ٦/١٩٩ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٩١، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٧٦ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٣٤ .
(٥) في بيت الألفية السابق .
(٦) سورة الأحقاف من الآية ٢٥ ، في مختصر شواذ ابن خالويه ، ص١٤٠ ، والكشاف ٣/٥٢٤ هي قراءة الحسن ، وفي المحتسب ٢/٢٦٥ ، قراءة الجحدري والحسن وأبي رجاء وقتادة ، وعمر بن ميمون والسلمي ومالك بن دينار والأعمش وابن أبي إسحاق .
(٧) فتح الخالق ٢/ ٦٩٨ – ٦٩٩ .
(٨) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٥ ، والتذييل ٦/ ١٩٩ ، والمقاصد الشافية ٢/٥٧٥ واعتراضات ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص١٠٨ ، وما بعدها والتوجيهات النحوية والصرفية لقراءة الجحدري ص٢٠٠ وما بعدها .
(٩) المقرب ١/ ٣٠٢ .
(١٠) انظر التصريح ٢/ ٢٧٨ .

طوى النّحز والأجراز ما في غروضها
فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ [١]

وقوله :

كأنها جملٌ وهْمٌ وما بقيت
إلا النخيزة والألواح والعَصَبُ[٢]

وقول الراجز :

ما برئت من ريبةٍ وذمٌ
في حربنا إلا بنات العمِّ [٣]

والآخر : ذهب فريق من النحويين إلى جواز تأنيث الفعل مع الفصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ (إلا) في الشعر والنثر بقلة .

قال الفراء : " وقرأ الحسن : «فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم » وفيه قبح في العربية ؛ لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل (إلا) ذكّروه فقالوا: لم يقم إلا جاريتك ، وما قام إلا جاريتك ...

ألا ترى أنك تقول : إن قام أحد منهنّ فاضربه ولا تقل : إن قامت إلا مستكرها وهو على ذلك جائز "[٤].

(١) من الطويل قاله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٢/ ١٢٩٦ ، والمحتسب ٢٠٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٧ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٩٩ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٧٥ .

اللغة : النحز : داء للإبل : الأجراز : جمع جرز وهي الأرض التي لا تنبت شيئًا . الغروض جمع غرض وهو المكان الذي يشد عليه الحزام بالنسبة للرجل ، الجراشع : جمع جرشع وهو المنتفخ الجنبين .

الشاهد : (فما بقيت إلا الضلوع) حيث جاء الفعل مؤنثًا بالتاء مع وجود الفصل بـ (إلا) وهو ضرورة .

(٢) من البسيط قاله ذو الرمة وهو في ديوانه ٤٣/١ ، والدر المصون ١٤٢/٦ ، والمقاصد الشافية ٥٧٥/٢ ، واللسان [وهم] .

اللغة : جمل وهم : ضخم . النخيزة : الطبيعة . ألواحها: عظامها .

الشاهد : (وما بقيت إلا النحيزة) والكلام فيه كسابقه .

(٣) تقدم هذا الرجز والكلام عليه .

(٤) معاني القرآن ٣/ ٥٥ .

وتابعه في ذلك كثير من النحويين كابن يعيش وابن مالك وابن أبي الربيع وابن هشام وناظر الجيش [٥].

وما ذهب إليه هؤلاء هو الصحيح ، لثبوت ذلك في القراءات القرآنية من ذلك :

قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم بنصب : (فتنتهم) في قوله تعالى : «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين »[٦].

وبناءً على هذه القراءة يكون اسم كان (أن قالوا) وفي هذه القراءة تأنيث أي: مقالتهم [٧].

قراءة أبي جعفر ومعاذ بن الحارث برفع : (صيحة) في قوله تعالى : «إن كان إلا صيحة واحدة »[٨] على أن (كان) تامة بمعنى وقعت أو حدثت.

قال ابن عطية : " والوجه فيها أنها ليست (كان) التي تطلب الاسم والخبر ، وإنما التقدير : ما وقعت أو حدثت إلا صيحة واحدة " [٩].

– قراءة مالك بن دينار والحسن بضم التاء من (تُرى) ورفع : (مساكنهم).

لذا عاب ناظر الجيش على من ادعى عدم جواز ثبوت التاء مع الفصل بـ(إلا) إلا في الشعر وعدم جوازه في النثر ،

(٥) انظر شرح المفصل ٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ١١٥/٢ ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٢٦٧ ، وشرح شذور الذهب ص٢٢٦ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٩٥ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية ٢٣ ، وهذه القراءة سبعية ، انظر مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني للكرماني ص١٥٨، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، ص١٧٦ ، وينظر أيضًا : والمحرر الوجيز ٢٢٧/٢ .

(٧) انظر المحرر الوجيز ٢/ ٢٢٧ .

(٨) سورة يس ، من الآية ٢٩ ، وتنظر هذه القراءة في المحرر الوجيز ٤/ ٤٥٢ .

(٩) المحرر الوجيز ٤/ ٤٥٢ ، وينظر أيضًا الدر المصون ٥/ ٤٨٠ .

حيث قال : " كيف نسلم القول لمن يدعي أن ذلك إنما يجوز في الشعر ، وقد ثبت في القرآن العزيز "[١].

وما ذهب إليه هؤلاء هو اختيار ابن مالك حيث قال : " وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـ (إلا) إلا في الشعر ...والصحيح جوازها في غير الشعر ... "[٢].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة أصحاب الرأي الثاني ومنهم ابن مالك في جواز إثبات التاء مع الفصل بـ (إلا) وقد اتضح هذا من خلال قوله : " ولكن الصحيح جوازه في النثر على قلة ... " .

ويتضح أيضًا أن الخطيب الشربيني يأتي بهذه القراءة الشاذة ويقوي بها شاهدًا شعريًا تثبيتًا للقاعدة النحوية .

وتوجه – نحويا – قراءة مالك بن دينار والحسن : « فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم » كما ذكر على جواز تأنيث الفعل مع الفاصل بـ (إلا) .

***

٢- رفع المضارع الواقع جوابا للشرط المضارع

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز رفع الجزاء إذا كان مضارعًا والشرط مضارعًا مستشهدًا بقراءة طلحة بن سليمان بالرفع في قوله تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت » وذلك في تعليقه على قول ابن مالك : .....

ورفعه بعد مضارع وهن

وقوله:(ورفعه بعد مضارع وهن) معنا : ضعف كقوله :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا اقرعُ

إنّكَ إن يصرعْ أخوك تُصْرَعُ [٣]

وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ : «أينما تكونوا يدرككم الموتُ» برفع (يدرككم) [٤].

ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط ، فكان القياس عملها في الجواب[٥] "[٦].

من المعلوم أنه إذا كان الشرط مضارعًا غير منفي بـ (لم) والجزاء مضارعًا فإنه لا يجوز فيه الرفع إلا نادرا ، هو ما أشار إليه ابن مالك بقوله : (ورفعه بعد مضارع وهن) .

لذا اختلف النحويون في تخريج الرفع في قول الراجز :

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ

إنّك إن يصرعْ أخوك تصرعُ

فقد ذهب سيبويه إلى أن المرفوع على نية التقديم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، إذ يقول في تقدير الرفع في البيت المذكور:

" أي : إنك تصرع إن يصرع أخوك[٧] " .

وذهب المبرد[٨] والكوفيون[٩] إلى أن المرفوع هو الجواب على تقدير الفاء ، والمرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم .

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٥٩٥ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٤ .
(٣) من الرجز نسب لجرير بن عبد الله البجلي ولم أجده في ديوانه ، وقيل لغيره وهو في الكتاب ٦٧/٣ ، والمقتضب ٧٢/٢ والأصول ١٩٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٥/١ .
الشاهد : (تصرع) حيث جاء مرفوعًا والشرط مضارع .
(٤) سورة النساء من الآية ٧٨ ، والقراءة في مختصر شواذ ابن خالويه ص٣٣ ، والمحتسب ١٩٣/١ والدر المصون ٣٩٧/٢ .
(٥) هذا التعليل مذكور بنصه في التصريح ٤/ ٣٨٠ .
(٦) فتح الخالق ٣/ ١٦٤٩ –١٦٥٠ .
(٧) الكتاب ٣/ ٦٧ .
(٨) انظر المقتضب ٢/ ٦٩– ٧٠ .
(٩) انظر تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٥٠ وشرح الأشموني ٤/ ٢٦ .

قال المبرد : في تعقيبه على البيت المذكور : " أراد سيبويه : إنك تصرعُ إن يصرع أخوك ، وهو عندي على قوله : إن يصرع أخوك فأنت تصرعُ يا فتى"(١).

وما ذهب إليه سيبويه والمبرد في تخريجهما لذلك ضعيف ، إذ إن القول بالتقديم والتأخير يحتاج إلى جواب ودعوى الحذف وجعل المذكور دليله خلاف الأصل ، وإضمار الفاء مع غير القول فيما لا يصلح لمباشرة الأداة مختص بالضرورة(٢).

وبهذا يتبين لنا أن ما استدل به الخطيب الشربيني بقراءة رفع (يدرككم) بجواز مجيء جواب الشرط مرفوعًا إن كان فعل الشرط مضارعًا هو الصحيح إذ جاءت القراءة إثباتًا للقاعدة النحوية ودعماً للشاهد الشعري .

وقد وجهت قراءة رفع (يدرككم) نحويا فقد خرجها ابن جني على حذف فاء الجواب أي فيدرككم (٣).

وخرجها الزمخشري(٤) على أن (أينما تكونوا في معنى أينما كنتم) وعليه متى كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ فإنه يجوز فيه وجهان الجزم على الجواب والرفع.

٣- نصب المضارع الواقع بين الشرط والجواب إذا اقترن بـ (ثم)

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز نصب المضارع ورفعه إذا وقع بين الشرط والجزاء واقترن بـ (ثم) حيث قال : " إن وقع بعد (ثم) لم ينصب ، وأجازه الكوفيون ومنه قراءة : الحسن : (ومن يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت) بنصب (يدركه)(٥).

وقد قرئ بالرفع ، وهي قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي(٦)"(٧).

وأقول : إن المضارع الواقع بين الشرط والجواب قد يكون مقرونا بالواو أو الفاء ، أو ثمّ .

فإن كان مقرونا بالواو أو الفاء جاز فيه وجهان(٨).

أحدهما : الجزم بالعطف على فعل الشرط . من ذلك قوله تعالى : « إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين »(٩).

والآخر : النصب بإضمار (أن) وجوبًا عند البصريين كما في قول الشاعر:

ومن لا يُقَدِّمْ رِجْلَه مطمئنةً
فيثبِتَها في مستوى الأرض يَزْلَقِ(١٠)

بنصب (يثبت) لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي ، وجواب النفي النصب في مجازاة وغيرها(١).

---

(١) الكامل ص ٣٤/٢ .
(٢) انظر التصريح ٤/ ٣٨١ .
(٣) ينظر المحتسب ١٩٣/١ .
(٤) ينظر الكشاف ١/ ٥٤٥ ، وينظر أيضًا البحر المحيط ٣/ ٣١١ .
(٥) سورة النساء من الآية ١٠٠ ، وقرأها بالنصب أيضًا الجراح . انظر المحتسب ١/ ١٩٥ ، والبحر المحيط ٣٥١/٣ .
(٦) تنظر القراءة في المحتسب ١/ ١٩٥ ، والدر المصون ٢/ ٤٢٠ .
(٧) فتح الخالق ٣/ ١٦٥٨ .
(٨) انظر المقاصد الشافية ٦/ ١٥٧- ١٥٨ والتصريح ٤/ ٣٩١ .
(٩) سورة يوسف ، الآية ٩٠ .
(١٠) من الطويل قاله زهير بن أبي سلمى (شرح) صنعة الأعلم الشنتمري ص٢٦٠ ، وهو في ديوانه ص ٧١ ، والكتاب ٣/ ٨٩ ، والمقتضب ٢٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٥ ، والمقاصد الشافية ٦/ ١٠٣- ١٥٨ .

وغيرها[١].

وجاز نصب الفعل الواقع بعد الواو والفاء إثر فعل الشرط ، لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فكان قريبا من الاستفهام [٢].

وإلى الوجهين السابقين أشار ابن مالك بقوله :

وجزم أو نصب لفعل إثر (فا)
أو واو إن بالجملتين اكتنفا

أما إذا كان الفعل مقترنا بـ (ثم) ففيه خلاف بين النحويين على قولين :

أحدهما : ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز نصبه قال سيبويه : " ثم لا ينصب بها كما لا ينصب بالواو والفاء ، ولم يجعلوها مما يضمر بعده (أن)..

ولا يحسن معها الابتداء ؛ لأن ما قبله لم ينقطع ، وكذلك الفاء والواو وأو ، إذا لم ترد بهن النصب "[٣].

والآخر : ذهب الكوفيون[٤] إلى جواز نصب الفعل المضارع المعطوف على الشرط بـ (ثم) قياسًا على الواو والفاء .

واستدلوا على ذلك بقراءة الحسن : (ومن يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت) بنصب (يدركه) ، وذلك بإضمار (أن) والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط ، إذ التقدير : من يقع خروجه مهاجرًا ثم حصل إدراك الموت له فقد وقع أجره على الله[٥].

وما ذهب إليه الكوفيون هو ما صححه ابن مالك إذ يقول : " ويصحح ما ذهبوا إليه قراءة الحسن – رضي الله عنه– ومن يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت – بنصب الكاف – "[٦].

أما ما جاء في قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي برفع (يدركه) فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف أي : ثم هو يدركه ، فعطف جملة اسمية على فعلية وهي جملة الشرط[٧].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة الكوفيين في قراءة نصب (يدركه) بعد (ثم) وهو الصحيح ، وذلك قياسًا على نصب الفعل بعد الواو والفاء ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان إذ يقول : " ونقول : أجرى (ثم) مجرى الواو والفاء فكما جاز نصب الفعل بإضمار (أن) بعدهما بين الشرط وجوابه كذلك جاز في (ثم) إجراؤها مجراهما ... " [٨].

وقد خُرجت القراءة – نحويًا– على وجه آخر وهو أن رفع الكاف منقول من الهاء ، كأنه أراد أن يقف عليها ، ثم نقلت حركة الهاء إلى الكاف[٩].

ويتضح لنا أن قراءة نصب الفعل (يدركه) ورفعه جاءت تقوية وتأكيدا على صحة القاعدة النحوية في جواز نصب المضارع ورفعه الواقع بين الشرط والجواب إذا اقترن بـ (ثم) .

***

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٥ .
(٢) انظر المقاصد الشافية ٦/ ١٥٨ ، والفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ص ٢٠٢ .
(٣) الكتاب ٥٨/٣ ، وينظر أيضًا شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٠٧ .
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٥ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٦١ ، والمغني ١/ ٢٣٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٤٠ ، والمقاصد الشافية ٦/ ١٦٠ .
(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغني ١/ ١٢٨ .
(٦) شرح العمدة ١/ ٣٦١ – ٣٦٢ .
(٧) انظر المحتسب ١/ ١٩٥ ، والدر المصون ٢/ ٤٢٠ .
(٨) البحر المحيط ٣/ ٣٥١ .
(٩) انظر البحر المحيط ٣/ ٣٥١ .

٤- نصب المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز نصب المضارع المقرون بالفاء أو الواو مستشهدًا بقراءة نصب (فيغفر) في قوله تعالى : «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب»[١] وذلك في تعليقه على قول ابن مالك :

والفعلُ من بعد الجزا إن يقترنْ

بالفاء أو الواوِ بتثليثٍ قَمِنْ

حيث قال : " (بالفاء أو الواو بتثليث) وهو الجزم والنصب والرفع . (قمن) أي : حقيق ، وذلك كقولك : إن يقم زيد يخرج عمرو ويذهبْ جعفر ، بجزم (يذهب) ورفعه ونصبه .

فالجزم على العطف على فعل الجزاء ، والنصب بإضمار (أن) بعد الفاء والواو، والرفع على الاستئناف .

ومثال الفاء : قوله تعالى : « يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب » قرئ في السبع بالجزم [٢] والرفع [٣]. وقرئ في الشاذ بالنصب[٤]. والواو كقول الشاعر [٥] :

فإن يهلكْ أبو قابوس يهلكْ

ربيعُ الناس والشهرُ الحرامُ

ونأخذُ بعدهُ بذناب عيشٍ

أجبّ الظهرِّ ليس له سَنامُ

يروى(ونأخذ) بالجزم والنصب والرفع "[٦].

يلاحظ أن الخطيب الشربيني يتحدث عن الأوجه الإعرابية الجائزة في الفعل المضارع الواقع بعد جواب الشرط وكان مقرونا بالفاء أو الواو ، إذ ذكر ثلاثة أوجه : الجزم على إشراك الثاني مع الأول في الجواب ، والرفع على القطع أو الاستئناف ، والنصب على إضمار (أن) .

قال سيبويه : " فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثم) فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت ، وكذلك الواو والفاء ...

إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ، وبلغنا أنّ بعضهم قرأ:

(يحاسبكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذّب من يشاء والله على كل شيء قدير) [٧] ".

وإنما اختصت الواو والفاء بهذا الحكم ، لما في الفاء من معنى السببية ، ولما في الواو معنى المعية ، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضي الاتصال بما قبلُ بخلاف غيرهما من الحروف فإنها ليست كذلك [٨].

وجاز النصب بعد الفاء والواو إثر الجزاء ؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع

---

(١) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤ .

(٢) قرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي . انظر السبعة في القراءات ص١٩٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٠ .

(٣) قرأها عاصم وابن عامر . المصدرين السابقين .

(٤) قرأها ابن عباس والأعرج وأبو حيوة . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٤ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٦٠ ، والدر المصون ١/ ٦٩٠ .

(٥) من الوافر قالهما النابغة وهما في ديوانه ص ٢١٤ ، والكتاب ١/ ١٩٦ ، ومعاني القراء ٣/٢٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩ وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٧/ ٥١١ .

اللغة : أبو قابوس : كنية النعمان . ذناب عيش : ما يأتي في أواخره . السنام : ما ارتفع من ظهر البعير .

(٦) فتح الخالق ٣/ ١٦٥٦ – ١٦٥٧ .

(٧) الكتاب ٣/ ٨٩- ٩٠ وينظر أيضًا المقاصد الشافية ٦/ ١٥٣ – ١٥٤ .

(٨) انظر المقاصد الشافية ٧/ ١٥٦ .

بعد الاستفهام [١].

وأما قول الخطيب الشربيني عقب البيتين : " ويروي : (ونأخذ) بالجزم والنصب والرفع " فإن الجزم يكون بالعطف على جواب الشرط (يهلك) ، وأما الرفع فعلى الاستئناف أي : ونحن نأخذ ، وأما النصب فعلى تقدير (أن) مضمرة.

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني أتى بالقراءة الشاذة وألحقها بالقراءة السبعية ودعمها بالشاهد الشعري في جواز مجيء الأوجه الثلاثة ومنها وجه النصب ، كما في القراءة ، مما يدل على صحة القاعدة واطرادها.

قال السمين : " وهذه قاعدة مطردة وهي أنه إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل بعد فاء أو واو جاز فيه الأوجه الثلاثة " [٢].

وقد وجهت قراءة الرفع والجزم والنصب – نحويًا – كالآتي [٣].

فالرفع على وجهين :

أحدهما : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي : فهو يغفر .

والآخر : أن (يغفر) جملة فعلية .

وأما الجزم فبالعطف على الجواب (يحاسبكم).

وأما النصب فبإضمار (أن) وتكون هي وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع على المصدر المتوهم من الحساب تقديره : يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب .

***

ثالثاً : المسائل المتعلقة بالحروف والأدوات وهـي :

١- عمل (لات) عمل (ليس)

أشار الخطيب الشربيني إلى عمل

(لات) وحملها على (ليس) وذلك في معرض تعليقه على قول ابن مالك :

وما لـ(لات) في سوى حينٍ عملْ
وحذْفُ ذي الرّفعِ فشا والعكسُ قلْ

حيث قال مستشهدًا بقراءة عيسى بن عمر : " و(العكس) وهو حذف الخبر وإبقاء الاسم (قلّ) قرأ عيسى بن عمر في الشواذ : « ولاتَ حينُ مناص »[٤] برفع (الحين) على أنه اسمها ، وخبرها محذوف أي : ليس حينُ فرارٍ حينًا لهم .

قال الشيخ خالد : وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب ، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز ألبتةَ ؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع (ليس) ومرفوع (ليس) لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله[٥] انتهى .

وقد يجاب بأنهم يتصرفون في الفروع ما لم يتصرفوا في الأصول لقوتها .

وقرئ– أيضاً– «ولات حينِ مناص» بخفض (حين)[٦] فزعم الفراء[٧] أن (لات) تستعمل حرفا جارًا لأسماء الزمان

---

(١) تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٤٥ .
(٢) الدر المصون ١/ ٦٩٠ .
(٣) ينظر البحر المحيط ٢/ ٣٧٦ ، والدر المصون ١/ ٦٩٠ .

(٤) سورة ص من الآية ٣ والقراءة في مختصر في شواذا ابن خالويه ص١٢٩ ، وقرأها أيضًا أبو السمال انظر البحر المحيط ٧/ ٣٦٧ .
(٥) التصريح ١/ ٦٦١ .
(٦) هي قراءة عيسى بن عمر . انظر البحر المحيط ٧/ ٣٦٧ .
(٧) انظر معاني القرآن ٣٩٨/٢ ، وينظر أيضًا ارتشاف الضرب ١٢١٢/٣ .

خاصة ، كما أن (مذ) و(منذ) كذلك فتحصل في الخبر ثلاث قراءات : الرفع والنصب والخفض"[١].

مما تقدم يتبين لنا عدة أمور :

أولها : أنَّ الخطيب الشربيني أشار إلى عمل (لات) وجعلها بمنزلة (ليس) في العمل .

والنحويون مختلفون في هذا على قولين :

أحدهما : ذهب سيبويه وجمهور النحاة[٢] إلى أن (لات) تعمل عمل (ليس)، ولكن في لفظ الحين .

قال سيبويه في هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله : " وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) ، إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون

(لات) إلا مع الحين ...

وزعموا أن بعضهم قرأ : (ولات حينُ مناص) وهي قليلة .. "[٣].

ويفهم من كلام سيبويه أنَّ (لات) لا تعمل عمل (ليس) في غير الحين، وهذا ظاهر في اختصاصها بلفظه [٤].

وتابعه في ذلك الأخفش إذ يقول : " ولات حين مناص " فشبهوا (لات) بـ (ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لات) إلا مع (حين) ورفع بعضهم : (ولات) (حينُ مناص) فجعله في قوله مثل (ليس) كأنه قال : ليس أحد وأضمر الخبر . وفي الشعر :

طلبوا صلحنَا ولاتَ أوانٍ

فأجبنا أنْ ليس حينَ بقاءِ [٥]

فجر (أوان) وحذف وأضمر (الحين) وأضاف إلى (أوان) لأن (لات) لا تكون إلا مع الحين " [٦] .

ومثال عملها في (الحين) – كما ذكر – قوله تعاله : «ولات حينَ مناص» ، وقول الشاعر :

غافلاً تعرضُ المنيةُ للمر

ء فيُدعى ولات حينَ إباءِ [٧]

والآخر ذهب بعض النحويين كالفارسي[٨] ، وابن مالك إلى أن (لات) تعمل عمل (ليس) لكن عملها لا يقتصر على لفظ الحين بل تعمل أيضًا في مرادفه من أسماء الأحيان.

قال ابن مالك : " ولم تستعمل (لات) إلا في الحين أو مرادفه مقتصرًا بها على الحين "[٩].

وقد جاء من ذلك قوله :

ندمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مَندم

والبغيُ مرتع مبتغيهِ وخيمُ [١٠]

---

(١) فتح الخالق ١/ ٥٢٤– ٥٢٥ .

(٢) انظر الكافي في شرح الهادي ٥٠٩/١ ، والمغني ١/ ٤٨٧–٤٨٨ .

(٣) الكتاب ٥٧/١– ٥٨ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٩ .

(٥) من الخفيف قاله أبو زبيد الطائي ، وهو في معاني الفراء ٣٩٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٩ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥٤ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٧٥ .

المعنى : ليس الوقت مناسبا لطلب الصلح مع من يطلب ذلك.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٦٧٠ .

(٧) من الخفيف ولم أقف على قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٢ ، والمقاصد النحوية ١١٢٨/٣ .

المعنى : ليس الحين حين امتناع والموت يعرض للإنسان وهو غافل .

الشاهد : (ولات حين إباء) حيث عملت (لات) في لفظ (الحين) دون غيره .

(٨) انظر المسائل البصريات ص ٦٠١– ٦٠٣ ، جواهر الأدب ص ٣٠٨ .

(٩) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٧ .

(١٠) من الكامل وهو في معاني الفراء ٢/ ٣٩٧ . وجواهر

وقوله :

طلبوا صلحنَا ولاتَ أوانٍ

فأجبنا أنْ ليس حينَ بقاءِ

وبناءً على ما تقدم من المذهبين في أن : (لات) لا تعمل إلا مع لفظ (الحين) خاصة ، أو تعمل في الزمان مطلقًا ، فإننا مع الرأي القائل بأنها تعمل في الزمان مطلقًا ؛ إذ الزمان يشمل الحين وغيره ، وقد ورد السماع بذلك نثرًا ونظمًا كما تقدم.

الأمر الثاني : المحذوف من معمولي (لات) ، وقد أشار إلى ذلك الخطيب الشربيني في حديثه عن قراءة عيسى بن عمر برفع (حين) في قوله: (ولات حينُ مناص) على أنه اسمها وخبرها محذوف .

فقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة[١] إلى أنه يجوز حذف أحد معمولي (لات) لكن حذف اسمها كثير ، وإلى هذا أشار ابن مالك – كما تقدم – بقوله :

وما لـ (لات) في سوى حين عملْ

وحذفُ ذي الرفع فشا والعكسُ قل

وقد علق الشاطبي على كلام ابن مالك موضحا ذلك فقال : " يعني أن المرفوع الذي رفعته (لات) فشا حذفه وشاع وكثر ، وعليه القراءة المشهورة (ولات حينَ مناص) وجميع ما مر من الأبيات ، فإنما وقعت أسماء الزمان بعدها منصوبة ، فالمرفوع محذوف تقديره : ولات حينُ ينادون فيه حين مناص، وكذلك يقدر في سائر المواضع .

وأما العكس وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع فقليل كما قال : فحكى سيبويه أن بعضهم قرأ (ولات حينُ مناص) برفع الحين قال سيبويه: " وهي قليلة [٢] " وعلى هذا يكون الخبر محذوفاً أي : ولات حينُ مناصٍ حينا ينادون فيه، وكذلك يجوز رفع ما بعد (لات) في الأبيات على ذا القليل "[٣] .

ويلحظ– أيضًا– أنه لا يذكر بعد (لات) إلا المرفوع أو المنصوب وهذا يعني عدم اجتماعهما .

قال أبو حيان : " ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعًا والخبر منصوبًا مثبتين معًا ، بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع ، وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب "[٤].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يجيز أن يكون مرفوع (لات) هو المذكور بكثرة ، وأن حذف خبرها هو القليل وذلك حملاً لها على مرفوع (ليس) ، وقد اتضح هذا من خلال استشهاده بقراءة عيسى بن عمر يرفع (حين) من ناحية ، وكلام الشيخ خالد الأزهري من ناحية أخرى ، وهذا ما نرتضيه .

الأمر الثالث : أن (لات) تستعمل حرف جر ، ويخفض بها أسماء الزمان.

وقد أشار إلى ذلك الخطيب الشربيني بقراءة جر (حين) في قوله تعالى (ولات حين مناص) : وزعم الفراء بأن (لات) تستعمل حرف جر لأسماء

الأدب ص ٣٠٧ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦٨ .

اللغة : البغاة جمع باغ ، مرتع من رتع إذا رعى ، وخيم : ثقيل .

الشاهد : (ولات ساعة مندم) حيث عملت (لات) في (ساعة) وهو من أسماء الأحيان .

(١) انظر الكتاب ٥٨/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ ، والكافي في شرح الهادي ٥٠٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ ، ورصف المباني ص ٢٦٢ ، والتذييل والتكميل ٢٩٢/٤– ٢٩٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٥٨ .

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٦ – ٢٥٧ .

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٢ .

الزمان خاصة ، وذلك بالحمل على (مذ) و(منذ).

فقد قال الفراء : " ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض ، أنشدوني :

.....

لات ساعة مَنْـــــدَمِ [١] " [٢]

وتبعه في ذلك بعض النحويين كالزنجاني والإربلي غير أنهما عدّا الجر غريبًا .

حيث قال الأول في سياق حديثه عن قراءة جر (حين) في (ولات حين مناص) : " وفيها ثلاث قراءات : الأولى ... الثانية ... الثالثة : جره إما بأن يكون قد ركبه مع (لات) وبناه على الكسر ، وإما على كون(لات) حرف جر وهو غريب ..."[٣].

وقال الثاني في معرض حديثه عن جر اسم (لات) : وجره غريب "[٤] .

وقد استدلوا على ذلك بقراءة الجر في : (ولات حين) وقول الآخر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ

فأجبنا أن لات حين بقاءِ

بجر (أوان) بـ (لات) على أنها حرف جر .

وقد خرّج أبو حيان[٥] قراءة الجر في (حين) على إضمار (من) أي لات من حين ، والبيت أيضًا على إضمار (من) أي : (لات من أوانٍ) .

وما ذهب إليه الفراء ومن تابعه بثبوت الجر بـ (لات) وخفض (حين) بها هو ما نميل إليه ونرجحه لثبوت قراءة الجر ولأنها لغة لبعض العرب[٦].

أما حمل (لات) في استعمالها حرف جر لأسماء الزمان تشبيها لها بـ (مذ) و(منذ) فإنه يعود إلى أنهما حرفا جرّ ، ولا يجران إلا الزمان[٧].

أما قوله : " فتحصل في الخبر ثلاث قراءات : الرفع والنصب والخفض" فقد اتضح هذا من الدراسة السابقة .

وهذه القراءات الثلاث جاءت لتثبت صحة جواز الوجوه الإعرابية الثلاثة في خبر (لات) .

والتوجيه النحوي لرفع (حين) في (ولات حين مناص) أنه اسم (لات) بمعنى (ليس) والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حين مناصٍ حينا لهم . وهذا على رأي سيبويه وجمهور النحاة كما تقدم .

أو (حين) مرفوع على أنه مبتدأ ، وخبره محذوف كما نسب للأخفش[٨].

وأما توجيه قراءة النصب في (حين) فعلى أنه خبر (لات) وحذف الاسم والتقدير : لا الحينُ حينَ مناص ، وهذا عند سيبويه كما ذكرنا .

ونقل عن الأخفش أنه منصوب بفعل مضمر تقديره : ولات أرى حين مناص [٩].

وقد عقّب أبو حيان على التوجيهين : الرفع والنصب في (حين) بقوله : "وهذا كله محتمل "[١٠].

وأما توجيه قراءة الخفض فقد تقدم تخريجها على إضمار (من) ، أي لات من حين .

---

(١) تقدم البيت قريبا .
(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٩٧ .
(٣) الكافي في شرح الهادي ص٥١٠- ٥١١ ، وينظر أيضًا رصف المباني ص ٢٦٢ .
(٤) جواهر الأدب ص ٣٠٧ .
(٥) انظر البحر المحيط ٣٦٨/٧ ، وأيضًا الجنى الداني ص ٤٩١ .
(٦) انظر رصف المباني ص ٢٦٢ .
(٧) انظر الجنى الداني ص ٥٠٣ .
(٨) انظر الكافي في شرح الهادي ١/ ٥١٠ ، والبحر المحيط ٣٦٨/٧ ، والجنى الداني ص ٤٨٨ .
(٩) انظر المصادر السابقة .
(١٠) التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٣ .

٢- إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) مستشهدًا بقراءة سعيد بن جبير بنصب (عباد) فقال : " وأما (إن) النافية فإعمالها نادر عند المصنف[١] ، وقال غيره[٢] : إنه أكثر من عمل (لا) ، وهو لغة أهل العالية[٣] كقول بعضهم : " إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية[٤] ، وكقراءة سعيد بن جبير : «إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم»[٥] بسكون نون (إنْ) ونصب (عبادا) ، وقول الشاعر :

إنْ هُو مستوليا على أحدٍ
إلا على أضعفِ المجانينِ [٦]

أنشده الكسائي[٧] شاهدًا على عمل (إنْ) عمل ليس "[٨].

والنحويون مختلفون في إعمال (إن) النافية عمل (ليس) على فريقين[٩]:

أحدهما : ذهب سيبويه والفراء إلى عدم إعمالها.

قال سيبويه في هذا باب آخر من أبواب (إنّ): " وأما (إنْ) فتكون للمجازاة ...

وتكون في معنى (ما) قال الله – عز وجل–: ﴿ إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[١٠] أي ما الكافرون إلا في غرور ... "[١١].

وقد أوضح المبرد مراد سيبويه حيث قال : " وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره ، وذلك كمذهب بني تميم في (ما) "[١٢].

وتابع سيبويه والفراء كثير من البصريين كابن يعيش وابن عصفور والمالقي[١٣].

وقد اعتل هؤلاء بأن (إنْ) النافية من الحروف التي لا تختص ، فالقياس ألا تعمل ، لأن ما لا يختص لا يعمل [١٤].

والآخر : ذهب الكسائي والمبرد إلى جواز

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وفي شرح العمدة ١/ ٢١٦ لم يصرح بأن إعمالها نادر إذ يقول : (وأجروا (إن) النافية أيضًا مجرى ليس وخصوها بالمعارف ...) .

(٢) كأبي حيان . انظر التذييل والتكميل ٤/ ٢٨١ .

(٣) أي : ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها – حاشية يس على شرح الفاكهي ٢/ ٢٥ .

(٤) أوضح المسالك ١/ ١٩٠ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ١٩٤ وهذه القراءة ذكرها ابن جني في المحتسب ١/ ٢٧٠ ، وأبو حيان في البحر المحيط ٤٤٠/٤ .

(٦) من المنسرح وقائله مجهول ، وهو في شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٥٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢١٦ ، ورصف المباني ص ١٠٨ ، والجنى الداني ص ٢٠٩.
الشاهد : (إنْ هو مستوليا) حيث جاءت
(إنْ) النافية بمعنى (ليس) وعملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٥ ، والمقاصد النحوية ١/ ٦٤٩ .

(٨) فتح الخالق ١/ ٥٢٥ – ٥٢٦ .

(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٨ ، التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧ ، والمغني ١/ ٥٧ ، والهمع ١/ ٣٩٤ .

(١٠) سورة الملك من الآية ٢٠ .

(١١) الكتاب ٣/ ١٥٢ .

(١٢) المقتضب ٢/ ٣٦٢ .

(١٣) انظر شرح المفصل ١١٣/٨ ، والمقرب ١/ ١٠٥ ، ورصف المباني ص ١٠٧ .

(١٤) انظر رصف المباني ص١٠٧ ، والهمع ١/ ٣٩٤ .

إعمال (إن) النافية عمل (ليس) .

قال المبرد : " وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ... وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول ؛ لأن لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى ، وذلك قوله عزّ وجل:﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[١] وقال : ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[٢] فهذان موضعان "[٣].

وقد تابعهما الفارسي[٤] وابن جني[٥] وغيرهما من البصريين [٦].

وقد احتج هؤلاء بالقياس والسماع .

أما القياس فإن (إنْ) شاركت (ما) في ثلاثة أمور : النفى ، وفي دخولها على المعرفة والنكرة ، وفي نفي الحال .

أما السماع فقد جاء نثرًا ونظمًا .

فمن النثر : قوله تعالى في قراءة سعيد بن جبير : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ على (إنْ) نافية رفعت (الذين) ونصبت (عبادًا) أمثالكم خبرًا ونعتاً [٧].

وقول أهل العالية : (إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية) .

– و(إنْ ذلك نافعك ولا ضارك) .

– وقول أعرابي : (إنْ قائمًا) يريد إنْ أنا قائما.

ومن النظم قوله :

إنْ هو مستوليا على أحدٍ
إلا على أضعفِ المجانينِ [٨]

وقول الآخر :

إن المرءُ ميْتًا بانقضاء حياتهِ
ولكنْ بأن يُبْغَي عليه فَيُخْذَلَا [٩]

وما ذهب إليه الكسائي ومن تابعه من جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) هو الصحيح لثبوته نثرًا ونظمًا – كما تقدم – وهو ما اختاره بعض النحويين .

قال أبو حيان : " والصحيح الإعمال والدليل على ذلك القياس والسماع..."[١٠].

وقال المرادي : " والصحيح جواز إعمالها ؛ لثبوته نظمًا ونثرًا "[١١].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يوافق الكسائي في إعمال (إن) النافية عمل (ليس) كما اتضح من الشواهد التي ساقها نثرًا وشعرًا .

---

(١) تقدم تخريج الآية .
(٢) سورة الكهف من الآية ٥٠ .
(٣) المقتضب ٢/ ٣٦٢ .
(٤) انظر شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الحديثي ، ق الأول ٢٨١/١ (رسالة دكتوراه) إعداد يوسف حسن أحمد عمرو ، جامعة أم درمان .
(٥) المحتسب ١/ ٢٧٠ .
(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٥ ، والجنى الداني ٢٠٩ ، والهمع ١/ ٣٩٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٤٠٠ .
(٧) شرح الأشموني ١/ ٤٠٠ .
(٨) تقدم الحديث عنه .
(٩) من الطويل لم أقف على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١ ، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٤ ، والجنى الداني ص٢١٠ ، والهمع ٣٩٥/١ .
المعنى : إن المرء لا يعد ميتا بانقضاء حياته فقط ، ولكن بخذلانه وعدم نصرته .
الشاهد : (إن المرء ميتا) حيث عملت (إنْ) النافية عمل (ليس) فرفعت الاسم ونصبت الخبر .
(١٠) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧ .
(١١) الجنى الداني ص ٢٠٩ .

وقد جاءت قراءة سعيد بن جبير شاهدًا على صحة القاعدة النحوية ودعمها على أنها لغة لبعض العرب وقواها بما أنشده الكسائي ، وقدم القراءة في الاحتجاج على الشعر .

وقد وجهت قراءة سعيد بن جبير نحويا على أن: (إنْ) نافية عاملة عمل (ما) الحجازية فرفعت (الذين) ونصبت (عبادا) خبرا .

والمعنى على هذه القراءة : ليس الأصنام الذين تدعون من دين الله عبادًا أمثالكم في الاتصاف بالعقل والإنسانية فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين وضالين [١].

وقد خرّج أبو حيان الأندلسي هذه القراءة على أنها (إنْ) مخففة من الثقيلة وأنها ناصبة للجزأين ، وجعله أحسن لتتوافق القراءتان إثباتا ، أي أنها تقتضي أن يكونوا عبادًا أمثالهم ، وقراءة التخفيف تقتضي أن لا يكونوا عبادًا أمثالهم . وهو محال في كلام الله تعالى [٢].

وهذا تخريج شاذ[٣] ؛ لأن المسموع في نصب الجزأين (إنّ) بالتشديد كما في قول الشاعر :

إذا اسودّ جُنحُ الليل فلتأتِ ولتكن
خطاك خفافًا إنّ حراسَنا أُسْدَا [٤]

***

٣- مجيء (مِن) بمعنى (بعض)

أشار الخطيب الشربيني إلى مجيء (من) الجارة للتبعيض في قراءة ابن مسعود في قوله تعالى : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وذلك في معرض تعليقه على كلام ابن مالك :

بعض وبيّن .....
.....

فقال ولها سبعة معان :

أحدها : التبعيض كما أشار إلى ذلك بقوله : (بعِّضْ) بـ (من) عند الفارسي[٥] والجمهور[٦] ، وصححه ابن عصفور [٧] ، وعلامته جواز الاستغناء عنه بـ (بعض) ، نحو قوله تعالى : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » أي : بعض ما تحبون ، ولهذا قرئ : (بعض تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود [٨] .... " [٩].

(منْ) التي للتبعيض هي التي يصح تقدير (بعض) مكانها نحو قوله تعالى: « خذ من أموالهم صدقة »[١٠]، فإنه يصح : خذ بعض أموالهم [١١].

ومجيء (من) للتبعيض فيه خلاف بين النحويين على قولين :

أحدهما : ذهب جماعة من النحويين إلى أن (من) لا تكون إلا لابتداء الغاية وأن سائر معانيها راجعة إليه .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية ١/ ٤٠ .
(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٧٨/٤ ، وينظر أيضًا حاشية الصبان ١/ ٤٠٠ .
(٣) انظر التصريح ١/ ٦٦٧ .
(٤) من الطويل ، قاله عمر بن أبي ربيعة ولم أجده في ديوانه ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨ ، والأشموني ١/ ٤٢٢ .
(٥) انظر الإيضاح ص١٩٩ .
(٦) انظر مغني اللبيب ٦٠٩/١ والمقاصد الشافية ٥٨٥/٣ .
(٧) لم أقف عليه في كتب ابن عصفور المطبوعة ، وهو في التذييل ١٢٢/١١ .
(٨) سورة آل عمران الآية ٩٢ ، والقراءة في البحر المحيط ٢/ ٥٤٦ والدر المصون ١٦٦/٢ ، والمقاصد الشافية ٥٨٥/٣ .
(٩) فتح الخالق ٢/ ٩٦٢ .
(١٠) سورة التوبة من الآية ١٠٣ .
(١١) انظر جواهر الأدب للإربلي ص ٣٣٨ .

قال المبرد في هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين : " ومنها (منْ) وأصلها ابتداء الغاية ، نحو: سرت من مكّة إلى المدينة . وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) [١] فمعناه : أن ابتداءه من فلان ، ومحله فلان .

وكونها في التبعيض راجع إلى هذا . وذاك أنّك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، فإنّما رجعت بها إلى ابتداء الغاية" [٢].

وتابعه في ذلك الأخفش الأصغر وابن السراج[٣] .

والمراد بابتداء الغاية في (من) أن يكون الفعل المعدّى بها شيئًا ممتدًا كالسير والمشي ، ويكون المجرور بـ (من) الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو: (سرت من البصرة) أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتد نحو : خرجت من الدار ؛ لأن الخروج ليس ممتدًا لحصوله بالانفصال [٤].

لذا عقّب الإمام عبد القاهر الجرجاني على كون التبعيض ملازما لمعنى ابتداء الغاية موضحًا إياه بقوله : " ولا ينفك من معنى ابتداء الغاية أيضًا ، ألا ترى أنك إذا قلت أخذت من الدراهم ، فقد أخبرت بأنها موضع أخذك، كما أنك إذا قلت: خرجت من البصرة ، كنت مخبرًا بأنها منشأ خروجك ، غير أنها في الدراهم أفادت التبعيض ، إذ كان ذلك ممكنا فيها ، ولم تفده في قولك : خرجت من البصرة ؛ لأنك إذا فارقتها كنت قد فارقت جميع نواحيها ؛ إذ لا يصح أن تكون خارجا منها وغير خارج ، ولا يراد بقوله : خرجت من البصرة أنك خرجت من موضع منها ولم تفارق حدودها"[٥].

والآخر : ذهب الفارسي والجمهور إلى أن (من) تأتي للتبعيض[٦].

قال سيبويه في معرض حديثه عن (منْ) : " وتكون أيضًا للتبعيض تقول: هذا من الثوب ، وهذا منهم كأنك قلت : بعضه [٧] " .

وقد ورد هذا المعنى كثيرًا كما في نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ [٨] قال السمين: " و(من) في (من الناس) للتبعيض " [٩].

وقوله تعالى : ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[١٠]، وقوله تعالى : «كلوا من الطيبات»[١١].

قال الزنجاني : " ومن التبعيض قوله ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ ؛ لأن النداء يقع في بعض اليوم ، ومنه : ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، فإن الطيبات وإن كانت جميعها مباحة لهم ، لكن جيء بـ (من) نظرا إلى حقيقة التصرف في الأكل ؛ لأنه غير واقع

(١) ٢٢٤/٤ .
(٢) المقتضب ١٨٢/١ .
(٣) انظر على الترتيب الأخفش الأصغر ، ص٢١٥ ، والأصول ١/ ٤٠٩– ٤١٠ ، وينظر أيضًا تمهيد القواعد ٢٨٨٦/٦ .
(٤) انظر همع الهوامع ٢/ ٣٧٧ وينظر أيضًا الأخفش الأصغر ، ص٢١٥ .
(٥) المقتصد ٢/ ٣٢٨ .
(٦) انظر الإيضاح ص ١٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٦٠ ، والتذييل والتكميل ١٢٣/١١ ، والهمع ٢/ ٣٧٧ .
(٧) الكتاب ٢٢٥/٣ .
(٨) سورة البقرة ، من الآية ٨ وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص٣٦٠ .
(٩) الدر المصون ١/ ١١٠ .
(١٠) سورة الجمعة من الآية ٩ .
(١١) سورة المؤمنون من الآية ٥١ .

بالجميع " [١].

قال الركن الحديثي " ويكون للتبعيض نحو : أخذت من الدراهم كقوله تعالى : ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [٢]»[٣].

لذا قال ناظر الجيش : " وأما كونها للتبعيض فأمر مشهور لا يكاد يجهل"[٤].

وهو ما صححه ابن عصفور إذ يقول : " وهو الصحيح بدليل أنك لو جعلت مكانها بعضًا لكان المعنى واحدًا ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك : أخذت من ماله وأخذت بعض ماله ، وقبضت من الدراهم ، وقبضت بعض الدراهم ، ولو وضعتها موضع (من) التي لابتداء الغاية في نحو : سرت من الكوفة لم يسغ أن تقول:سرت بعض الكوفة"[٥].

وما ذهب إليه هؤلاء في مجيء (من) للتبعيض هو الصحيح ، وذلك لصحة المعنى وظهوره وهو ما اختاره ابن عصفور كما سبق ؛ لذا صرح ناظر الجيش بقوله : " وأما كونها للتبعيض فأمر مشهور لا يكاد يجهل"[٦].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة الجمهور وذلك بإثباته قراءة ابن مسعود على هذا النحو فجاءت تأكيدًا على معنى التبعيض بـ (من) الجارة .

وتوجه هذه القراءة – نحويا– على أن (من) الجارة تفيد معنى التبعيض وصلاحية ذلك وضع (بعض) مكانها– كما ذكرنا– وقد جاءت القراءة لعبد الله بن مسعود تأكيدًا على هذا المعنى في قوله : ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، لكنها قراءة تفسير معنى .

قال السمين " وهذه عندي ليست قراءة بل تفسير معنى "[٧].

***

٤- مجيء اللام بمعنى (عند)

أشار الخطيب الشربيني إلى مجيء اللام بمعنى (عند) إذ يقول : " وتأتي اللام: لنسب ... وللظرفية ، وبمعنى (عند) كقراءة الجحدري : « بل كذبوا بالحق لما جاءهم»[٨] بكسر اللام ، وتخفيف الميم، أي:عند مجيئه إياهم ، قاله أبو الفتح[٩]"[١٠].

ومجيء اللام بمعنى (عند) ، نص عليه كثير من النحويين[١١] ، وقد جاء هذا المعنى نثرًا وشعرًا ، فمن النثر قوله تعالى في قراءة الجحدري : « بل كذبوا بالحق لما جاءهم » أي عند مجيئه إياهم ،

---

(١) الكافي في شرح الهادي ٢/ ١٠١٠ .
(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٣ .
(٣) شرح الكافية للحديثي ص ٦٨١ من باب الفعل إلى آخر الكتاب (رسالة دكتوراه) إعداد / محمد بن مرعي الحازمي – جامعة أم القرى ١٤٣٥هـ .
(٤) تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٨٦ .
(٥) التذييل والتكميل ١٢٢/١١ ، ولم أقف على هذا النص في كتب ابن عصفور المطبوعة ، لكن في شرح الجمل ذكر أن التي جاءت فيها (من) لتبين الجنس تُخرج على (من) التبعيضية وهذا ما أشار إليه محقق التصريح ٣/ ٢٠ هامش (٤) .
(٦) تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٨٦ .
(٧) الدر المصون ٢/ ١٦٦ .
(٨) سورة ق من الآية ٥ وتنظر القراءة في مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٤٥ ، والبحر المحيط ١٧٥/٦ .
(٩) المحتسب ٢/ ٢٨٢ – ٢٨٣ .
(١٠) فتح الخالق ٢/ ٩٨٢ .
(١١) انظر المحتسب ٢/ ٢٨٢– ٢٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٧ وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٨، والجنى الداني ص١٠١، والدر المصون ٦/ ١٧٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٤ .

وقوله تعالى : «لا يجليها لوقتها»[١] ، أي : عند وقتها كقولك : كتبت لخمس خلون ، أي : عند خمس خلون ، وأعطيته ما سأل لطلبه أي : عند طلبه ومع طلبه[٢].

ومن الشعر :

شنئتُ العَقْرَ عقر بني شُلَيْلٍ

إذا هَبَّتْ لقارِبَها الرِّياحُ[٣]

وقول العجاج :

تَسْمَعُ للجَرْعِ إذا استُجِيرَا

للماءِ في أجوافها خريرا [٤]

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة كثير من النحويين في إثبات مجيء اللام بمعنى (عند) وقد جاء استشهاده بقراءة الجحدري وبكلام ابن جني تأكيدًا وتقوية لهذا المعنى .

وتوجه قراءة الجحدري نحويا : (لما جاءهم) بكسر اللام وتخفيف الميم- على أنها لام الجر دخلت على (ما) المصدرية ، أي : عند مجيئه إياهم وهي نظير : كتبته لخمس خلون أي عندها [٥].

٥ - موافقــة (على) الباء

أشار الخطيب الشربيني إلى موافقة (على) الباء فقال: " وموافقة (الباء) نحو: (حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق) أي بأن لا أقول ، وبذلك قرأ أبيّ[٦]"[٧].

ومجيء (على) بمعنى الباء فيه خلاف بين النحويين على قولين :

أحدهما : ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء (على) موافقة الباء ، قال الفراء : " وفي قراءة عبد الله (حقيق بأن لا أقول على الله) فهذه حجة من قرأ : (على) ولم يضف . والعرب تجعل الباء في موضع (على) رميت على القوس ، وبالقوس ، وجيئت على حال حسنة ، وبحال حسنة "[٨].

ووافقهم في ذلك كثير منهم : الأخفش[٩] وابن قتيبة [١٠] وابن مالك[١١] والإربلي [١٢].

واستدلوا على ذلك بما ورد عن العرب نثرًا وشعرًا ، فمن النثر قوله :

فمن النثر قراءة أُبيّ بن كعب : (حقيق بأن لا أقول) وقولهم : (عَنُفَ عليه وبه ، وخَرُق عليه وبه) [١٣] ، وقولهم : (اركب على اسم الله) أي : باسم الله[١٤].

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٨٧ .

(٢) المحتسب ٢/ ٢٨٢ .

(٣) من الوافر لم أقف على قائله وهو في المحتسب ٢/ ٢٨٢ والمحرر الوجيز ١٥٧/٥ ، واللسان [عقر] .

اللغة : العقر : موضع ، قاربها : متتبعها .

الشاهد : (هبّت لقاربها) حيث جاءت اللام بمعنى (عند) أي عند قاربها .

(٤) من الرجز وهو في ديوانه ص ٣٣٨ ، وأدب الكاتب ص٣٤٤ ، وجمهرة اللغة ١٣١٦/٣ ، والتذييل ١١/ ١٧٥ .

الجرع : رشف الماء بصوت . استحير : أدخل في جوف الإبل . أجوافها : أي : أجواف الإبل العطشى .

الشاهد : (تسمع للجرْع) والكلام فيه كسابقه .

(٥) انظر المحتسب ٢/ ٢٨٢ ، والدر المصون ٦/ ١٧٥

(٦) سورة الأعراف من الآية ١٠٥ وقراءة أُبيّ بن كعب في البحر المحيط ٣٥٧/٤ وفي مختصر شواذ ابن خالويه ص٤٥ ، أنها قراءة ابن مسعود.

(٧) فتح الخالق ٢/ ٩٩٣ .

(٨) معاني القرآن ٣/ ٣٨٦ .

(٩) انظر معاني القرآن ٢/ ٥٢٨- ٥٢٩ .

(١٠) أدب الكاتب ص ٢٣٨ .

(١١) شرح التسهيل ٣/ ١٦٥ .

(١٢) جواهر الأدب ص ٤٦٤ .

(١٣) انظر أدب الكاتب ص ٣٤١ .

(١٤) المصدر السابق ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢ .

وأما ما ورد شعرًا فمنه قوله :

شدّوا المطيّ على دليلٍ دائبٍ

من أهل كاظمةٍ بسيف الأبحُرِ [١].

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

وكأنهنّ ربابــةٌ وكأنّــه

يَسرٌ يُفيض على القِداحِ ويَصْدَعُ [٢]

والآخر : ذهب جماعة من النحويين كابن عصفور [٣] وابن أبي الربيع وغيرهما [٤] إلى عدم جواز مجيء (على) بمعنى الباء ، وما ورد من ذلك فهو على التضمين ، أو على تعليق على بمحذوف ،

فأما الآية الكريمة : فـ (حقيق) فيها ضمن معنى حريص .

وأما قول العرب (اركب على اسم الله) و(على دليل) و(يفيض على القداح) فخرّج على تعليق (على) بمحذوف في موضع الحال ، ويكون التقدير : اركب معتمدًا على اسم الله ، ويفيض صائحًا على القداح ، وشدوا المطي معتمدين على دليل [٥].

وما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم هو الأليق والأنسب ، لصحة المعنى عليه ، فكما أنّ (على) تكون بمعنى الباء ، فكذلك الباء تكون بمعنى (على) كما في قوله تعالى : « ولا تقعدوا بكل صراط »[٦] أي على (كلّ) ، وقول العرب – كما سبق في كلام الفراء . رميت على القوس وبالقوس وجئت على حال حسنة وبحال حسنة) [٧] ، ويؤيد ذلك قراءة أبيّ بن كعب : (بأن لا أقول) .

وبهذا يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة الفراء ومن تابعه في مجيء (على) بمعنى الباء بدليل استشهاده بقراءة أبيّ بن كعب ، إذ جاء تأكيدًا وتقوية لهذا المعنى .

وتوجه قراءة أبيّ بن كعب (بأن لا أقول) نحويا بوضع مكان (على) الباء وضمن (حقيق) معنى حريص[٨].

***

٦-إهمال (أن) الناصبة للمضارع

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز إهمال (أن) الناصبة للمضارع مستشهدًا بقراءة ابن محيصن « لمن أراد أن يتم الرضاعة » برفع (يتم) [٩] وذلك من خلال تعليقه على قول ابن مالك :

وبعضُهم أهملَ أنْ حملاً على

ما أختِها حيث استحقّتْ عمَلا

حيث قال : " ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي

---

(١) من الكامل قاله عوف بن عطية وهو في أدب الكاتب ص٣٤١، والتنبيل والتكميل ٢٣٨/١١ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢ .

اللغة : كاظمة : بئر . السيف : ساحل البحر .

الشاهد : (على دليل) حيث جاءت (على) موافقة الباء أي : بدليل دائب .

(٢) من الكامل وهو في شعر أبي ذؤيب الهذلي ص٢٠٥ ، وأدب الكاتب ص٣٤١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٠ ، والتنبيل والتكميل ١١/ ٢٣٨ .

اللغة : الربابة : خرقة تجمع فيها قداح الميسر ، يصدع : يغرق .

المعنى : يصف آتنا وحمارًا ، فشبه الآتن بالقداح ، والحمار باليسر.

الشاهد : (يفيض على القداح) والكلام فيه كسابقه .

(٣) انظر شرح الجمل ١/ ٥١٠– ٥١١ .

(٤) انظر تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢ .

(٥) انظر التنبيل ٢٣٨/١١ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٨٢ .

(٦) سورة الأعراف من الآية ٨٦ .

(٧) انظر البحر المحيط ٤/ ٣٥٦ ، والدر المصون ٣/ ٣١٤ .

(٨) انظر المصدرين السابقين .

(٩) سيأتي تخريج الآية والقراءة قريبًا .

الناصبة قد تهمل ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وبعضهم) أي: العرب (أهمل أن) فلم ينصب بها (حملاً على ما أختها) أي : المصدرية (حيث استحقت عملا) بجامع أنّ كلا منهما حرف مصدري ثنائي كقراءة ابن محيصن : (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) برفع (يتم) [١] والقول بأن أصله : (يتمون) وهو منصوب بحذف النون للساكنين لفظًا ، واستصحب ذلك خطا ، والجمع باعتبار معنى من تكلف " [٢].

ما ذكره الخطيب الشربيني في إهمال (**أن**) الناصبة للمضارع فيه خلاف بين النحويين على فريقين[٣].

أحدهما : ذهب جمهور البصريين إلى القول بإهمال (أن) الناصبة حملاً على أختها (ما) المصدرية ، وقد استدلوا على ذلك بما ورد نثرًا وشعرًا ،

فمن النثر قراءة ابن محيصن :

(لمن أراد أن يُتمُ الرضاعة) برفع المضارع.

وقراءة ابن ابن أبي عبلة : (آينك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا) برفع (تكلم) [٤].

حيث قيل في تخريج الرفع : " أن تكون (أن) الناصبة حملت على (ما) أختها، ومثله : (لمن أراد أن يتمُ الرضاعة) ، و(أن) و(ما) في حيزها أيضًا في محل رفع خبر آينك "[٥].

وقراءة طلحة : « قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا » بتشديد النون [٦] ، إذ الأصل : تصدوننا : نون الرفع ونون الضمير ثم أدغمت نون الرفع في الضمير .

وقد قيل في أحد تخريج وجهي الرفع : " أنها الناصبة ، ولكنها أهملت حملاً على (ما) المصدرية كقراءة : (أن يتمُ) برفع (يتمُ) [٧].

وما حكاه المبرد عن البغداديين : (أردت أن يقومُ زيد) [٨].

ومن النظم قول الشاعر :

إذا كان أمر الناس عند عجوزهم

فلا بد أن يلقوْن كل يباب [٩]

وقول الآخر :

ونحن منعنا البحرَ أن يشربونَـهُ

وقد كان منهم ماؤهُ بمكـانِ [١٠]

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٣٣ ، ونسبة هذه القراءة لابن محيصن هي نسبة ابن هشام والإربلي والأشموني . انظر المغني ١/ ٧٠ وجواهر الأدب ص٢٣٢ ، وشرح الأشموني ٣/ ٤٢٠ .
ونسبت هذه القراءة أيضًا لابن مجاهد كما في شرح الكافية للرضي ٣٥/٤ ، والبحر المحيط٢/ ٢٢٣ .

(٢) فتح الخالق ٣/ ١٥٩٥ .

(٣) ينظر في ذلك ضرائر الشعر ص١٣٠ وجواهر الأدب ص٢٣٢ ، والتذييل والتكميل ١٦٧/٥، والجنى الداني ص٢٢٠ ، والمغني ١/ ٧٠ ، والمقاصد الشافية ١٣/٦– ١٦ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ٤١ ، والقراءة في البحر المحيط ٢/ ٤٧١ ، والدر المصون ٨٨/٢ .

(٥) الدر المصون ٢/ ٨٨ .

(٦) سورة إبراهيم من الآية ١٠ ، وقراءة تشديد النون في البحر المحيط ٥/ ٣٩٩ ، والدر المصون ٢٥٤/٤ .

(٧) الدر المصون ٤/ ٢٥٤ .

(٨) التذييل والتكميل ٥/ ١٦٥ .

(٩) من الطويل لم أقف على قائله وهو في ضرائر الشعر ص١٢٩ والتذييل والتكميل ٥/ ١٦٧ .
اللغة : يباب : الخراب .
الشاهد : (أن يلقون) حيث جاء الفعل مرفوعاً وأهملت (أن) حملاً على (ما) المصدرية .

(١٠) من الطويل قاله بعض الخوارج وهو في الكافي في شرح الهادي ٣/ ١٦٢٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣١ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٣٨ .
الشاهد : (أن يشربونه) والكلام فيه كسابقه .

وقول الآخر :

أن تقرآن على أسماء ويْحكما

مني السلام وأن لا تشعر أحدا [١].

وقول القاسم بن معن :

أنْ تهبطينَ بلادَ قـــــوْ

مٍ يرتعُون من الطَّلاحِ [٢]

والآخر : ذهب الكوفيون إلى القول بأن (أن) فيما سبق من شواهد مذكورة عند البصريين هي (أن) المخففة من الثقيلة ، وشذّ اتصالها بالفعل المتصرف ، إذ لا يحسن شيء من ذلك في سعة الكلام حتى يفصل بين (أن) والفعل بالسين أو سوف أو (قد) في الإيجاب وبـ (لا) في النفي ، فإن جاء شيء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه [٣].

وقد اعتلّ الكوفيون لذلك بوجود بعد في الشبه بينهما ، وعدم صحة وقوع كل منهما موقع صاحبتها وذلك أنّ (أن) لا تقع إذا وصلت حالاً أبدًا إنما هي للمضي أو الاستقبال ، نحو : سرني أن قام زيد ، ويسرني أن يقوم غدًا ، ولا تقول : يسرني أن يقوم وهو في حال قيام ، و(ما) إذا وصلت بالفعل فكانت مصدرًا فهي للحال أبدًا نحو قولك : ما تقوم حسن ، أي : قيامك الذي أنت عليه حسن ، فيبعد تشبيه واحد منهما بالأخرى ، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها [٤].

وما ذهب إليه البصريون بإهمال (أن) الناصبة حملاً على (ما) المصدرية هو الصواب ، وذلك لوجود السماع بذلك – كما مر– نثرًا ونظمًا ، وهو اختيار ابن هشام إذ يقول : " والصواب قول البصريين : إنها (أن) الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية "[٥].

إضافة إلى أن (أن) الناصبة تشبه (ما) في اللفظ في كونها ثنائية ، وفي المعنى أيضًا . إذ تؤول مع ما بعدها بمصدر كقوله تعالى : ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾[٦] أي لا أعبد عبادتكم [٧].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أنّ الخطيب الشربيني يتجه وجهة البصريين في إهمال (أن) الناصبة حملاً على (ما) المصدرية أختها ، وقد اتضح هذا أيضًا في رده على القول بأن أصله (يتمون) . وقد استشهد بقراءة ابن محيصن على أنها لغة صحيحة لبعض العرب ،

وتوجه قراءة ابن محيصن : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع (يتم) بأمرين[٨] : إما حملاً لـ (أن) على (ما) التي اختلف في نوعها فقيل : إنها نافية ، أو مصدرية ، أو موصولة ، والفعل يرتفع بعدها .

وإما بجعل (أن) في (أن يتم الرضاعة) مخففة من الثقيلة ، وقد استبعده الإربلي معللا لذلك

---

(١) من البسيط قائله مجهول ، وهو في مجالس ثعلب ٣٢٢/١ ، والخصائص ٣٩٠/١ وشرح الجمل لابن خروف ٨٢٥/٢ ، والكافي في شرح الهادي ١٦٢٢/٣ وجواهر الأدب ص٢٣٢ ، والمقاصد الشافية ١٣/٦ .

الشاهد : (أن تقرآن) والكلام فيه كسابقه .

(٢) من الكامل وهو في الخصائص ١/ ٣٩٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٧ والكافي في شرح الهادي ٣/ ١٦٢٢ والمقاصد الشافية ٦/ ١٤ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦٤ .

الشاهد : (أن تهبطين) والكلام فيه كسابقه .

(٣) انظر ضرائر الشعر ص ١٣٠ .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩ .

(٥) المغني ١/ ٧١ .

(٦) سورة الكافرون الآية ٢ .

(٧) انظر البحر المحيط ٢/ ٢٢٣ ، والدر المصون ١/ ٥٦٩ .

(٨) انظر البحر المحيط ٢/ ٢٢٣ والدر المصون ١/ ٥٦٩ .

بقوله:"وهو بعيد لأنها لا تلي الفعل دون عوض"[١].

***

٧- إعمال (إذن) وإهمالها

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز إعمال (إذن) مستشهدًا بقراءة النصب في قوله تعالى : « پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ » وذلك في معرض تعليقه على قول ابن مالك :

..... وانصب رافعا

إذا إذنْ مِنْ بعد عطفٍ وقعا

حيث قال : " ثم أشار إلى جواز عمله بقوله :

(وانصب وارفعا إذا إذن من بعد ..)

حرف (عطف وقعا) نحو قوله تعالى ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وقرئ شاذا بالنصب [٢]"[٣].

وأقول إن (إذن) حرف جواب ينصب الفعل المستقبل إذا كان جوابا ، ولم يتقدمه شيء ، ولم يفصل بينه وبين فعله شيء بغير القسم [٤].

فإن وقعت (إذن) بعد واو العطف أو فائه جاز إعمالها وإهمالها .

قال سيبويه في هذا باب إذنْ " واعلم أنّ إذَنْ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمال أُرى وحَسِبْت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيدًا حسبت أخاك .

وإن شئت ألغيت إذنْ كإلغائك حَسِبْت ، إذا قلت : زيد حسبت أخوك .

فأما الاستعمال فقولك : فإذنْ آتيَك وإذن أكرمَك . وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف : ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : " وإذنْ لا يلبثوا " [٥].

والعلة في جواز الوجهين : الإلغاء والإعمال هي : أن حرف العطف صيّر (إذن) بتقدمه عليها كمتوسطة فألغيت تارة اعتبارًا بتوسطها ، وأعملت تارة اعتبارًا بكون العاطف غير معتد به .

فمن أعملها بالنصب لم يراع حرف العطف ؛ لأنه ليس معتمدًا على حرف العطف ، ومن لم يعمل اعتمد على الحرف وراعاه ولم ينظر إلى ما قبلها نحو : أنا آتيك فتقول فإذن أكرمُك ، وإذن أكرمَكَ بالرفع والنصب [٦].

ومن ذلك قوله تعالى : « فإذن لا يؤتون الناس نقيرا » بالرفع في قراءة السبعة [٧].

وقرأ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس : « فإذن لا يؤتوا الناس نقيرا» بحذف النون على إعمال إذن [٨].

وقوله تعالى : « وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا » بالرفع في قراءة السبعة .

وقرأ أُبي بن كعب : (وإذن لا يلبثوا خلافك إلا قليلا) [٩] بحذف النون إذ أعمل (إذن) فنصب بها على

---

(١) انظر جواهر الأدب ، ص٢٣٢ – ٢٣٣ .
(٢) سورة الإسراء من الآية ٧٦ وقراءة النصب هي قراءة أبيّ بن كعب وهي في مختصر في شواذ ابن خالويه ص٨٠ والبحر المحيط ٦/ ٦٣ .
(٣) فتح الخالق ٣/ ١٦٠٣.
(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨١٧ .
(٥) الكتاب ٤/ ١٢٥، تحقيق (كاظم البكاء) ط الأولى ٢٠١٥م.
(٦) انظر شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨١٧ ، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٢ .
(٧) سورة النساء من الآية ٥٣ .
(٨) البحر المحيط ٣/ ٢٨٤ .
(٩) الكشاف ٢/ ٤٦٢ .

قول الجمهور ، وبـ (أن) مضمرة بعدها على قول بعضهم، وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون [١].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يستشهد بقراءة النصب في قوله تعالى : « وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا » ليقرر صحة القاعدة النحوية على جواز إعمال (إذن) وإهمالها إن وقعت بعد واو العطف أو فائه لذا جاء إهمالها هو الأجود والأفصح ؛ لأن القرآن الكريم ورد بها أي : الإهمال بعد الواو والفاء .

وقال الإربلي : " وفي بعض المصاحف : (فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا) (وإذن لا يلبثوا خلفك) والجيد الإلغاء "[٢].

والقول بإهمال (إذن) في الآيتين بأنه الأجود والأفصح يرجع إلى عدم تصدرها في الظاهر[٣] .

قال أبو حيان : " والأفصح إلغاء (إذن) بعد حرف العطف الواو والفاء[٤].

وتوجه قراءة أُبَيّ (لا يلبثوا) بالنصب نحويا في قوله تعالى : « وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلا » بـ (أن) مضمرة بعد (إذن) أو بأنها عطف جملة على جملة ، أي:(إذن لا يلبثون) عطف على جملة قوله:« وإن كادوا ليستفزونك ..»[٥].

(١) وينظر أيضًا الدر المصون ٤/ ٤١١ .
(٢) جواهر الأدب ص ٤٢٠ .
(٣) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٤٢١ ، والفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ص١٤٣ .
(٤) البحر المحيط ٣/ ٢٨٤ .
(٥) انظر الكشاف ٢/ ٤٦٢ ، والبحر المحيط ٦/ ٦٣ ، والدر المصون ٤/ ٤١١ .

٨- النصب بـ (لم) الجازمة

أشار الخطيب الشربيني إلى النصب بـ (لم) الجازمة فقال : " قد تنصب (لم) في لغة ، وقرئ شاذاً : (ألم نشرح) بالنصب [٦] " [٧].

وأقول إن النصب بـ (لم) هو لغة لبعض العرب فقد حكاه اللحياني في نوادره[٨] ، وقد جاءت شواهد تشير إلى ذلك منها :

قراءة أبي جعفر المنصوري : (ألم نشرح) بالنصب .

وقول الراجز :

من أيّ يَوْميّ من الموتِ أفرّ
أيَوْمٌ لم يُقْدَرَ أم يومٌ قدْر [٩]

وقول عائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد وهو القائم بثأر الحسين بن علي رضي الله عنه .

قد كان سَمْكُ الهدى يَنْهَدُّ قائمه
حتّى أتيح له المختار فانعمدا
فـي كل ما همَّ أمضى رأيَهُ قُدُما
ولم يشاورَ في إقـدامه أحدا [١٠]

بنصب (يشاور) .

(٦) سورة الشرح من الآية ١ وهي قراءة أبي جعفر المنصور . انظر المحتسب ٢/ ٢٦٦ ، والكشاف ٤/ ٢٦٦ ، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٩٦ ، والبحر المحيط ٨/ ٤٨٣ .
(٧) فتح الخالق ٣/ ١٦٣٤ .
(٨) انظر النوادر ص ١٦٤ ، والمحتسب ٢/ ٣٦٦ .
(٩) قاله الحارث بن المنذر وهو في المحتسب ٢/ ٣٦٦ ، والخصائص ٣/ ٩٥ ، والممتع في التصريف ١/ ٣٢٢ ، والمغني ١/ ٥٢٩ .
الشاهد : (لم يقدر) حيث جاء الفعل منصوبًا بـ (لم).
(١٠) من البسيط وهما في البحر المحيط ٨/ ٤٨٣ ، والدر المصون ٦/ ٥٤١ وفتح القدير ٥/ ٥٦٣ .
اللغة : سمك البيت : سقفه ، وقيل المرتفع من كل شيء في السماء .

وقد اعترض على ذلك ، أي على مجيء الفعل منصوبا بـ (لم) مخالفًا للقاعدة النحوية إذ ردّ بعض العلماء قراءة أبي جعفر ولحنها ، فقد قال عنها ابن عطية : " قراءة مرزولة "(١).

وقال عنها الشوكاني : " وعلى كل حال فقراءة هذا الرجل مع شدة جوره ومزيد ظلمه وكثرة جبروته، وقلة علمه ليست بحقيقة بالاشتغال بها"(٢).

وقد خرجت الشواهد السابقة على أن الأصل (نشرحن) و(يقدرن) و(يشاورن) بنون التوكيد الخفيفة ، ثم أبدلت النون ألفًا ، ثم حذفت الألف تخفيفا ، وبقيت الفتحة دليلاً عليها (٣).

وقد ضعفت قراءة أبي جعفر المنصوري بأن فيها شذوذين : توكيد المنفي بـ(لم) ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين (٤).

وخرجها الزمخشري على أن القارئ بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظنَّ السامع أنه فتحها (٥).

وما ذهب إليه الزمخشري مردود وغير مقبول ؛ لأن فيه الطعن على الراوي بعدم الضبط ، وذلك يؤدي إلى زعزعة الثقة في هؤلاء الأئمة من القراء والرواة الذين اصطفاهم الله لحمل كتابه وتخيرتهم الأمة لنقله شرقا وغربًا ، واعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم (٦).

وما ذهب إليه هؤلاء بأن أصل الأفعال بنون التوكيد ثم حذفت.

لا يخلو من تكلف ، والأحسن أن يحمل الكلام على ظاهره ، وأن تخرج على أنها لغة لبعض العرب ، كما حكاها اللحياني في نوادره ، وهو ما استحسنه أبو حيان إذ يقول : " ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله ، وهو أنه لغة لبعض العرب ، كما حكاها اللحياني في نوادره ، وهي الجزم بـ (لن) والنصب بـ

(لم) عكس المعروف عند النّاس " .

ثم استدل على ذلك بقول عائشة وأردف قائلاً " وهو أحسن مما تقدم"(٧) أي : تخريج الشاهد على النصب بـ (لم) أحسن من تخريجها على حذف نون التوكيد .

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يستشهد بقراءة النصب بـ (لم) على أنها لغة صحيحة وردت عن بعض العرب فجاءت القراءة تعضيدًا لهذه اللغة .

وقد خرجت قراءة النصب نحويا في (ألم نشرح) على أنه في الأصل (ألم نشرحن) فأبدل من النون ألفا ثم حذفها تخفيفا ، وقراءة الجمهور بجزم الحاء في (نشرح) بدخول (لم) (٨).

***

(١) المحرر الوجيز ٥/ ٤٩٦ .
(٢) فتح القدير ٥/ ٥٦٣ .
(٣) انظر المحرر الوجيز ٥/ ٤٩٦ ، والمغني ١/ ٥٢٩ ، والفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن الكريم ص٢٤٥ .
(٤) انظر المغني ١/ ٥٢٩ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٢ .
(٥) الكشاف ٤/ ٢٦٦ .
(٦) انظر الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ص ٢٤٥ .
(٧) البحر المحيط ٨/ ٤٨٣ – ٤٨٤ .
(٨) انظر المحرر الوجيز ٥/ ٤٩٦ ، والدر المصون ٦/ ٥٤٠ .

الفصل الثاني :

المسائل الصرفيــة التي حوتهـا القــراءة الشاذة وهــي :

١- جمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث بالواو والنون

أشار الخطيب الشربيني إلى شروط جمع الصفة جمع مذكر سالما ، مستشهدًا بقراءة الحسن : «وما تنزلت به الشياطون»[١] ، إذ يقول : "فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور ، وسكران وأحمر ؛ لأنها لا تقبل التاء ، ولا تدل على تفضيل ، لأن جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وسكران مؤنثه : سكرى ، وأحمر مؤنثه : حمراء ، لكن سمع : عانسون مع أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوج[٢]، وسمع أيضًا : أسودون ، وأحمرون ، وقرأ الحسن : «وما تنزلت به الشياطون» فهذه على خلاف القياس تحفظ ولا يقاس عليها [٣].

والنحويون مختلفون في جمع الصفة – التي لا تقبل تاء التأنيث– بالواو والنون على فريقين[٤] :

أحدهما : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى جواز ذلك ، محتجين بقراءة الحسن: «وما تنزلت به الشياطون» وقول الشاعر :

منّا الذي هو ما إنْ طرّ شاربُهُ
والعانسون ، ومنّا المُرْدُ والشّيبُ[٥]

وقول الآخر :

فما وجدتْ نساءُ بني نزارٍ
حلائلَ أسْوَدينَ وأحمرِينا [٦]

والآخر : ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك ، قال سيبويه في هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة : " ولا يجمع بالواو والنون فَعْلان كما لا يجمع أفعل ، وذلك لأن مؤنثه لم تجئ فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء ، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه نحو فعول ، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون " [٧].

وقد اشترط جمهور البصريين لجمع الصفة بالواو والنون ثلاثة شروط[٨] :

أولها : التذكير لفظاً ومعنى فإن كانت مؤنثة لفظا لم تجمع هذا الجمع نحو : رجل ربعة وعلاّمة ونسّابة ، فلا يقال : ربعون ولا علامون . ولا

---

(١) سورة الشعراء الآية ٢١٠ وقراءة الحسن في مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٩ والبحر المحيط ٤٢/٧ ، وهي أيضًا قراءة الأعمش وابن السميفع . انظر المصدرين السابقين .

(٢) انظر اللسان ، والمصباح المنير [عنس] .

(٣) فتح الخالق ١/ ٢٠٤ .

(٤) انظر الكافي في شرح الهادي ٣١٧/١– ٣١٨ ، والتنبيل والتكميل ١/ ٣١٥ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٧٩– ١٨١ .

(٥) من البسيط قاله أبو قيس بن رفاعة ، وهو في إصلاح المنطق ص ٣٤١ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١/ ١٣٢ ، والأمالي لابن الشجري ٢/ ٥٥٥ ، والتنبيل والتكميل ١/ ٣١٤ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٨١ .
اللغة : طرّ شاربه : إذا ابتدأ نبات شعر شفته العليا ، **المرد** : جمع أمرد وهو ما لم تنبت لحيته .
الشاهد : (العانسون) حيث جاء مجموعًا بالواو والنون ، وهو من الصفات التي تقع على المؤنث والمذكر بلفظ واحد .

(٦) من الوافر قاله الكميت بن زيد وهو في ديوانه ١١٦/٢، وقيل لغيره ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٥ ، والتنبيل والتكميل ١/ ٣١٥ ، والمقاصد الشافية ١/ ١٨١ .
الشاهد : (أسودين وأحمرينا) حيث جمع (أسود) و(أحمر) جمع تصحيح .

(٧) الكتاب ٣/ ٦٤٥ ، وينظر أيضًا : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٨ ، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٢٠٢– ٢٠٣ .

(٨) انظر المقاصد الشافية ١٧٨/١ ، وما بعدها ، وينظر أيضًا الكافي في شرح الهادي ١/ ٣١٧ .

نسّابون ، وكذلك إن كانت مؤنثة معنى نحو : حائض فلا يقال : حائضون ، وكذلك لو اجتمع التأنيثان نحو : حبلى وحمراء ، فلا يقال : الحبلون من النساء جئنني ، ولا الحمراوون أتيننني .

ثانيها : العقل ، وذلك تحرزًا من نحو : سابق صفة لفرس ، فلا يقال : سابقون .

ثالثها : صحة لحاق هاء التأنيث في مؤنثها ، وذلك تحرزًا من نحو قتيل وصبور وأحمر وسكران، فالمؤنث منها لم تلحقه التاء ، وإنما يقال : امرأة صبور وقتيل ، وامرأة حمراء وسكرى ببنية أخرى ؛ لذا لا يصح أن يقال : رجال قتيلون ، ولا صبورون، ولا أحمرون ولا سكرانون .

وما ذهب إليه البصريون هو القياس والمطابق للقاعدة النحوية ؛ لذا عاب بعض النحويون كالمبرد وابن جني وغيرهما[١] على قراءة الحسن :

قال النحاس : " وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء ، إنما يكون بدخول شبهة ، لما رأى الحسن – رحمه الله– في آخره ياء ونونًا وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المسلّم فغلط ، وفي الحديث احذروا زلة العالم [٢] " .

وقال ابن جني : " هذا مما يعرض مثله المفصيح لتداخل الجمعين عليه ، وتشابههما عنده، ... وعلى كل حال فـ (الشياطون) غلط "[٣].

أما ما ذهب إليه الكوفيون فإنه يمكن الأخذ به لوجود السماع بذلك نثرًا وشعرًا – كما ورد – وإن كان قليلاً .

وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يجوز تخطئة قراءة الحسن البصري ، فقد قرأها غيره ، كابن السميفع والأعمش[٤]، وهؤلاء الثلاثة لم يقرؤوا بها إلا بعد سماعها ، إضافة إلى أنهم من العلم ونقل القرآن بمكان فلا يمكن أن يقال: غلطوا [٥].

ومما يقوي هذه القراءة : ما قاله يونس بن حبيب : " سمعت أعرابيا يقول : دخلت بساتين من ورائها بساتون ، فقلت ما أشبه هذا بقراءة الحسن"[٦].

وعليه قد يكون اشتقاق : (الشياطين) من شاط أي احترق يشيط شوطة ، وبناء المبالغة منه شيّاط وجمعه : (الشياطون) فخففت الياء ، وقد روى عن الحسن وابن السميفع : التشديد ، وقرأ به غيرهما [٧].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يوافق البصريين ، وقد اتضح هذا بتعليقه على قراءة الحسن : " فهذه على خلاف القياس تحفظ ولا يقاس عليها " .

وقد وجهت قراءة الحسن بأنه لما كان آخره كآخر (يبرين) و(فلسطين) في أن الإعراب أجرى على النون تارة ، وعلى ما قبله تارة ، فقالوا : يبرين ويبرون ، وفلسطين وفلسطون ، فأجرى ذلك في الشياطين تشبيها به فقيل : الشياطين والشياطون [٨].

***

(١) انظر البحر المحيط ٧/ ٤٣ .
(٢) إعراب القرآن ٢/ ٥٠٣ .
(٣) المحتسب ٢/ ١٣٣ .
(٤) انظر : مختصر في شواذ القرآن ص١٠٩ والبحر المحيط ٧/ ٤٣ .
(٥) انظر : البحر المحيط ٧/ ٤٣ .
(٦) انظر : المصدر السابق .
(٧) المصدر السابق .
(٨) انظر : البحر المحيط ٧/ ٤٣ .

٢ – مـد المقصـور

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز مد المقصور مستشهدًا على ذلك بقراءة طلحة بن مصرف (يكاد سناء برقه) [١] ؛ حيث قال في معرض تعليقه على قول ابن مالك :

وقصر ذي المد اضطرارًا مجمعُ
عليه والعكس بخلاف يقع

" واختلفوا في مد المقصور – كما نبه على ذلك بقوله : (والعكس) وهو مد المقصور اضطرارًا بخلاف بين البصريين والكوفيين (يقع) فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قول الشاعر :

سيغنيني ا لذي أغناك عني
فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ [٢]

بمد (غناء) للضرورة مع أنه مقصور ، وورده في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف : (يكاد سناء برقه) بالمد[٣] ، ومنعه البصريون[٤] ، وقالوا القراءة شاذة ، وقدروا (الغناء) في هذا البيت مصدرًا لـ(غانيت) لا مصدرا لـ (غنيت) غني كـ (رضيت رضي) [٥].

قال الموضح : وهو تعسف[٦] "[٧].

مما تقدم يتبين لنا أن النحويين مختلفون في جواز مد المقصور على فريقين[٨] :

أحدهما : ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز مد المقصور ، وتابعهم في ذلك ابن ولاد وابن خروف[٩].

وقد استدلوا على ذلك بالسماع الوارد عن العرب نثرًا وشعرًا وبالقياس.

فمن السماع نثرًا : قراء طلحة بن مصرف (يكاد سناء برقة) – فمد (السنا) الذي يراد به الضوء وهو مقصور [١٠].

ومن الشعر قول الراجز :

قد علمتْ أختُ بني السّعْلاءِ
وعلمتْ ذاك مـــع الجـــــراءِ
أن نِعْمَ مأكولا على الخـــــواءِ
يا لكِ من تمرٍ ومن شِيشَـــــــاءِ
ينشُبُ فـي المَسعـلِ واللهاء [١١]

---

(١) سيأتي تخريج الآية والقراءة قريبا .
(٢) من الوافر لم أقف على قائله وهو في ما يحتمل الشعر من الضرورة ص١١٢ والإنصاف٢/ ٧٤٧ ، وضرائر الشعر ص٣٠ واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٩٠ .
(٣) سورة النور من الآية ٤٣ ، ونسبت هذه القراءة أيضًا لـ يحيى بن وثاب . انظر . مختصر في شواذ القرآن ص١٠٤ ، والكشاف ٣/ ٢٤٦ ، والدر المصون ٥/ ٢٢٦ .
(٤) ينظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ص١١٢– ١١٣ وضرائر الشعر ص٢٩ ، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٢٣ .
(٥) انظر التصريح ٥/ ٤٣ .
(٦) أوضح المسالك ٤/ ٢٩٧ .
(٧) فتح الخالق ٣/ ١٧٧٣ – ١٧٧٤ .
(٨) ينظر الإنصاف مسألة : هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ٢/ ٧٤٥ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٨٤ ، وما بعدها وتمهيد القواعد ٤٦٥٢/٩ والمقاصد الشافية ٦/ ٤٢٢ .
(٩) انظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٨٦ .
(١٠) ضرائر الشعر ص ٣٠ .
(١١) قالها أبو مقدام الراجز وهي في : ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١١٤ والإنصاف ٧٤٦/٢، وضرائر الشعر ص٢٩ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠١٨ – ٢٠١٩ .
اللغة : السعلاة : ذكر الغيلان ، الخواء : الخلاء ، الجراء : الجارية الشجاعة .
شيشاء : نوع من التمر لم يشتد نواه . المسعل موضع السعال من الحلق – اللهاة : لحمة من أقصى سقف الحنك .
الشاهد : مد (السعلى والخوى واللهى ..) وهي مقصورة .

وقول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناك عنّي

فلا فقر يدوم ولا غناء [١]

وقول الآخر :

والمـــرءُ يُبليـــه بلاءُ السربـــالُ

تعاقُبُ الإهلالِ بعدَ الإهـــلالْ[٢]

وأما الاستدلال من جهة القياس فبالقياس على جواز إشباع الحركات في الضرورة التي ينشأ عنها تولد الحروف كقول الفرزدق .

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرةٍ

نفي الدراهيمِ تنقاد الصياريف[٣]

والآخر : ذهب البصريون إلى عدم جواز مدّ المقصور وقد اعتلوا لذلك بوجهين :

أولهما : أن مدّ المقصور على خلاف الأصل بخلاف قصر الممدود فإنه على الأصل .

والثاني : أن ما استشهد به الكوفيون شاذ لا يبلغ القياس .

وما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم هو الصواب لثبوته عن العرب ، وهو ما اختاره الأشموني إذ يقول :" والظاهر جوازه مطلقا لوروده".

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة الكوفيين وقد اتضح هذا من خلال رده مذهب البصريين بما ذكره ابن هشام .

وقد جاء استشهاده بقراءة طلحة بن مصرف (يكاد سنا برقه) بالمد وأيضًا دعما وتقوية لشاهد شعري دليلاً على جواز مد المقصور أو أنها قد تكون لغة لبعض العرب قال أبو حيان : " فأما قراءة طلحة بن مصرف (يكاد سنا برقه) بمد (سنا) فشاذة، وينبغي أن يعتقد فيه أن مدّه لغة، أو أراد العلو والارتفاع"[٤].

وقد وجهت قراءة المد صرفيا على أنه أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفاته .

قال ابن جني : " وأما " سنا برقه " فقد يجوز أن يكون أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفاته ، فأطلق عليه لفظ الشرف ، كقولك : هذا ضوء كريم ، أي : هو غاية في قوته وإنارته ، فلو كان إنسانًا لكان كريما شريفا "[٥].

***

(١) تقدم هذا البيت .

(٢) بيتان من السريع المشطور نسبا للعجاج وليسا في ديوانه ، وهما في ضرائر الشعر لابن عصفور ص٣٠ وارتشاف الضرب ٢٣٨٦/٥ ، والمقاصد النحوية ٢٠٢٦/٤ ، وشرح الأشموني ١٥٥/٤ .

الشاهد [بلاء السربال] والكلام فيه كسابقه .

(٣) من البسيط وهو في ديوان الفرزدق ص ٥٧٠ (شرح) والكتاب ١/ ٢٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٩ ، وتحصيل عين الذهب ص ٦٢ .

المعنى : يصف الناقة بسرعة سيرها في الهاجرة وما تحدثه من قرع للحصى فيشبه الصيرفي الذي ينتقد جيد الدراهم من رديئها .

الشاهد : (الصيارف) حيث زيدت الياء وتولدت نتيجة إشباع الكسرة في الراء .

(٤) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٨٦ .

(٥) المحتسب ٢/ ١١٤ .

٣- كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز كسر الفاء وإشمامها وضمها في الفعل الثلاثي المضاعف مستشهدًا على ذلك بقراءة علقمة بكسر الراء في قوله تعالى : «هذه بضاعتنا ردت إلينا» ، وذلك في معرض تعليقه على قول ابن مالك :

.....

وما لباعَ قد يُرى لنحو حَبّ

فقال : " وما ثبت لـ (باع) إذا بني للمفعول من كسر الفاء وإشمامها وضمها (قد يرى لنحو حبّ) فمن الثلاثي المضاعف المدغم كـ (ردّ) إذا بني للمفعول نحو : (حبّ ورد) قرأ علقمة : « هذه بضاعتنا رِدّت إلينا» [١] بكسر الراء لكن الأفصح في المضاعف الضم ، وأوجبه الجمهور والصحيح الجواز [٢]"[٣].

حاصل ما ذكره الخطيب الشربيني أن الفعل الثلاثي المعتل العين إذا بني للمفعول نحو (باع) فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه [٤] :

أحدها : الكسر الخالص فيقال: بيع في (باع) والأصَل : بُيِع ، استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى الباء بعد تقدير حذف حركتها .

والثاني : إشمام الفاء الضم وهذا يعني ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر ، وكيفيته تعلم بالمشافهة .

والوجه الثالث : إيقاء الضمة التي أتي بها في الأصل للبناء للمفعول فتقول : بُوع .

قال الشاطبي في شأن فصاحة الوجوه الثلاثة السابقة وضعفها :" فالوجهان الأولان فصيحان مقروء بهما ، والوجه الثالث لغة ضعيفة حكيت عن بني ضبّة ، وحكى عنهم بُوْع متاعُه "[٥].

وإلى هذه الوجوه الثلاثة الجائزة في (باع) أشار ابن مالك بقوله :

واكسِر أو اشمِمْ فاثلاثيّ أعل

عينا ، وضمّ جا كبُوع فاحتُمِلْ

وهذه الأوجه الثلاثة في (باع) جارية في الفعل الثلاثي المضاعف في (حبّ وردّ) [٦] :

أحدها : إخلاص الضم : فتقول (حُبّ) بضم الحاء و(رُدّ) بضم الراء ، إذ الأصل فيهما : (حُبِب) و(رُدِد) فأسكنت الباء الأولى في (حبب) وأدغمت في الثانية ، وفي: (رُدِد) أسكنت الدال الأولى وأدغمت في الثانية .

قال الشاطبي عن هذه اللغة : " وهي اللغة الشهري " [٧].

وثانيها : إخلاص الكسر : فتقول فيهما (حِبّ) و(رِدّ) ومن ذلك قراءة علقمة : (هذه بضاعتنا رِدت إلينا) بإخلاص كسر الراء [٨].

والوجه الثالث : إشمام الكسر

ومن ذلك قول الفرزدق :

---

(١) سورة يوسف من الآية ٦٥ ونسبت أيضًا إلى يحيى بن وثاب والأعمش وهي في مختصر في شواذ القرآن ص ٦٩ والمحتسب ١/ ٣٤٥ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٦/ ٢٧٥ ، والتصريح ٢/ ٣٤٦ ، وشرح الأشموني ٢/٩٢ .

(٣) فتح الخالق المالك ٢/ ٧٢٧ .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن خروف ١/٥٢١ ، والغرة المخفية ١/ ٢٩٩- ٣٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٠ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٦٩- ٢٧٠ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢١- ٢٢.

(٥) المقاصد الشافية ٣/ ٢٢ .

(٦) انظر الكافي في شرح الهادي ١/ ٤٤٨ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧ .

(٧) المقاصد الشافية ٣/ ٢٧ .

(٨) تقدمت القراءة قريبًا .

وما حُلّ من جهلٍ حُبَى حلمائنا
ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعنّفُ [١].

قال ابن مالك : " ومن العرب من يكسر فاء ردّ ونحوه بإخلاصٍ وإشمام"[٢].

هذا وقد ذهب الجمهور إلى وجوب ضم فاء الثلاثي المضعف في نحو : رُدّ [٣].

على حين ذهب سيبويه إلى أنه الأجود وعبارته في ذلك : " واعلم أنَّ رُدَّ هو الأجود الأكثر "[٤].

أما بعض الكوفيين ومن تابعهم [٥] فقد أجازوا الكسر وهو الصحيح لثبوته عن العرب وهو ما اختاره أبو حيان مستدلاً بالسماع إذ يقول : "وأجاز الكسر بعض الكوفيين وهو الصحيح ، وهو لغة لبني ضبة ، ولبعض بني تميم ومن جاورهم يقولون : رِدّ الرجل ، وقِدَّ قميصه ، وقرأ علقمة (ردّت إلينا) [٦]، ولو رِدّوا لعادوا) [٧][٨].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة الكوفيين وقد اتضح ذلك بقوله : " والصحيح الجواز " وقد جاء استدلاله بقراءة علقمة على أنّ كسر الفاء في الفعل الثلاثي المضعف إثبات على أنها لغة صحيحة فصيحة ، وهي لغة لبني ضبة ولبعض بني تميم ومن جاورهم كما تقدم .

وقد وجهت القراءة في (ردت) بكسر الراء على جواز نقل حركة الدال المدغمة إلى الراء في الفعل الثلاثي المضعف وهي لغة بني ضبة وبعض بني تميم كما ذكرنا [٩].

***

٤- جواز الفك والإدغام في (حييَ)

أشار الخطيب الشربيني إلى جواز الفك والإدغام في اجتماع ما كان المثلان فيه ياءين متحركتين ، مشروطا بلزوم حركة الثاني مستشهدًا على ذلك بقراءة طلحة بن سليمان (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) بسكون الياء في (يحيى)[١٠] وذلك في معرض تعليقه على قول ابن مالك :

وحيي افكُكْ وادّغِم دون حذرْ
.....

حيث قال : " أشار إلى القسم الثالث ، وهو ما يجوز فيه الفك والإدغام ، وذكر له ثلاثة مواضع ، أشار إلى الأول منها بقوله : (وحيي) ونحوه كـ (عيي) (افكك وادّغم) أي يجوز لك كل منها .... (دون حذر) .

وضابط ذلك : ما كان المثلان فيه ياءين متحركتين تحريكا لازما ، فالإدغام على أنهما مثلان متحركان في كلمة ، والفك على أن اجتماع المثلين

---

(١) من الطويل وهو في ديوانه ٢/ ٢٩ والكتاب ٤/ ١١٨ ، والمحتسب ٣٤٦/١ ، والكافي في شرح الهادي ١/ ٤٤٨ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧ .
الشاهد : (حل) حيث جاء بإشمام ضمة الحاء الكسر .
قال ابن جني : قال لي أبو علي – رحمه الله– إنهم ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه : حُلّ ، وحُلَّ ، وحلّ) المنصف ١/ ٢٥٠ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٣٢ .
(٣) انظر التذييل والتكميل ٦/ ٢٧٥ .
(٤) الكتاب ٤/ ٤٢٣ .
(٥) انظر التذييل ٦/ ٢٧٥ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧ وشرح الأشموني ٢/ ٩٢ .
(٦) تقدمت الآية والقراءة .
(٧) سورة الأنعام من الآية ٢٨ ، وهي قراءة إبراهيم النخعي ويحيي بن وثاب والأعمش . انظر البحر المحيط ٤/ ١٠٩ .
(٨) التذييل والتكميل ٦/ ٢٧٥ .
(٩) انظر المصدر السابق والدر المصون ٤/ ١٩٥ .
(١٠) سيأتي تخريج الآية والقراءة قريبا .

بمنزلة العارض ؛ لأنهما لا يوجدان إلا في الماضي فقط ، والعارض لا يعتد به.

ألا ترى أنهما لا يوجدان في نحو : " يحيا ويعيا "[١] ولكن الفك أجود .

وقرئ بالوجهين في : (حيّ) من قوله : (ويحيا منْ حيّ[٢]) ولا إدغام في نحو : (لن يحيى) ، لأن حركة الثاني تزول بزوال الناصب ، بل ربما حذفت الحركة مع الناصب ، كقراءة طلحة بن سليمان (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) بسكون الياء [٣] ، ولا إدغام في أصل : يرعوي ، وهو يرعوو ، لأن الثانية تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها "[٤].

حاصل ما تقدم من كلام الخطيب الشربيني أنه يجوز الإدغام والفك في (حيي) بثلاثة شروط وهي[٥] :

– أن يكون ثاني المثلين متحركا ، فإن كان ساكنا لم يجز الإدغام ؛ لأنه لا يجوز الإدغام في ساكن وذلك نحو حييْتُ ، وأحيَيْت .

– وأن تكون حركته بنائية متطرفة ، إذ حركة ثاني المثلين في (حيي) حركة بناء ومتطرفة ؛ لذا جاز فيها الفك والإدغام [٦].

– وأن تكون حركته لازمة في الكلمة ، فإن جاءت حركة ثاني المثلين عارضة كما في (لن يحييَ) فلا تدغم؛ لأن حركة الياء الأخيرة ليست بلازمة إذ هي حركة الإعراب تزول في حال الرفع وفي حال الجزم فجاءت في حال النصب عارضة فلم يعتد بها [٧].

والإدغام والفك في باب (حييَ) جائزان عند العرب وكلاهما فصيح ، غير أن الإدغام عند سيبويه أكثر من الفك ، إذ يقول : " الإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة "[٨].

وتابعه في ذلك الزنجاني إذ يقول : " واللغة الكثيرة المشهورة (حيَّ) بالإدغام كـ(ظنّ) و(حيّوا) كـ (ظنّوا)"[٩].

ولعل السبب في تفضيل الإدغام على الفك عند سيبويه ومن تابعه يرجع إلى أن الياء لزمها الحركة، فصارت بلزوم الحركة مشابهة للصحيح ،

---

(١) فلا يوجد اجتماع المثلين هنا لانقلاب الثانية ألفا والياءان فيهما لا تلزمان في التصاريف .

(٢) سورة الأنفال من الآية ٤٢ ، فقد قرأ (حيّ عن بينة) بالإدغام : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ، وقرأ (حييَ) بالفك ، أي : بياءين ، الأولى مكسورة والثانية مفتوحة: عاصم ونافع – انظر السبعة في القراءات ص ٣٠٦– ٣٠٧ .

(٣) سورة القيامة الآية ٤٠ ، وهي أيضًا قراءة الفيض بن غزوان . انظر المحتسب ٢/ ٣٤٢ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٨٢ .

(٤) فتح الخالق ٣/ ٢٠٥١ – ٢٠٥٢ .

(٥) ينظر الممتع في التصريف ٢/ ٥٧٦ ، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٥١ وما بعدها .

(٦) فإذا فقدت التطرف بأن يكون بعدها علامتا التثنية أو علامتا الجمع أو تاء التأنيث ففيها تفضيل : فإن كان بعدها علامتا التثنية أو علامتا الجمع لم يجز إلا لإظهار نحو مُحْييان وحَيِيان ومُحْييا
وإن كان بعدها تاء التأنيث فإنها قد تلحق لفظ المفرد أو بناء الجمع ، فإن لحقت بتاء الجمع نحو حَياء وأحيِية ، وعيِيِيّ وأعيية جاز الإظهار والإدغام نحو : أحيَّه وأعيّة .
وإن لحقت التاء المفرد وكانت فيه غير عوض من محذف لم يجز إلا الإظهار نحو مُحيية ومُعْيية وإن كانت التاء عوضا من محذوف فإنه لا يجوز إلا الإدغام نحو : تحية مصدر حيّا . انظر الممتع في التصريف ٢/ ٥٧٩– ٥٨٠ والمقاصد الشافية ٩/ ٤٥٣ .

(٧) انظر الكافي في شرح الهادي ٥/ ٢٧٧٨ – ٢٧٧٩ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٢٠ ، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٥٣– ٤٥٤ .

(٨) الكتاب ٤/ ٣٩٥ .

(٩) الكافي في شرح الهادي ٥/ ٢٧٧٧ .

فأدغمت كما أدغم الحرف الصحيح في نحو شدّ[١].

على حين استظهر بعض شراح ألفية ابن مالك من قوله :

وحيي افكُك وادّغم دون حذر

.....

أن الفك أكثر وأشهر وأجود من الإدغام .

قال المرادي معلقا على قول ابن مالك السابق " ولعل الناظم قدم الفك لكثرته "[٢].

وقال ابن قيم الجوزية : " والأشهر فيهما الفك ولذلك قدمه المصنف "[٣].

وقال المكودي : " والتفكيك في ذلك أجود وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك " [٤].

وقال بمثل ما قاله هؤلاء : الأشموني وابن طولون [٥].

بينما فهم الشاطبي فهما مغايرًا لما ذكره بعض شراح الألفية في تعليقهم على قول ابن مالك .

وحيي افكك وادغم دون حذر

.....

حيث قال : " يريد أن ما كان من هذا النحو يجوز فيه الوجهان ، لكنه لم يرجح بين الوجهين"[٦].

وما ذهب إليه الشاطبي في فهم عبارة ابن مالك هو الصواب من وجهة نظري لأن ظاهر العبارة يدل على ذلك .

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أمران:

أحدهما : أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة ابن مالك والشاطبي في جواز الفك والإدغام من غير أفضلية أحدهما على الآخر في باب (حيي) فكل منهما فصيح مقروء بهما كما ذكرنا في (حيّ) من قوله تعالى : « ويحيى من حيّ ...» وقد جاء استشهاده بالآية تأكيدا وتقوية للقاعدة الصرفية التي تؤيد ذلك .

والآخر: أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة جمهور البصريين في عدم جواز الإدغام في قراءة طلحة بن سليمان : (أليس ذلك بقادر على أن يحي) بسكون الياء وذلك لأن الساكن لا يدغم فيه، إضافة إلى عدم الاعتداد بالفتحة المحذوفة ؛ لأنها غير لازمة ، على خلاف ما أجازه الفراء في قول الشاعر :

وكأنَّها بين النساءِ سَبيكة

تمشي بُسدّة بابها فتُعِيُّ [٧].

وقد جاء استشهاده بقراءة طلحة بن سليمان تأكيدا على عدم الاعتداد بالحركة العارضة .

وقد وجهت قراءة طلحة بن سليمان بسكون الياء الثانية في (يحيى) في قوله تعالى : « أليس ذلك بقادر على أن يحييَ الموتى » بعدم جواز الإدغام، وأن الفتحة المحذوفة التي كانت على الياء لا يعتد بها لأنها حركة إعراب غير لازمة لا تتحذف إلا في الوقت أو في ضرورة الشعر [٨].

***

(١) انظر التكملة ص ٦٠٦ ، والمصادر السابق .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١١٠ .
(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٦٠ .
(٤) شرح المكودي على الألفية ١/ ٣٩٩ .
(٥) ينظر شرح الأشموني ٤/ ٤٩٢ ، وشرح ابن طولون على الألفية ٢/ ٤٥٩ .
(٦) المقاصد الشافية ٩/ ٤٥٠ .

(٧) من الكامل لم أقف على قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٤٩٢/١ ، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٥٢ ، وشرح الأشموني ٤/ ٤٩١ .
اللغة : سبيكة : قطعة مستطيلة من فضة ، سدة البيت : فناؤه .
الشاهد : (فتعيّ) حيث أدغم الياء في الباء في المضارع اعتدادًا بالحركة العارضة وهذا جائز على رأي الفراء .
(٨) انظر مختصر في شواذ القرآن ، ص ١٦٦ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٨٢ .

الخاتمـــــة

بعد الدراسة التي تناولت القراءات الشاذة في فتح الخالق للخطيب الشربيني أمكننا أن نتوصل إلى النتائج التالية :

- حدّد البحث المسائل النحوية والصرفية التي أمكن دراستها من خلال ما حواه كلام الخطيب الشربيني حول القراءات الشاذة .

١- أثبت البحث أن الخطيب الشربيني كان يستشهد بالقراءة الشاذة إقرارًا على صحة القاعدة .

٢- أشار البحث إلى أن الخطيب كان يستشهد بالقراءة الشاذة على صحة جواز الوجوه الإعرابية المتعددة .

٣- كشف البحث أن الخطيب الشربيني كان يستشهد بالقراءة الشاذة تعضيدًا لبعض اللغات الواردة عن العرب.

٤- أوضح البحث أن الخطيب الشربيني كان يربط القراءة الشاذة ويلحقها بالقراءة السبعية إيمانًا منه بفصاحتها ، وكان يقوي القراءة الشاذة بنظيرها من الشواهد الشعرية .

٥- بيَّن البحث أن الخطيب الشربيني لم يرد القراءات الشاذة وكان نادرًا ما يحكم على بعض القراءات الشاذة بأنها على خلاف القياس .

٦- أظهرت دراسة القراءات الشاذة في فتح الخالق للخطيب الشربيني أنها جاءت إثراءً ودعمًا للمذهب البصري من ناحية [١] والمذهب الكوفي من ناحية أخرى[٢] ، وبعض النحويين[٣] من ناحية ثالثة .

٧- أوضحت الدراسة أن الخطيب الشربيني يتجه وجهة الكوفيين في عدم رد القراءات الشاذة واعتداده بها ، والتعويل عليها في بناء القواعد والأحكام .

***

(١) انظر على سبيل المثال مسألة حذف العائد المرفوع ، وحكم مجيء الحال معرفا بـ (أل) ، وإهمال (أن) الناصبة للمضارع حملاً على (ما) المصدرية .

(٢) انظر على سبيل المثال جواز تأنيث الفعل مع الفاصل بـ (إلا) ، وكسر فاء الفعل الثلاثي المضعف ، ومدّ المقصور ، وإعمال (إن) النافية عمل ليس .

(٣) انظر على سبيل المثال : وقوع (حاشا) ، اسما ومجيء اللام بمعنى (عند) ، وموافقة (على) الباء.

ثبت أهم المصادر والمراجع

- الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان – حياته وجهوده– للدكتور / محمد حسين عبد العزيز المحرصادي – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري المتوفى ٢٧٦هـ – شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ / علي فاعور – دار الكتب العلمية –بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ ، تحقيق ودراسة د/رجب عثمان محمد – مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب– الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية المتوفى ٧٦٧هـ ، تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهيلي – مكتبة أضواء السلف – الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .
- أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن الكريم د/ محمد يسري زعير – الجزء الأول – مطبعة عيسى البابي الحلبي – الطبعة الثانية ١٩٨٧م .
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تح/ أحمد محمد شاكر ، د/ عبد السلام هارون – دار المعارف – الطبعة الرابعة .
- الأصول في النحو لابن السراج المتوفى ٣١٦هـ ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- اعتراضات ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تأليف د/ محمد بن حمّاد بن ساعد القرشي – جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
- الأعلام لخير الدين الزركلي – بيروت – دار العلم للملايين – الطبعة السادسة ١٩٨٤م .
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي – تحقيق ودراسة الدكتور محمود الطناحي – الناشر – مكتبة الخانجي – بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف– المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٩٨٧م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
- الإيضاح العضدي للفارسي ، تحقيق ودراسة / كاظم بحر مرجان – عالم الكتب – الطبعة الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- أي في اللغة والقرآن للدكتور/عبد الله الحسيني هلال – مطبعة الحسين الإسلامية – الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ ، تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، المتوفى ٦٨٨هـ ، تحقيق ودراسة د/ عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٦م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، تأليف / مجد الدين الفيروزآبادي ، المتوفى ٨١٧هـ ، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة – القاهرة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي – ط عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب – حققه وعلق عليه الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي – عدة أجزاء – تحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري ، مطبعة الزهراء – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- التفسير والمفسرون – تأليف الدكتور / محمد حسين الذهبي – الجزء الأول – دار الكتب الحديثة – الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
- التكملة لأبي علي الفارسي ٣٧٧هـ ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش المتوفى ٧٧٨هـ ، تحقيق د/ علي فاخر وآخرين – مطبعة دار السلام– مصر – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- التوجيهات النحوية والصرفية بقراءة الجحدري إعداد د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان– دار الفكر العربي ، ط الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة وآخرين – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ، تحقيق د/ حامد أحمد نبيل – مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- جواهر القرآن ونتائج الصنعة – صنعة أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، علق عليه الدكتور / محمد أحمد الدالي – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ – ٢٠٠٩م .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب وبالهامش مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري – مطبعة المشهد

الحسيني بمصر .
– حاشية الشيخ محمد عبادة العدوي على شذور الذهب لابن هشام وبهامشها الشرح المذكور – مطبعة التقدم العلمية بمصر .
– حاشية يس زين الدين العليمي على التصريح – طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
– حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري – دراسة وتحقيق د/ أحمد طه حسانين سلطان – مطبعة الأمانة – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
– الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة – ١٩٨٦م وسنوات أخرى
– الخطيب الشربيني وجهوده النحوية والصرفية جمعا ودراسة (رسالة دكتوراه) إعداد الباحث هشام أحمد السيد عبد الخالق – كلية اللغة العربية بالمنصورة .
– الخطيب الشربيني ومنهجه في التفسير (رسالة ماجستير) بجامعة الإمام محمد بن سعود ، إعداد الباحث / ثقيل بن ساير الشمري– الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
– الدر المصون للسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ على معوض وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
– ديوان الأعشى – دار صادر – بيروت – بدون .
– ديوان جرير – دار صادر – بيروت ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
– ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر الباهلي – رواية أبي العباس ثعلب – حققه وقدم له د/ عبد القدوس أبو صالح – مؤسسة الإيمان – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
– ديوان العجاج – تحقيق الدكتور / عزة حسن – دار الشروق – بيروت ١٩٧١م .
– ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م .
– ديوان لبيد بن ربيعة العامري – دار صادر – بيروت – بدون .
– ديوان النابغة الذبياني – حققه وقدم له المحامي فوزي عطوي – الشركة اللبنانية للكتاب – بيروت ١٩٦٩م .
– رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي المتوفى ٧٠٢هـ ، تحقيق / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
– السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د/ شوقي ضيف– الطبعة الثانية – دار المعارف .
– سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق .
– شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، المتوفى١٠٨٩م – دار المسرة– بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
– شرح أبيات المغني للبغدادي ، تحقيق د/ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ – ١٩٨٧م .

- شرح الأشموني بحاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية .
- شرح ألفية ابن مالك لابن طولون الدمشقي المتوفى ٩٥٣هـ ، تحقيق وتعليق الدكتور / عبد الحميد جاسم محمد الفياض – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- شرح ألفية ابن مالك– لابن الناظم ، تحقيق / عبد الحميد السيد– دار الجيل – بيروت .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ود/ محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة والنشر– الطبعة الأولى .
- شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق ودراسة / محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد – مكتبة الإيمان بالمنصورة – الطبعة الأولى ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف – تحقيق ودراسة د/ سلوى محمد عمر عرب – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ – الطبعة الأولى .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ١٩٨٢م .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي– تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين – دار الغد الغربي ١٩٧٥م .
- شرح شذور الذهب لابن هشام ، ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب – تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد– دار الأنصار بالقاهرة – الطبعة الخامسة عشرة في سنة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق / عدنان الدوري ، مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – مصر – الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي ، دراسة وتحقيق الدكتور / علي الشوملي – دار الأمل– الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، تحقيق د/ يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي – الطبعة الثانية ١٩٩٦م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي – طبعة دار المأمون للتراث – منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى – السعودية.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي – المتوفى (٣٦٨هـ) :
- الجزء الأول ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب وآخرين – مركز تحقيق التراث – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .

- الجزء الثاني ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، مركز تحقيق التراث- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م .
- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت .
- شعر الأحوص الأنصاري ، جمعه وحققه/ عادل سليمان جمال ، قدم له د/ شوقي ضيف – وزارة الثقافة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم الدكتور / داوود سلوم – مكتبة الأندلس – بغداد ١٩٦٩م ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف .
- الشواهد النحوية في شعر لبيد بن ربيعة العامري د/ عواطف أحمد كمال شهاب الدين – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .
- صحيح البخاري – تحقيق محمد زهير بن ناصر- الناشر : دار طوق النجاة – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .
- ضرائر الشعر لابن عصفور المتوفى ٦٦٣هـ – وضع حواشيه خليل عمران المنصور ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز ، تحقيق / حامد محمد العبدلي – مطبعة العاني – بغداد ١٩٩١م .
- فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك – تأليف/ شمس الدين الخطيب الشربيني (ت٩٩٧هـ) – دراسة وتحقيق سيد بن شلتوت الشافعي- دار الضياء- الكويت – الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م .
- الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن للدكتور / عبد الله الحسيني هلال – الطبعة الأولى ١٩٨٤م .
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب / تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي – دار الكتاب العربي – بيروت ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي للدكتور / محمود أحمد الصغير – دار الفكر- دمشق – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع- السفر الأول- تحقيق د/ فيصل الحفيان – مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- الكافي في شرح الهادي لأبي المعالي عز الدين الزنجاني المتوفى ٦٥٥هـ ، دراسة وتحقيق قسم النحو الدكتور / محمود بن يوسف فجال – وقسم التصريف ، تحقيق الدكتور أنس بن محمود فجال- جامعة طيبة – الطبعة الأولى ٢٠٢٠م.
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون – مطبعة المدني – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م .

- الكشاف للزمخشري ومعه حاشية الشريف الجرجاني والإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال – مطبعة الحلبي– الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، للشيخ نجم الدين الغزي ، المتوفى ١٠٦١هـ تحقيق : جبرائيل سليمان جبور – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- لسان العرب لابن منظور – طبعة دار المعارف .
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ ، المتوفى ٧٢٠هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم الصاعدي – الجامعة الإسلامية – الطبعة الثانية ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ، المتوفى ٣٦٨هـ ، تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي– الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- المحتسب لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي المتوفى ٥٤٦هـ ، تحقيق المجلس العلمي بفاس سنة ١٩٧٥م .
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة .
- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، المتوفى ٣٢٨هـ حققه وعلق عليه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – راجعه وصنع فهارسه الدكتور / رمضان عبد التواب – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- المرتجل لابن الخشاب المتوفى ٥٦٧هـ ، تحقيق ودراسة على حيدر – دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- المسائل البصريات للفارسي ، المتوفى ٣٧٧هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور / محمد الشاطر– مطبعة المدني – السعودية – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- المصباح المنير للفيومي ، المتوفى ٧٧٠هـ – دار الكتب العلمية – بيروت .
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د/ عبد الأمير– عالم الكتب– بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي – ومحمد علي النجار – الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي – عالم الكتب ، ط الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة – مكتبة المثنى – بيروت – دار إحياء التراث العربي .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد – منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني لأبي العلاء الكرماني ، المتوفى ٥٦٣هـ دراسة وتحقيق الدكتور / عبد الكريم مصطفى مدلج – دار ابن حزم – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

- مفاتيح الغيب للرازي (التفسير الكبير) دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك) تحقيق د/ عياد الثبيتي ، ود/ محمد البنا وآخرين – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى للعيني (ت٨٥٥هـ) تحقيق د/ علي فاخر وآخرين ، ط / دار السلام ، القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة – لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ١٣٩٩هـ ، وسنوات أخرى .
- مقدمات في علم القراءات للدكتور / أحمد خالد شكري وآخرين – دار عمار – عمان – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- المقرب لابن عصفور ، المتوفى ٦٦٩هـ ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد – الطبعة الأولى ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- الممتع في التصريف لابن عصفور ، ت د/ فخر الدين قباوة – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ت ٧٤٩هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور / هادي عبد الله ناجي – مكتبة الرشد – الرياض– الطبعة الأولى ٢٠٠٩م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور / علي فاخر وآخرين – دار الطباعة المحمدية – الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م .
- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري – تأليف الدكتور / شعبان صلاح – دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة ٢٠٠٥م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣هـ – أشرف على تصحيحه /علي محمد الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق / أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع للشيخ عبد الفتاح القاضي – المقرر على مرحلة القراءات العامة بمعاهد القراءات الأزهر ، طبعة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

***

محتويات البحث

الموضـــوع	الصفحة
ملخص البحث .	٦٠٧
المقدمة .	٦٠٨
التمهيد وفيه :	٦١١
– التعريف بالخطيب الشربيني وكتابه ومنهجه فيه .	٦١١
– موقف الخطيب الشربيني من القراءات الشاذة .	٦١٣
الفصل الأول : المسائل النحوية التي حوتها القراءة الشاذة .	٦١٥
أولاً : المسائل المتعلقة بالأسماء :	٦١٥
١– مجيء (أبو) في موضع جر على الحكاية .	٦١٥
٢– إعراب (أي) الموصولة .	٦١٧
٣– حذف العائد المرفوع .	٦١٩
٤– حكم مجيء الحال معرفا بـ (أل) .	٦٢٣
٥– وقوع (حاشا) اسما .	٦٢٤
٦– تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور .	٦٢٧
٧– اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه .	٦٢٩
٨– إعراب (قبل) و(بعد) .	٦٣١
٩– حذف همزة (خير) و(شر) .	٦٣٢
ثانياً : المسائل المتعلقة بالأفعال :	٦٣٤
١– حكم تأنيث الفعل مع الفاصل بـ (إلا) .	٦٣٤
٢– رفع المضارع الواقع جوابا للشرط المضارع .	٦٣٦
٣– نصب المضارع الواقع بين الشرط والجواب إذا اقترن بـ(ثم).	٦٣٧
٤– نصب المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط .	٦٣٩
ثالثاً : المسائل المتعلقة بالحروف والأدوات :	٦٤٠
١– عمل (لات) عمل (ليس) .	٦٤٠
٢– إعمال (إن) النافية عمل (ليس) .	٦٤٤
٣– مجيء (من) بمعنى (بعض) .	٦٤٦
٤– مجيء اللام بمعنى (عند) .	٦٤٨
٥– موافقة (على) الباء .	٦٤٩

٦- إهمال (أن) الناصبة للمضارع .	٦٥٠
٧- إعمال (إذن) وإهمالها .	٦٥٣
٨- النصب بـ (لم) الجازمة .	٦٥٤
الفصل الثاني : المسائل الصرفية التي حوتها القراءة الشاذة :	٦٥٦
١- جمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث بالواو والنون .	٦٥٦
٢- مد المقصور .	٦٥٨
٣- كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف .	٦٦٠
٤- جواز الفك والإدغام في (حيي) .	٦٦١
- الخاتمـــة :	٦٦٤
- ثبت أهم المصادر والمراجع .	٦٦٥
- موضوعات البحث .	٦٧٢